جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الدبلوماسية التنموية للنيباد
- تحليل دبلوماسي لجهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا -
الإطار الزمني: 2001-2009

مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دبلوماسية

إعـــداد الطالـــبة :
نســريــن غــريــب

الأستاذ المشرف:
د. حسيــن سنطــوح

أعضاء لجنة المناقشة:

د.بن عبد العزيز مصطفى.....رئيسا

د.سنطوح حسين.. .....مشرفا

د.بن خليف عبد الوهاب.....عضوا

السنـــة الجامعيـــــة:

2014-2013

شكـــــر وعرفـــان :

بسم الله الرحمان الرحيم :

«رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين»

"صدق الله العظيم"

أحمد الله كثيرا وأشكره على ما أنعم علي من قوة وصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **"سنطوح حسين"** الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة .

وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة ، وأخص بالذكر **سهام، نشيدة، فوزية.**

والله المستعـــــان.

إهـــــــــداء:

إلى اللـذين من أجـلهمــا يخـفـق قلبي **أمي وأبي**الحبيبين .

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء: **رشيدة، ربيعة، نادية، فتيحة، نصر الدين، رضوان، عدلان وعبد السلام. وزوجة أخي** وكل العائلة وبالأخص ابن أخي المدلل آدم المدعو **"نانو" .**

إلى زميلاتي في العمل، وأخص بالذكر صديقتي الحميمة **سهام ،سميحة ،فوزية.**

مقـدمـــة:

الدبلوماسية هي أداة قديمة لتواصل الدول من أجل بناء علاقات وحل المشاكل التي تنشب بينها، وكانت حتى الأمس القريب حكرا على الدول التي تتعامل فيما بينها على مستويات ثنائية وجماعية بواسطة حكوماتها وسفرائها، واهتمت الدبلوماسية في علاقاتها بمجالات كثيرة ومتزايدة.

وقد أحدث التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال من جهة وفي المجال الاقتصادي الدولي من جهة أخرى تصدعا في احتكار الحكومات والدول للعمل الاقتصادي والسياسي مؤديا إلى بروز أعداد متزايدة من الفواعل الوطنية والدولية المستقلة عن الدول، تزاحمها تارة وتساعدها تارة أخرى في البحث عن الحلول للمشاكل المتزايدة التي تعاني منها المجتمعات بثقافاتها المختلفة وقدراتها، وقد امتد هذا إلى النشاط الدبلوماسي الذي توسع مجاله وتنوعت نتيجة لذلك فواعله. وأدى ذلك إلى بروز مدخل جديد لممارسة الدبلوماسية ودراستها أطلق عليه اسم دبلوماسية المصالح المتعددة والذي يقوم على اعطاء الفواعل الجديدة أدوارا متزايدة الأهمية في البحث عن الحلول للمشاكل التي لم تعد الدول وحكوماتها قادرة على معالجتها بمفردها.

والتنمية هي من أهم القضايا التي تتناولها الدبلوماسية العالمية في إطار ما يسمى بالدبلوماسية من أجل التنمية أو دبلوماسية التنمية، والتي هي في الأساس عملية تهدف إلى تحقيق مستوى معيشة أعلى أو إحداث نمو اقتصادي واجتماعي في الدول النامية والفقيرة، فعمل دبلوماسية التنمية هو متابعة الأنشطة الدولية من خلال الحوار والتفاوض بين أنماط جديدة من الشراكات المتضمنة الدولة وفواعل غير الدولة، أي في إطار دبلوماسية متعددة المصالح وذلك من أجل تعبئة الموارد وتهيئة الظروف الملائمة لعملية التنمية.

ولأن القارة الإفريقية هي متخلفة عن العالم النامي في تحقيق الأهداف الإنمائية، رغم امتلاكها لإمكانيات طبيعية وبشرية هائلة و رغم التجارب العديدة السابقة التي

أقيمت من أجل التنمية الإفريقية والتي لم تؤد إلى النتائج المرجوة منها، أعلن الإتحاد الإفريقي عن مولد مبادرة جديدة لإفريقيا في يوليو 2001 تحت اسم: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، التي تقوم على أساس تنسيق العلاقة بين الدول الإفريقية والدول المانحة وخاصة الدول الصناعية الكبرى المشاركة في عملية التنمية في القارة، وذلك من أجل إخراج افريقيا من الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة.

I/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها إشكالية التنمية بالنسبة لإفريقيا وتنوع التجارب التاريخية لهذه القارة في هذا المجال من جهة، وجدية هذه التجربة من جهة أخرى. ومن ثم ضرورة العناية العلمية بها للتعرف عما إذا كانت هذه التجربة الجديدة قادرة على تحقيق مرادها، أم أنها تضاف إلى التجارب الفاشلة التي سبقتها و في كلتا الحالتين تبيان الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة.

II/ مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت بي إلى اختيار دراسة هذا الموضوع منها مبررات ذاتية وأخرى موضوعية.

1- مبررات ذاتية :

هو المعرفة المعمقة التي تسمح لي بالتخصص في قضايا التنمية الإفريقية وآليات النيباد التي استحدثت بهدف تحقيقها.

2- مبررات موضوعية:

- لكون هذه المبادرة مبادرة جديدة تشكل السكة التي ستسير عليها التنمية الإفريقية مستقبلا فهي تستوجب الدراسة العلمية التي تمكننا من فهمها وتفادي المشاكل التي أفشلت التجارب التنموية الإفريقية السابقة.

- أهمية الدبلوماسية التنموية كنمط دبلوماسي جديد يفرض نفسه في الممارسة الدبلوماسية المعاصرة، مما يتطلب بحثه كموضوع أكاديمي جديد في دراسة الدبلوماسية.
- خطورة موضوع التنمية على ضوء فشلها سابقا ، والأهمية التي تكتسبها المبادرة الجديدة كموضوع للبحث، لمحاولة تحديد مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- نظريا، النيباد هو مبادرة نابعة من حكومات وشعوب الدول الإفريقية ويقوم على تنسيق العلاقة بين الدول الإفريقية والشركاء الجدد، وهذا يستدعي فهم مضمونه وأبعاده في ظل العولمة التي تفرض بدورها تحديات وضغوطات على التنمية الإفريقية.

III/ إشكالية الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى إبراز مدى قدرة مبادرة النيباد علىإيجاد حلول لأسباب ركود التنمية الإفريقية في إطار عولمة الاقتصاد الرأسمالي، وتتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في السؤال التالي:

كيف جسدت مبادرة النيباد مفهوم دبلوماسية التنمية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

1 -ما هو مفهوم التنمية الإفريقية في النيباد؟

2 -كيف استطاعت الدبلوماسية الإفريقية التوفيق والجمع بين القوى المختلفة في إطار الشراكة الجديدة؟

3 -ما هي حدود نجاح المبادرة؟

4 -ما هي العوائق التي تعترضها؟

IV/فرضية الدراسة :

في معالجتنا لهذه الإشكالية ننطلق من الفرضية التالية :

عدم خروج القادة الأفارقة من المنظور القديم للتنمية القائم على احتكار الدولة لهذه العملية أدى إلى إعاقة مبادرة النيباد وجعل من نتائجها (وذلك في فترة الدراسة المحددة في هذه المذكرة) نتائج جد متواضعة إن لم نقل فاشلة تماما.

V/حدود الدراسة :

سوف تركز هذه الدراسة على تحليل دبلوماسية النيباد خلال الفترة المتراوحة بين نشأة المبادرة 2001 و 2009، وهي المرحلة التي تتوفر فيها معلومات في هذا الموضوع . وسوف أحاول التركيز في دراستي على أحد مشاريع الشراكة - مشروع تكنولوجيا الاتصال- و هذا لا ينفي عدم التعرض لباقي المشاريع والأولويات القطاعية الأخرى عند الضرورة من أجل تغطية المشكلة البحثية.

VI/المنهجية المتبعة :

اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي - التحليلي فهي دراسة وصفية تحليلية للمعطيات النوعية والكمية لمشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية في جهودها الدبلوماسية من أجل تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها. فهذا المنهج يقوم على تفسير الظاهرة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها، قصد الوصول إلى استنتاجات واستدلالات.

VII/مصادر المعلومات وطريقة استقائها :

على هذا المستوى يكفي الإشارة إلى جدية الموضوع وقلة الدراسات العلمية التي عالجته أو انعدامها.

وفي هذا الإطار هناك نوعين من المعلومات التي يعتمد عليها في انجاز البحث :

1 -**معلومات نوعية** : وتتمثل في الوثائق والتصريحات والمواقف المعلنة، وفحوى المؤتمرات والمفاوضات التي تم عقدها في سبيل الوصول إلى تحقيق الشراكة من أجل تنمية إفريقيا داخليا. أي فيما بين الدول الإفريقية

ومختلف القوى الداخلية الفاعلة في هذه الدول. وخارجيا والمتمثلة في الاجتماعات التي تم عقدها مع دول مجموعة الثماني الصناعية وغيرها من الشركاء،إضافة إلى الأنشطة والأشغال والمشاريع التي تم انجازها في إطار المبادرة.

2 -**معلومات كمية :** والمتمثلة في مختلف الإحصائيات التي نشرت حول التنمية في إفريقياوما تعانيه من مشاكل، إضافة إلى ما تعهدت به دول الثمانية من التزامات.لكن هذه المعلومات الكمية ماهي إلا دعامة للمعلومات النوعية وليست بهدف إجراء تحليل كمي.

وتمثلت أهم المصادر المعتمد عليها: النشرات الرسمية للنيباد، الصحف والمؤسسات الدولية.

VIII/الخطة:

وقد خلصنا في هذه الدراسة إلى أن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ،غير قادرة على حل المشاكل التي جاءت من أجلها بسبب كونها مبادرة فوقية منطلقة من تحليل غربي لمشكلة التنمية في إفريقيا ،وعدم اكتراثها بإشراك القوى الإفريقية المعنية بهذه العملية.وقد وصلنا إلى هذه الخلاصة من خلال الخطة التالية:

مقدمة

الفصل الأول :تناولنا بالدراسة الدبلوماسية التنموية من خلال ثلاث مباحث:مفهوم الدبلوماسية،ماهية التنمية ومفهوم دبلوماسية التنمية.

الفصل الثاني:مرتبط بواقع التنمية في إفريقيا من خلال التطرق لتجارب التنمية على مستوى القارة الإفريقية، إلى معوقات التنمية فيها.

الفصل الثالث: يتناول بنية مبادرة النيباد من خلال مفهوم الشراكة ثم نشأة المبادرة،فأهدافها ومبادئها وأولوياتها ثم المؤسسات التي تعتمد عليها.

الفصل الرابع: متعلق بالدبلوماسية الداخلية للنيباد وهو مقسم إلى ثلاث مباحث :الدبلوماسية البينية ،المجتمع المدني،رأس المال الإفريقي .

الفصل الخامس: يتناول الدبلوماسية الخارجية للنيباد من خلال التطرق لمحتوى الشراكة العالمية كمبحث أول،ثم دور الأطراف الخارجية في الشراكة كالأمم المتحدة،مجموعة الثماني الصناعية والاتحاد الأوروبي كمبحث ثاني،ثالث ورابع على التوالي.

الفصل السادس: هو عبارة عن نظرة تقييميه لانجازات دبلوماسية النيباد، من خلال التطرق لمشروع تكنولوجيا الاتصال كأحد مشاريع البنية التحتية من حيث الأهداف والإجراءات كمبحث أول ثم انجازات،تحديات وآفاق المبادرة كمبحث ثاني.

الخاتمة.

الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول الدبلوماسيةالتنموية، من خلال التطرق لمفهوم الدبلوماسية، أصل وتطور المصطلح إلى التعريفات المتعددة له، وانتقالا إلى ماهية التنمية من خلال تطور المفهوم، ثم المفاهيم المرتبطة به، كما تطرقنا إلى تعريف التنمية وأهدافها وخصائصها كمبحثين أول وثان على التوالي،أما المبحث الثالث فيتطرق إلى مفهوم الدبلوماسية التنموية في حد ذاتها، نشأتها، تعريفها، فواعلها وطرق عملها.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية

تاريخ الدبلوماسية قديم إذ أن اهتمام الإنسان بها يعود للهنود واليونانيين ولقد حملت الكلمة عدة معان كالعلاقات الدولية، التفاوض والسياسة الخارجية،وظل مفهومها يتغير بفعل تطور المجتمع وتغير أنماطه وبتطور الممارسة الدبلوماسية في حد ذاتها.

1 -أصل وتطور مصطلح الدبلوماسية:

يرجع مؤرخو الدبلوماسية أصل الكلمة إلى الفعل الإغريقي دبلون (Diplone) والذي يعني طبق أوطوى على إثنين،والذي اشتقت منه كلمة ديبلوما التي تعني "الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة وتمنح حاملها مزايا معينة" [1]، بما فيها رخصة ممارسة نشاط معين و حرية التنقل داخل البلاد.

وقد استعمل الرومان الكلمة في نفس المعنى بالتركيز على كونها جواز سفر يسمح لحامله التنقل في أراضي الإمبراطورية الرومانية، كما استعملوا كلمتي "Diplomacius" و"Dipliorae" وهذه الأخيرة أقرب في معناها إلى الدبلوماسية كصفة للشخص المخادع.

أما كلمة دبلوماسية فهي حديثة العهد نسبيا، بحيث استعملها الفرنسيون في معنى مهنة الدبلوماسي Diplomate الذي كان يعني بها المتكتم والمتستر، وهذا في القرن السابع عشر.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006)، ص90.

ومن هنا دخلت اللغة الانجليزية مع نهاية القرن نفسه.ولم تستخدم بمعنى المفاوضة إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ثم استعملت بعد ذلك في معنى السياسة الخارجية.وظلت تعني حتى القرن الثامن عشر "دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلمام بتاريخ العلاقات بين الدول، لتستعمل فيما بعد في معنى توجيه وإدارة هذه العلاقات"[1].

وتحولت إلى مصطلح عالمي الاستعمال فيما بعد، إذ دخلت معظم اللغات المعروفة بالمعنى الذي يحملها مصطلحها اليوم.

2 -تعريف الدبلوماسية:

حتى الأمس القريب،شكلت الدبلوماسية نشاطا محدد المعالم اختصت الدولة في ممارسته باتجاه مثيلاتها من الدول،وتميزت الدبلوماسية آنذاك عن غيرها من الأنشطة التي تقوم بين الوحدات السياسية بمجالات اهتمامها وطرق ممارستها المميزة و بأهدافها،وكان السبب في ذلك عموما قصور النشاط الدولي على الدولة التي كانت تحتكر الساحة الدولية مثلما كانت تحتكر ساحتها الخاصة.وقد أدى ذلك إلى سهولة تحديد مفهوم الدبلوماسية فاعتبرت كفن تقديم مصالح الدولة على مصالح الدول الأخرى. ومن بين التعاريف العديدة للدبلوماسية:

الموسوعة السياسية: حيث ترى بأن:" الدبلوماسية هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة للدول، والتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية"[2].

ويعرفها **قاموس أكسفورد** على أنها: "علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات، والطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية"[3].

---

[1]- علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ط1،(القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004)، ص 08.

[2]- شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص 22

[3]- نفس المرجع، ص 22.

تعريف **هارولد نيكلسون Sir Harold Nicolson** والذي اعتمد في تعريفه للدبلوماسية على قاموس أكسفورد بأنها: " إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين" [1]. أي اعتبرها بأنها إدارة الشؤون الدولية بالتفاوض والمنهج الذي تتأقلم وتدار به العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين.

في هذا الإطار يمكن تعريف الدبلوماسية كظاهرة بأنها: "فن ممارسة التفاوض بين ممثلي الوحدات الدولية بقصد تقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة لهذه الوحدات في إطار ما تسعى إلى بلوغه من أهداف في حركية التفاعل الدولي"[2].

أما الدبلوماسية كتنظيم فهي: "عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين ممثلي أشخاص القانون الدولي العام وفق منظومة من القواعد والأعراف الدولية والإجراءات المراسمية في إطار ما يسعون إلى تحقيقه في عملية تنفيذ السياسة الخارجية "[3].

من خلال التعاريف نجد بأن مفهوم الدبلوماسية وممارستها قد ارتبط منذ القدم بالكيانات السياسية، وقد كان ذكر الارتباط مدخلا أساسيا لتعريف الدبلوماسية وتحديد مفهومها، إلا أن واقع اليوم يعرض حقائق جديدة جعلت من الكيانات السياسية التي نسميها الدول مجرد أحد الفواعل التي تمارس الدبلوماسية، على اعتبار أن هناك فواعل أخرى أصبحت تمارس الوظيفة الدبلوماسية من منظمات دولية، شركات، منظمات غير حكومية، ومن ثم لم تعد الطرق التقليدية التي تعرف بها الدبلوماسية تجدي كثيرا في دراستنا لها، ومن هنا يتطلب علينا إعادة تعريف الدبلوماسية بما يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الجديد لتصبح الدبلوماسية: "أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض وبما يتماشى مع مصالحهم"[4].

---

[1]- شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص 22.

[2]- عاطف فهد المغزير، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط 1، (عمان : دار الثقافة، 2009)، ص 28.

[3]- نفس المرجع، ص28.

[4] - محمود خلف، الديبلوماسية النظرية والممارسة، ط2، (عمان: دار زهران للنشر، 1997)،ص 77.

وهو النمط الجديد للدبلوماسية والذي يعرف بالدبلوماسية المتعددة المصالح حيث تهتم بخلق شبكات تحتضن مجال الدولة والفواعل غير الدولة.

وهو ما يتوافق مع تعريف **ميليسن Melissen الذي** يعرف الدبلوماسية على أنها: "آلية التمثيل، الاتصال والتفاوض من خلال الدول والفواعل الدولية الأخرى التيتدير عملها"[1]. كما عرفتها اللجنة الأمريكية التي عينت مع نهاية القرن الماضي لدراسة ما حدث من تغير في الدبلوماسية نتيجة للثورة الاتصالية و كيفية التأقلم معها بأنها:

" فن تقديم المصالح القومية من خلال التبادل المستدام للمعلومات بين الأمم والشعوب بهدف تغيير المواقف والسلوك. إنها ممارسة الإقناع من دولة إلى أخرى" [2].و قد التقى تعريف **غردون سميث Gordon Smith**مع هذا التعريف في قوله:"أنها فن تقديم المصالح القومية من خلال التبادل المستدام للمعلومات بين الحكومات والأمم والجماعات الأخرى بهدف تغيير المواقف والسلوك كطريقة للاتفاق وحل المشاكل"[3].

وتكمن أهمية هذا التعريف أنه يترك المجال مفتوحا لإدراج أنشطة فواعل أخرى من غير الدول ضمن النشاط الدبلوماسي، ومن تم فاعتماده يمكننا من اعتبار ما تقوم به الفواعل غير الحكومية من داخل المجتمعات وعبرها من أنشطة، إلى جانب الدول وغيرها من الفواعل المرتبطة بها في مجال التنمية، كنشاط دبلوماسي في إطار ما أصبح يسمى بدبلوماسية التنمية التي سنحدد مفهومها فيما بعد.

[1] -Raymond Saner, "Development Diplomacy by non state actors: Anemerging form of multistake holder diplomacy", Melissen in, Multistakeholder diplomacy, Challenges and opportunities: Geneva and Malta : diplo foundation, 2006 , p 98.

[2] - Richard Burt, Olin Robison, Reinventing Diplomacy in the information age, [http://www.csis.org/ics/dia], p10. 05/10/2010

[3] -Gordon Smith, "Reinventing Diplomacy,A virtuel necessary"Paper presented at the international studies Association conference,Virtual Diplomacy:A Revolution in Diplomatic Affairs,(18 February 1999),[http://www.usip.org/oc/vd/vdr/gsmithISAERERhtm]. 05/10/2010

المبحث الثاني: ماهية التنمية

كانت التنمية ولا تزال ينظر إلى مفهومها على أنه مركز لكل النقاشات التي تدور حول السوسيولوجيات الاقتصادية، الثقافية والسياسية لمختلف دول العالم، نظرا لأهميتها وللتغير الذي طرأ على مفهومها مثل بقية عمليات النشاط البشري.

1 - تطور مفهوم التنمية:

في البداية ارتبط مفهوم التنمية بفكرة التطور، هذه الفكرة التي أسهمت في تقديم نظريات اجتماعية لمدى التفوق الأوروبي ولكيفية تطوير المجتمعات المختلفة، ثم مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها. ولا بأس من ذكر المراحل الأساسية في تاريخ الرأسمالية والتي تبين لنا مختلف التغيرات التي طرأت على المفهوم:

أ - "وهي مرحلة الرأسمالية التنافسية،أين انحصر مفهوم التنمية على النمو الاقتصادي وزيادة تراكم رأس المال.

ب -مرحلة السيطرة الاحتكارية على السوق والتي شهدت سرعة في التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي.

ت -استقلال دول العالم الثالث وسيطرة نموذج واحد للتنمية على فكر هذه البلدان."[1].

ومن أهم الظواهر التي أدت إلى زيادة أهمية التنمية: "التناقضات البنيوية للرأسمالية والأزمات المرتبطة بها، في المقابل النجاحات الكبيرة التي حققها الاقتصاد الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية القائم على التخطيط كأساس للتنمية الاقتصادية، وأخيرا موجات التحرر للدول المتخلفة ومواجهتها لأهم قضية تقف أمام تطورها ألاوهي قضية التنمية والتخلف"[2].

[1]- مريم أحمد مصطفى، احسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 120-122.

[2]- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث (بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، ب. ت)، ص ص 75،76.

لذلك يجب الربط بين أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وتعارضها مع مصالح الدول المتطورة، ومن هنا يمكننا أن نفهم محتوى نظريات التنمية الغربية والتي تصب " في مصلحة التطور الرأسمالي وتشديد التبعية الاقتصادية و بالتالي السياسية"[1]. وهو ما يتضح في خطابات القادة الغربيين ومنها خطاب **هاري ترومان** رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 1949 والذي مضمونه "اقتراح النمط الغربي المتطور كمرجع عالمي. وجذب الدول حديثة الاستقلال وإدماجها في الفلك الاقتصادي للعالم الحر"[2].

ولقد ظلت مفاهيم التخلف والتنمية تركز على النمو الاقتصادي السريع إلى أن جاءت فترة الخمسينات والستينات أين برزت الجوانب غير الاقتصادية للتنمية، لتدل على أن النمو الاقتصادي غير مقرون بحدوث التنمية بالمعنى الواسع، إلى أن نصل إلى إعلان البنك الدولي سنة 1999 عن مبادرة جديدة أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية وهي تكامل الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الجانب الهيكلي والبشري"[3].

2- مفاهيم مرتبطة بالتنمية:

غالبا ما يتم الخلط بين التنمية والتقدم والنمو:

التقدم: عرف **دافيد هيوم David Hume** التقدم بأنه "التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من الحالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا، أي البحث عن ما ينبغي أن يكون وهو يختلف عن التغير والتطور الاجتماعيين، فبينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع فيالواقع أي ما هو موجود وما سيوجد، يدل التطور الاجتماعي على اتجاه نحو هدف بعيد محدد فهو إذن تغير لكن تدريجي هادي"[4].

---

[1]- طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]-Philipe Mondolfo, conduire le développement sociale, 2 édition (Paris : Dunod, 2005), p19.

[3]- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 84.

[4] - عبد الرحيم تمام أبو كريشة،دراسات في علم اجتماع التنمية، عن دافيد هيوم، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003)، ص ص 31-34.

وينحصر التقدم أساسا في "الزيادة الكمية والحقيقية للدخل القومي أو الدخل الفردي"[1]،وهو بذلك يختلف عن التنمية التي هي مفهوم أشمل تتضمن تلك الزيادة، علاوة على التغيرات الهيكلية في الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

النمو: من المسلم به أن النمو يحدث عن طريق "التطور البطيء والتحول التدريجي، فهو عملية تلقائية يتحقق بدون قيود خارجية من جانب الإنسان، هو تطور تلقائي" [2]. إذن النمو يحدث جراء النشاط الاقتصادي الذي يهدف في أصله لتحقيق الربح أو زيادة الثروة، وهذا لا يحدث بالضرورة تنمية، التي هي في جوهرها عملية واعية تهدف إلى تحسين الحياة في المجتمع، من خلال إحداث نمو وإحداث توزيع أفقي للثروة التي يحدثها النمو، ليكون الهدف منها في النهاية التسريع في وتيرة التحول في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا.

3- تعريف التنمية وأهدافها:

ولمفهوم التنمية تعاريف عديدة وهي متباينة لتباين الاستناد النظري لصياغة المفهوم وتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية وأساليبها.

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والنامية فقد انقسم الفكر المعاصر إلى تيارين في تعريفه للتنمية، "الفكر الاقتصادي الغربي والذي لا يفرق بين النمو والتنمية، ودارسو العالم الثالث والذين يعتبرون التنمية على أنها العملية التي تهدف لإحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية لتصل لتحقيق الرفاهية لأغلبية أفراد المجتمع"[3].

في هذا الإطار يرى **كارل ماركس Karl Marks** أن التنمية هي "عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي"[4].

---

[1] - مجدي حنفي، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، (__:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص41.
[2] - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سبق ذكره، صص35 ،36.
[3] - علي خليفة الكواري، "حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية"، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 371.
[4]- نفس المرجع،عن كارل ماركس، ص 371.

أما **سيرزSeers** فيقول أن التنمية "ينبغي أن تركز على مقابلة حاجات الأفراد الأساسية كحقهم في الحصول على غذاء كاف وفرص عمل ومسكن ملائم، كما يجب أن تهتم التنمية بتقليل التباين في مستويات الدخول"[1].

والتنمية في التصور العام هي "مرادفة لتحسين مستوى المعيشة وهي المنفذ لرفاهية الجميع"[2]، فهي تغطي "مجموعة التحولات والتغيرات في الهياكل الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية التي ترافقها هي الأخرى والتي تسمح بإحداث النمو"[3].

وحسب **غينار ميردال GunnarMyrdal** التنمية هي "حركة تصاعدية لمجموع النظام الاجتماعي، حيث إستراتيجية التنمية هي إستراتيجية التغير الاجتماعي-الاقتصادي، والتي يجب أن تكون مركزة على العامل الإنساني وعلى العدالة الاجتماعية باعتبار أن هذه الأخيرة هي الهدف لكل سياسة تنموية "[4]. فالتنمية هي"عملية تغير واعيحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة"[5].

و في نفس الاتجاه، يعرف إحسان حفظي التنمية بأنها:

"تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير المناخ
المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة
ورعاية ورفاهية واستقرار لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به
إمكانياته وقدراته، ولكي يتكيف ديناميكيا مع المجتمع الذي يعيش

[1]- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، عن سيرز، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007)، ص36.
[2]-Serge Latouche, Faut-il refuser le développement? (Paris: presses universitaires de France, 1986), p.07.
[3]-Antoine Cazorla et Anne Mary Drai, Sous Développement et tiers mondes (Paris: librairie Vuilbert, 1992) , p.21 .
[4] -Josef Pajestka,Dimension sociales du développement(New York :centre de l'information économique et sociale de l'ONU,1971),p p.05-29.

[5]- احسان حفظي، علم اجتماع التنمية، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص 33.

فيه ويحدث به من المتغيرات ما يراه لازما بالأساليب الديمقراطية في حدود النظام"[1].

وتمثل هذه التعاريف الجديدة للتنمية النظرة السائدة في المؤسسات الدولية المعنية بها .

4- خصائص التنمية:

- التنمية هي رؤية شاملة بمعنى أنها تغير شامل في كل المجالات: في المجال الثقافي، الاجتماعي، السياسي والاقتصادي، وتشمل المجتمع ككل.
- التنمية عملية مستمرة ديناميكية متجددة.
- تستند على اسس ذاتية.
- التنمية عملية مقصودة ومخططة وليست عشوائية.
- التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم، وهذا التغيير يكون من خلال معالجة مشاكل المجتمع وتعبئة الموارد بما يحقق رفاهية المجتمع وحياة أفضل للأفراد.

وهناك من يضيف:

- ضرورة مراعاة التنمية للبعد البيئي في جميع مشروعاتها.

وهذا يعني بأن التنمية تتطلب دعم في كافة المجالات، ومن هنا نستطيع أن نلمس التلازم بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية،لا سيما وأن الإنسان هو القاسم المشترك لكل عمليات التنمية فهو هدفها ووسيلتها.

وحسب التعريف المقدم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1993 فإن التنمية هي "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"[2].

أي أن الإنسان هو مركز هذه التنمية، كذلك هدفها فهي عملية تستهدف تحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات لكل أفراد المجتمع، وذلك باستغلال كافة الطاقات الموجودة فيه.

---

[1]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سبق ذكره، ص ص42،43.

[2]- منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير ،ط1، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص153.

إذن ضرورة الاستثمار في قدرات البشر في كل الميادين مع ضمان المشاركة الشعبية في التنمية.

وهذا يعني بأن التنمية يجب أن تكون "موجهة، وأن المجتمع يختار بوعي وبحرية نمطه الخاص بالتنمية بالتماشي مع قيمه وهويته الثقافية ونمطه في الحياة"[1].

المبحث الثالث: مفهوم الدبلوماسية التنموية

تقوم الدبلوماسية بدور هام وواسع في مجال إدارة شؤون العالم، ومن بينها المسائل المتعلقة بالتنمية والتي تقتضي التفاوض والتشاور بين أطراف لديها أهداف ومصالح متعارضة، وتلك هي مهمة الدبلوماسية بمعناها الحديث.

1 -نشأة دبلوماسية التنمية:

مع حلول النظام الدولي المعاصر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر واقع عالمي جديد ومن أبرز معالمه "الدور العالمي للتنظيم الدولي والمتمثل في منظمة الأمم المتحدة"[2].

ومع إنشائها تولدت منظومة للتنمية الدولية، فكان الاهتمام بمشاكل التنمية عنصرا أساسيا في تركيبها منذ البدء، وتمثل ذلك أولا "في إيجاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي كفرع رئيسي للمنظمة، إنشاء وكالات متخصصة جديدة تهتم بالتنمية بصفة عامة مثل: منظمة التربيةوالثقافة، منظمة الزراعة والأغذية، منظمة الصحة العالمية."[3].

ولقد كانت مشكلات العالم الثالث مركز لعدة اجتماعات في المحافل الدولية خاصة بعد نيلها الاستقلال وقيامها بعقد عدد من المؤتمرات منها قيام "حركة عدم الانحياز في مؤتمر القاهرة سنة 1962 بإقرار وثيقة سميت **إعلان القاهرة**، أين عبرت فيها الوفود المشاركة عن تصورها لقضية التنميةومتطلباتها (التجارة المتكافئة

[1]-Mohamed Dahmani, les Voies de développement dans l'impasse, Alger, office des publications universitaires, éditions N° 2385 ; 1987, p 23-25.

[2]- محمد عبد الشفيع، "الأمم المتحدة وصياغة القانون الدولي"، السياسة الدولية، 38 (1978)، ص 427.

[3]- سليمان دمير "الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية"، السياسة الدولية، 66 (1970)، ص 88.

ومعونات التنمية)"[1].

وأثمرت هذه الجهود بعد ذلك بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف 30-12-1964، ويهدف لرفع مستوى التنمية الاقتصادية وذلك بتكوين مبادئ وسياسات جديدة، مع العمل على خلق المناخ الملائم للتوفيق بين مصالح الدول المتقدمة والنامية وذلك "بمقتضى القرار رقم 19/1995 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نص المادة 22 من ميثاق المنظمة الدولية"[2].

إضافة لذلك فإن الجمعية العامة قد أنشأت العديد من الأجهزة المتخصصة في مجال التنمية، منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إضافة إلى أنها قامت بإعداد " استراتيجيات للتنمية تتناول كل إستراتيجية مدة عشر سنوات، بدأت الأولى من 1960 حتى 1970 وكان الهدف منها هو مساعدة الدول النامية "[3].

فبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي كان نتيجة دمج مؤسستين في سنة 1965 البرنامج الموسع للمساعدة التقنية وصندوق الأمم المتحدة الخاص فقد "بدأ عمله سنة 1966 بقرار رقم (XX) 2029، ومن مهامه المساعدة التقنية والفنية والمالية للدول النامية"[4]، بالإضافة لكل هذا فقد قامت بإنشاء العديد من البرامج ووضع القواعد الدولية لتقديم المساعدات التنموية وعقد المؤامرات الخاصة بالتنمية ومنها " مؤتمر ليما سنة 1975 حول التنمية الصناعية ، مؤتمر باريس سنة 1981 حول أقل البلدان نموا،..."[5]، إلى غير ذلك من المؤتمرات التي ما زالت إلى حد الآن تعقد حول التنمية.

---

[1] - أمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي ، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص151.

[2] - مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، (بيروت: الدار الجامعية، ب، ت)، ص ص 433، 434.

[3] - إبراهيم احمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)،ص96.

[4] - محمد سامي عبد الحميد،العلاقات الدولية،(بيروت: الدارالجامعية، ب.ت)، ص ص470،469 .

[5]- محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة نموذجا، طبعة1، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2008)، ص ص 170-171.

2-تعريف وهدف دبلوماسية التنمية:

تعرف دبلوماسية التنمية على أنها: "الدبلوماسية التي تهدف لتعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية، وتهيئة الظروف الملائمة وفي مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار، وكلاهما لا يمكن تحقيقه بدون اعتماد سياسة خارجية قائمة على أساس الاحترام المتبادل وعلى مفاهيم الشراكة الاقتصادية مع دول الجوار ومع باقي الأطراف الدولية"[1].

وتعني من زاوية أخرى :"تلك الجهود الرامية إلى اعتصار أثمن المساعدات والموارد البيئية الدولية لحقن التنمية، من خلال القروض والاستثمارات ونقل التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق، وزيادة الاعتماد المتبادل علاوة على تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي"[2].

وبما أن الدبلوماسية هي عنصر تقني وعملي في خدمة التنمية والبناء الوطني والوحدة، فإن دبلوماسية التنمية هي "تلك التي ترمي إلى توسيع المكان والإطار الكلاسيكي للعلاقات الخارجية للدولة، نظرا لكون السياسة الجديدة تفرض أنماطا جديدة لشراكات الحكومات إلى جانب من الدول والمنظمات الدولية، وبخلق آليات وتقنيات للتقارب، إضافةإلى العلاقات وذلك بالموازاة مع طبيعة المنظمات غير الحكومية والحركات غير الحكومية وعبر القومية في العموم، والمنظمات الاقتصادية والمالية بالخصوص"[3].

وتهدف إلى "محاولة التأثير في صنع سياسة التنمية على المستوى الوطني والجهوي وما بين الحكومات،وذلك بجعل السياسات التنموية للمنظمات تطابق أجندتها التنموية"[4].

---

[1]- طارق أحمد المنصوب، دبلوماسية التنمية في السياسة الخارجية اليمنية(20-04-2007)

(http// www.algomhorial.net/articles.php ? id=3505). Vue le: 05/10/2010

[2]- السيد عليوة، قضايا وأراء .[http://www.ahram.org.eg/archive/1998/10/29/opin3.htm]

[3] - Anonyme, l'Afrique doit se prendre en charge (http://www.presidence.DF/voies esperance.php?sid = 312 page =8,2005-2006, Burkina Faso présidence, Les Voies de l'espérance).

[4]-Raymond Saner, op.cit, p98.

إذن دبلوماسية التنمية هي "في الأساس عملية تهدف إلى تحقيق مستوى معيشة أعلى أو إحداث نمو اقتصادي واجتماعي وتطور في الدول الفقيرة"[1].

فعملها هو متابعة الأنشطة الدولية من خلال الحوار والتفاوض بين أنماط جديدة من الشراكات المتضمنة الدولة وفواعل غير الدولة، عن طريق "بناء جسور بين أهداف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، بكلمات أخرى تهدف لخلق مصالحة بين مصالح وتجمعات مختلفة ليصبح هدفها في النهاية إيقاف خطر دورة التخلف، ومساعدة الدول تدريجيا على إتمام التنمية المستدامة"[2].

3- فواعلها:

بعد إنشاء الأمم المتحدة وميلاد منظومة للتنمية الدولية، جاءت مرحلة استقلال المستعمرات في الستينات، وبروز مفهوم العولمة بقوة على الساحة الفكرية (بعد نهاية الحرب الباردة)، "هذه العولمة شكلت عصرا جديدا للتأثيرات والتفاعلات بين الدول والاقتصاديات والأفراد، مع زيادة الارتباطات سواء في مجال الاقتصاد أو التكنولوجيا أو الثقافة أو غيرها"[3].

ولقد ارتبط بهذا المفهوم تصاعد اهتمامات عالمية بقضايا "كالفقر وبناء المؤسسات في الدول النامية وتبني نظم إدارية سليمة وإطلاق المبادرة الفردية ونشر التعليم والرعاية الصحية وتطوير الإدارة البيئية وتحرير التجارة الدولية"[4].

هذه الاهتمامات قد خرجت عن حدود الدولة وأصبحت تكتسي طابعا عالميا. "وقد كانت إحدى إفرازات العولمة تآكل الوظائف والامتيازات الحصرية للدولة

---

[1]- محمد مطهر العشبي، ملخص الدبلوماسية الاقتصادية -[lib-diplomatic-blogs pot.com/2012/03/blog-post-19.html ، اطلع عليه بتاريخ: 2014/08/28.

[2]-Lichia Yiu and Raymond Saner, "Development Diplomacy and poverty reduction strategy papers for least developed contries: Non-state actor advocacy and multistake holder diplomacy", Multi stake holder diplomacy, op.cit, p 110.

[3]-Béatrice Marre, De la mondialisation subie au développement contrôlé, les enjeux de la conférence de Seattle, rapport d'information, N° 1824, 30 novembre, 03 décembre 1999, assemblée nationale, délégation pour l'union européenne, p. 499.

[4]- محمد علاء عبد المنعم، "مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض" السياسة الدولية، 150 (أكتوبر 2002)، ص255.

واختصاصاتها، بحيث أصبحت الدولة غير قادرة على معالجة هذه القضايا في إطار الدبلوماسية التقليدية"[1].

وقد أدى ذلك دخول فواعل جديدة الحلبة الدبلوماسية الدولية وهم : المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، النقابات، مجموعات المصالح المتعددة القوميات، الحركات الدينية وحتى المؤسسات الدولية.

أ - **الدولة:**

تقليديا هي الفاعل الرئيسي ومركز للعلاقات الدولية، وكانت إلى حد قريب تحتكر المجال الدبلوماسي لما تتمتع به من سيادة وسلطة على إقليمها وشعبها، ومسؤوليتها على حماية مصالح مواطنيها والسهر على تلبية حاجياتهم، فهي تحتكر السلطة من خلال الوظائف والصلاحيات التي تتمتع بها كعقد المؤتمرات، فهي مركز الدبلوماسية من خلال أجهزتها (وزارة الخارجية، السفارات)، وهي التي تضع الأجندة العالمية.

ب **المنظمات الدولية بين الحكومية:**

وهي تجمع دائم لعدد من الدول، وتتمتع بأجهزة دائمة بتوفيرها للدول حلبة جديدة تمارس عليها الدول مصالحها وتدار بها المشاكل الدولية، وتعمل على تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها من خلال المؤتمرات الدبلوماسية التي تعقدها كالأمم المتحدة.

ج-**المجتمع المدني:**

تزايد مؤخر الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في معالجة قضايا التنمية، وهذا الدور قد جاء كنتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب.

تاريخيا يشير مفهوم المجتمع المدني في أصله اللاتيني إلى "مجموعة سياسية خاضعة للقوانين (وجود دولة المدينة)، تشكل مجتمعا سياسيا يعترف مواطنوه بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها" [2] ، وقد تكلم العديد من المفكرين عن هذا المفهوم من بينهم **أرسطو** في كتابه **السياسة**، كما تبلور المفهوم لدى فلاسفة الثورة الإنجليزية والفرنسية وذلك في

[1]-Brian Hocking, op.cit, p.16.

[2] -عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني ، ط 1 ،(دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، 2003)،ص145- 147.

القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجود "هيئة سياسية قائمة على أساس اتفاق تعاقدي أو وجود المجتمع السياسي المنظم (الدولة الوطنية الموحدة)"[1].

وتطور مفهومه مع بداية المرحلة الديمقراطية ليصبح المجتمع المدني في مفهومه المعاصر يدل على الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية والنقابات والتجمعات المهنية والثقافية، التعاونيات والإعلام، الأحزاب والتجمعات السياسية.فهو يستخدم بوصفه مفهوما موسعا يرتبط بأنشطة بناء الدولة.

وتؤدي منظمات هذا المجتمع مجموعة من الوظائف التنموية، إحداهما مباشرة وتتعلق بتخفيف الفقر وبناء قدرات * المجتمعات المحلية في التعليم و الصحة و تمكينها من امتلاك أدوات التنمية،وهي وظائف تقوم بها بالشراكة مع الدولة، ووظائف غير مباشرة مرتبطة بتشكيل جماعات الضغط سواء على الحكومات أو على المؤسسات المالية الكبرى بهدف تبني سياسات اقتصادية عادلة.

وعموما فإن مشاركة المجتمع المدني قد أصبحت ضرورية و هامة جدا خاصة في مسألة التنمية، إذ لم يعد ممكنا تركها لمسؤولية الحكومة وحدها، نظرا "لتزايد الهوة بين القدرة على تأمين الخدمات وتزايد الاحتياجات، إضافة لتدني فعالية المؤسسات الحكومية، وقدرة القطاع الخاص على توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية"[2].

وهو ما يتوافق مع رأي **جواكين ألبرتوشيسانو** Joaquin Alberto Chissanoحول التنمية، وهو مدير African Business Rainbow Mineralsجنوب إفريقيا، "في الماضي كانت هناك فقط الدولة، الدولة، الدولة. الآن نقول هناك الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، إنها الشراكة"[3].

---

[1] – نفس المرجع، ص 73.

*-بناء القدرات: تعرف منظمة الفاو FAO هذا المصطلح بأنه "تحرير وتعزيز وإدامة قدرة الأشخاص والمنظمات والمجتمع ككل لإدارة شؤونهم بصورة ناجحة وبالتالي فالمفهوم يهدف إلى تحسين أداء الوظائف بفعالية وكفاءة وإلى تنمية المهارات.

[2]- زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني و تحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير " المجتمع المدني العربيوالتحدي الديمقراطي (بيروت: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2004) ، ص 150.

[3]-World Economic forum on Africa, Going for Growth, Capetown, Geneva/ cologny,31 May – 02 June, 2006 (D,/iktissade/ july 2007 (H) / AFR1, PDF. Adobe-Reader)

د- المنظمات غير الحكومية:

للمنظمات غير الحكومية دور هام وفعال في قضايا التنمية العالمية، وهذا الدور قد جاء كنتيجة لاعتراف ميثاق الأمم المتحدة بوجودها كمؤسسات استشارية في الهيئة، حسب (المادة 71) على أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد الاتفاقات اللازمة معها.

كما أصبح لهذه المنظمات دور كنتيجة لعوامل أخرى منها "التطورات الديمقراطية في العديد من الدول وفي الأساس منذ انهيار جدار برلين في 1989، تم تأثيرات العولمة وحركة التحرر المتتالية"[1].

ويعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها تتضمن العديد من (التجمعات) والمؤسسات المستقلة عن الحكومة، ولها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، أي أنها وكالات خاصة تقود بدعم التنمية الدولية وتأخذ شكل جماعات دينية منظمة إقليميا أو قوميا أو جماعات تنشأ في القرى"[2].

أما الأمم المتحدة ووفقا لوثائقها الصادرة عام 1994 فان المنظمات غير الحكومية تمثل " كيان غير هادف للربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر، فتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، تحاول تلبية مطالب أعضائها والمجتمع الذي تعمل فيه"[3].

هذه المنظمات تعددت أشكالها وغاياتها وأصبحت تدير من معونات التنمية أكثر مما تقدمه منظومة الأمم المتحدة، فمنها ذات الطابع الفني حيث تتولى حماية مصالح بعض الأفراد وأخرى ثنائية، و منظمات ذات نفع خاص وأخرى ذات نفع عام وهي نوعين:

---

[1]-François Rubio , « les ONG, acteurs de la mondialisation », problèmes politiques et sociaux (n° 877- 878) , 02 Aout 2002 ,p03,04.

[2]- مصطفى عبد السلام، "دور المنظمات غير الحكومية في تخفيف حدة الفقر " المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 01 (يونيه 2008)، ص 53.

[3]- نفس المرجع ، ص53.

النوع الأول:

تتألف من أفراد عدة دول وتتولى القيام بأعمال تمس جميع شعوب تلك الدول ومنها: المنظمات المتخصصة بحماية البيئة (منظمة السلام الأخضر).

النوع الثاني:

يتم إنشاء منظمات تضم أفراد من شعب دولة واحدة، لكن عملها يشمل جميع شعوب الدول، منها (منظمات أطباء بلا حدود الفرنسية)"[1].

ولقد فرضت المنظمات غير الحكومية نفسها على الساحة المحلية والدولية على حد سواء، لا سيما في مجال النزاعات وفي الأزمات والكوارث الإنسانية.

ه- القطاع الخاص:

وهي مؤسسات تكون مملوكة من طرف أفراد أو شركات،و توجد عادة لتحقيق الربح للمساهمين فيها كالشركات العالمية و التي أصبحت تسيطر على 70% من التجارة الدولية، إضافة لاستحواذها على أموال طائلة وأصبح لها مد عالمي بحيث يفوق ثقلها أحيانا وزن عدد من الدول مجتمعة، وأصبحت تنافس الدولة القومية في العلاقات الدولية وفي المجال الدبلوماسي نظرا لامتلاكها القوة الاقتصادية.

و-الجماعات المعرفية:

وهي الشبكات التي يقيمها العلماء من التخصص الواحد، ويعرفها **توماس هاز Thomas Haas** بأنها :"شبكة من المحترفين الذين يملكون الخبرة والكفاءة المميزة في مجال خاص" [2]. وهي تستعمل على العموم في الدول المتقدمة.

ولقد وجدت هذه الفواعل طريقها للدبلوماسية الحديثة ببطء بعد الحرب العالمية الثانية، و برز اكتساحها للدبلوماسية العالمية ابتداءا من التسعينات، وأصبحت من بين محدداتها وذلك في "مؤتمر الأرض الأول: 03-14 يونيو 1992 بريوديجانيرو في البرازيل، حيث حضر القمة مائة رئيس دولة إضافة للمنظمات الدولية (للأمم المتحدة) والمنظمات غير الحكومية.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97،98.

[2]-Mikael SundstrÖm,A brief introduction: what is an Epistemic.community?[http://SVET.lu.Se/joluschema/epistcomm.pdf].Vue le 14/11/2011

ومثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994 نقطة التحول الجوهرية في الخطاب والممارسات التنموية الدولية، من خلال إشارته لضرورة الشراكة بين الفواعل في وضع السياسات"[1].

وقد خرج مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية (18-22 مارس 2002) بمونتيري المكسيكية، والذي حضره " 50 رئيس دولة وحكومة وممثلي عدد كبير من الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكبرى المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية والنقدية الدولية بهدف التوصل إلى إستراتيجية لمكافحة الفقر و دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإعلان عن ضرورة إشراك جميع الأطراف الفاعلة في وضع إستراتيجية للتنمية الدولية"[2].

كما تبادل ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات والمجموعات الرئيسية للمجتمع المدني جهات النظر لمواجهة التحديات، وذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (26 أغسطس-4 سبتمبر 2002).

4 -<u>طرق عملها</u>:

تقوم هذه الفواعل من خلال ما يسمى بالشراكة الدبلوماسية بالتعاون من أجل تحقيق هدف معين، لا يستطيع كل منها على حدا تحقيقه بكفاءة مرضية، وهي تهدف لتجميع الموارد بهدف الاستفادة القصوى منها.

ولأن طبيعة العلاقات الدولية قد أصبحت بالغة التعقيد والترابط، فإن الدولة قد أصبحت غير قادرة على القيام ببعض الوظائف الرئيسية التي كانت تضطلع بها، وذلك نتيجة الآثار السلبية للعولمة على موارد الدولة من جهة، ولبروز فواعل اقتصادية وسياسية داخل المجتمع، والتي أصبحت بفضل تكنولوجيا الاتصال قادرة على الارتباط بمثيلاتها عبر حدود الدولة، مما أعطاها قوة وتفوق كبيرين على الساحة الوطنية والدولية.

---

[1]- هويدا عدلي " المجتمع المدني و إحياء العقد الاجتماعي، "<u>السياسة الدولية</u>، 174 (أكتوبر 2008)، ص 67.

[2]- محمد علاء، مؤتمر مونتيري، "نحو تفعيل التعاون التنموي في إطار العولمة " <u>السياسة الدولية</u>، 149 (يوليو 2002)، ص ص 234، 235.

"ففي الماضي، اقتصرت السياسات الإنمائية والتدخلات في شكل معونة التنمية على التفاعلات بين الجهات الفاعلة، كالدول المانحة (الدول المتقدمة)، والبلدان المستفيدة (الدول النامية). بينما نشطت المنظمات غير الحكومية دائما في مجال المعونة الإنمائية كمقدمي الخدمات، ولم تصبح صراحة الأطراف الفاعلة أو الفواعل السياسية في مجال سياسة التنمية إلا في وقت حديث"[1].

إذن تقام الشراكات الدبلوماسية في مجال التنمية للتعويض عن النقائص التي تعاني منها الدولة نتيجة لتراجع مواردها بفعل العولمة الاقتصادية، فهي تمكن من تجنيد الموارد المتوفرة للفواعل المختلفة وتمكن من الاستفادة القصوى منها في عمليات التنمية.

"ولقد رأى تمرات أبيي Tamarat Abiy، رئيس منظمة أطباء بلا حدود (سويسرا) عند تقديمه لمنظور منظمة أطباء بلا حدود بشأن الشراكات بأن: الشراكات تكون أكثر نجاحا إذا كانت تقوم على القيم المشتركة لجميع أصحاب المصالح، التي تدعم المبادرات القائمة (على سبيل المثال، تعمل على مكافحة سوء التغذية، أو دعم الموارد غير المخصصة). وأن التدخلات التعاونية الناجحة غالبا ما تجري أثناء مرحلة تنفيذ السياسات، حيث يمكن أن يوضع التمويل والالتزام من خلال الأولويات التي حددتها المنابر التي تتلاءم والمصلحة العامة ، وبأن الشراكات غير الناجحة تكون عادة نتيجة لتضارب المصالح عند إعداد جدول الأعمال – المصالح الثانوية للمنظمة – وهو ما يمكن أن يؤثر على المصالح الرئيسية"[2].

[1] - Raymond Saner, Development Diplomacy by non-state actors, An emerging form of multistake holder diplomacy, [http://www.diplomacy.edu/sites/defauls/files/multistake holder%2B Diplomacy_part6.pdf].

[2] - Novartis Foundation for sustainable development, Multistakeholder diplomacy: partnerships to reach the health- related Millennium.Development Goals.[http://www.novartisstifting.org/platform/content/element/4296/multistakeholder diplomaty-26.10.11.pdf].

وتسهل هذه الشراكات جمع المعلومات عن القضايا المطروحة للدراسة وتوزيعها على الفواعل المختلفة المعنية بها، بواسطة الشبكات الاتصالية التي تقيمها فيما بينها،وهذه الشبكات تكون في شكل أفقي توزيعي بحيث تفتقر إلى مركز أو قائد دائم، فكل المشاركين فيها متساوون ويستطيعون الوصول إلى نفس المعلومة.

ويمكن تعريف الشبكات على أنها: "مجموعة من العلاقات المستقرة نسبيا وذات طبيعة غير الهرميةوالمترابطة، بحيث تربط مجموعة متنوعة من الفواعل التي تربطهم مصالح مشتركة فيما يتعلق بالسياسة، والتي تتبادل الموارد اللازمة لتحقيق هذه المصالح المشتركة والاعتراف بأن التعاون هو السبيلالأفضل لتحقيق الأهداف المشتركة"[1].

وتسهل هذه الشبكات تدفق المعلومات فيما بين أعضائها وتسهل تنسيق مواقفها وتعتمد على التكنولوجيا الاتصالية المتطورة في ذلك.

كما يمكن تعريفها على أنها: "مجموعات مترابطة من الأفراد الذين يشغلون مناصب مماثلة في الهياكل المؤسسية أو الاجتماعية، وخلق علاقات جديدة في المجتمع بناءا عليها، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأطر الاجتماعية القائمة"[2] .

هذه الشبكات قللت من سطوة الدول التي أصبح عليها مواجهة المنافسة الآتية من الشبكات إلى جانب المنافسة الآتية من الدول، نظرا لكونها أكثر قدرة على خدمةمصالحها على الصعيد العالمي، ولأنها تستجيب بفعالية للواقع الجديد من حيث أنها تمتلك المرونة اللازمة لحل المشاكل التي تعجز التنظيمات الهرمية التقليدية عن حلها، وهذا لافتقارها للموارد والخبرة للتصدي لها، لكون هذه الشبكات أكثر سعة وعمقا عن الشبكات الحكومية، لامتلاكها المعلومات في القضايا التي تختص فيها.

كما يمكن للوكالات الحكومية والشبكات الخاصة العمل معا على كل المستويات من أجل تحديد التحديات المستقبلية.

---

[1]- Brian Hocking, Multistakeholder diplomacy: Foundation, Forms, Functions and Frustrations.[http://www.jura.fu-berlin.de/einrichtungen/we3/honorarprofs/bolewski_wilfried/dok/umente/9-protocole/hocking-multistakeholder.pdf].

[2]- Jamie Metzl, Network Diplomacy [http://www.carnegieendowment.org/2001/04/01/network-diplomatic/kiq].

وعليه فإن الدبلوماسية بالشبكات "تضفي بعدا وقيما جديدة لأدوات الدبلوماسية التقليدية، إذ أنها تساعد على تنشيط الدبلوماسية وعلى تمهيد الطريق للمقاربات البناءة والتشاركية لحل المشاكل الدولية"[1].

وهي تعمل وفقا للنمط التالي:

1 - **منظمات المجتمعالمدني:** وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية، وهي التي تبادر بإبراز مشكلة معينة من خلال وسائل الإعلام، وطرق الضغط المختلفة التي تستعملها، وهي تستغل من قبل الدولة نظرا للدور الذي تقوم به في مجالات محددة، وفيما تملكه من موارد بشرية ومعلومات في ذلك المجال.

فعلى سبيل المثال هي رائدة في مجال "النزاعات والدبلوماسية الوقائية [*] عبر تدخل طرف ثالث، وتسهيل ورش عمل الحوار، والوساطة والمفاوضات المعنية بصنع السلام وشبكات العمل ومبادرات التفاهم العابرة للثقافات وبناء العلاقات"[2].

وعليه فإنها تقوم بدور بديل عن أنشطة الحكومات والتي لا تقوى على القيام بها من خلال "تسهيل تطوير الأفكار الجديدة والمبدعة وتوفير قنوات تواصل غير رسمية موثوق فيها، والتوسع في شبكات العلاقات، خصوصا مع المجموعاتأو الأفراد الذين تعزف الحكومات عن الالتقاء بهم لاعتبارات سياسية أو قانونية" [3]. وبالتالي تقوم بالدفاع عن مصالح من هم غير ممثلين في الشراكة.

2 - **الحكومة :** أمام ضغط منظمات المجتمع المدني لا تملك الدولة سوى الاعتراف بشرعية القضايا المطروحة عليها، لكنها ولافتقارها للموارد اللازمة لمعالجتها تتوجه للمنظمات الدولية، محاولة إعطاء بعدا إقليميا أو عالميا لتلك القضايا، ومحاولة اكتساب الشرعية لما قد تقوم به باتجاه حلها فيما بعد.

---

[1] - Intermationale Diplomate-nausbildieng,diplomacy by network.[http://www..diplomatie.diplo.de/en/dipl-network-htm]. Vue le 14/11/2011

[*]-الدبلوماسية الوقائية تعني "سياسة استخدام الوسائل الدبلوماسية في المقام الأول لمنع نشوب الصراعات دون ممارسة الضربات العسكرية".

[2]- مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، ترجمة : يوسف حجازي، ص07. -[http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_ficher_cso.pdf]. Vue le 14/11/2011

[3]- المرجع نفسه، ص ص11،12.

3 - **المنظمات الدولية:** حيث تطرح القضية على شكل مؤتمرات، وتعطيها بعدا إقليميا أو دوليا، كما تعطي الدولة الغطاء الدولي أي نوع من الشرعية، وهذا ما يتطلب دعما ماليا فيتم استدعاء القطاع الخاص.

4 - **القطاع الخاص :** يستدعى لما يملكه من موارد مالية وخبرة في المجال المحدد. وتكون مشاركته مرتبطة بما يستطيع تحقيقه من أرباح للعملية.

5 - **الجماعات المعرفية :** تقدم هذه الجماعات المشورة للحكومات والمنظمات الدولية عندما يطلب منها ذلك، فهي دليل صانعي القرار لتحديد المشاكل التي يواجهونها، وتقدم النصائح من خلال بحوثها المنتشرة وأفكارها المبتكرة، وهذه الجماعات وآرائها تشكل المبرر العلمي للقرارات التي تتخذها تلك الشراكات في مواضيع معينة .

بعد الحصول على الموارد من الفواعل المختلفة تبدأ عملية التفاوض. في هذه العملية الحكومات تعود إلى طبيعتها بمحاولة احتكارها لصناعة القرار وإبراز دورها القيادي، وإقصاء بعض الأعضاء الذين تعتقد أنه بإمكانها الاستغناء عنهم (المنظمات غير الحكومية، الجماعات المعرفية والمجتمع المدني) .

بدورها المنظمات غير الحكومية تقاوم هذا الموقف بالعودة إلى الأنشطة النضالية لإسماع صوتها وصوت هؤلاء الذين ليس لهم ممثل في هذه الشراكات.

بعد اتخاذ القرار، هذه المنظمات تقوم بدور المتابعة الميدانية لتنفيذها. وتستعمل في ذلك الإعلام، النضال، الضغط وأحيانا المظاهرات.

كما أن أعمال الشبكات لا تقوم فقط بين الدولة والفواعل غير الدولة السالفة الذكر، بل إنها قد تقوم بين تلك الفواعل، فقد تتفاعل المؤسسات المالية مع منظمات المجتمع المدني من خلال الحوار والتدريب والتعاون في مجال العمليات.

وتتمثل المهمة الأساسية لدبلوماسيي الفواعل غير الدولة في مجال التنمية في حمايةمصالح عملائها، ولكي تنجح قامت بوضع أهداف وأدوار أساسية هي:

أ - "التأثير على السياسة الاقتصادية والاجتماعية لخلق شروط صحيحة للتنمية في الدول النامية، آخذين بعين الاعتبار الحاجة للأطراف المتعددة المصالح في الدول النامية.

ب - العمل مع الهياكل الدولية ، حيث أن قراراتهم تؤثر على التنمية الدولية.

ت - الحد من النزاعات مع الحكومات الأجنبية، المنظمات غير الحكومية الأخرى والفواعل الاقتصادية المتعددة، وذلك بهدف تقليص الأخطار السياسية والاقتصادية.

ث - استعمال أطراف متعددة دولية وقنوات للاتصال.

ج - خلق رأس مال اجتماعي* من خلال الحوار مع الأطراف المتعددة المصالح الذين يؤثرون بقوة عن طريق مسار التنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

ح - التأكيد على المصداقية أو إبقائها، إضافة للشرعية لهياكلهم التمثيلية في أعين الشعب وتجمعاتهم.

خ - العمل مع العديد من العملاء، لخلق تحالف ومواءمة للمصالح ومعرفة كيف تتفاوض على المستويات الثنائية، الجماعية، المتعددة والمؤسسات المتعددة"[1].

خـلاصـــة :

أنتج الاهتمام المتزايد بالتنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دبلوماسية متخصصة، هدفها تسهيل عمليات التنمية في الدول النامية، ويعرف هذا النمط بالدبلوماسية التنموية، ومن خصائصه المحددة المشاركة الفعالة للفواعل الدولية الجديدة في عملياته لضمان تعبئة الموارد وتسهيل الاتصال وضمان حصة كل من تؤثر عليه عملية التنمية.

*-رأس مال اجتماعي هو "كم الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل، ..." الباحث الاجتماعي بيير بورديو Pierre Bourdieu وهو أيضا مصطلح اجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

[1]-Raymond Saner, Op.cit, pp.101, 102.

الفصل الثاني:

يتناول الفصل الثاني واقع التنمية في إفريقيا، من خلال التطرق لتجارب التنمية على مستوى القارة (منظمة الوحدة الإفريقية،الجماعة الاقتصادية الإفريقية والإتحاد الإفريقي) كمبحث أول، ثم معوقات التنمية في إفريقيا : معوقات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وبيئية كمبحث ثان.

المبحث الأول: تجارب التنمية على مستوى القارة الإفريقية

حاولت العديد من الدول الإفريقية تجربة سياسات اقتصادية وإقامة تكتلات ومبادرات محلية وإقليمية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية لمواطنيها.

1- مدخل الوحدة الإفريقية في التنمية:

عرفت إفريقيا مجموعة من الاتحادات والتي وجدت في الفترة التي سبقت إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وهي:

أ - "الاتحاد المالي والذي أنشئ عام 1959 ويضم: فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا)، السنغال وساحل العاج.

ب -إتحاد الدول الإفريقية ويضم عضويته: غينيا، غانا ومالي عام 1961.

ت -منظمة الدار البيضاء التي أنشئت عام 1961 وتضم: المغرب، غانا، مصر والحكومة المؤقتة للجزائر.

ث -منظمة الإتحاد الإفريقي الملجاشي 1961 وتضم: ساحل العاج، السنغال، الجزائر، تونس، مالي، توجو، بنين.

ج -مجموعة مونروفيا (بليبيريا) تضم: نيجيريا، ليبيا، اثيوبيا، الصومال، سيراليون، تونس"[1].

وفي سنة 1963 ظهرت منظمة الوحدة الإفريقية، فكانت أول منظمة ضمت جميع الدول المستقلة في القارة وتم التوقيع في العاصمة الإثيوبية (أديسا أبابا) ، وقد وضع القادة الأفارقة أمامهم ثلاثة أهداف رئيسية: "طرد الاستعمار من جميع أنحاء القارة،والعمل

[1]- سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص ص 240، 241.

المتواصل لتحقيق الوحدة، وكذا النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتحرر من الجهل والمرض والفقر"[1].

بالإضافة لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،ولقد شكلت ثلاثية "الاستقلال، التنمية والوحدة شعار يجمع بين دول مختلفة، لتكون التنمية المستقلة بالاعتماد الجماعي على الذات ركيزة للعمل الإفريقي المشترك"[2].

والتنمية المستقلة لا تعني العزلة كما أنها لا تعني أيضا الاكتفاء الذاتي، وإنما هي حسن استغلال الامكانيات والموارد المتاحة محليا (طبيعيا أو بشريا) ثم تبادل الموارد مع دول أخرى بما يضمن ويحقق مفهوم الاعتماد المتبادل وليس التبعية.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور سعد حسين فتح الله: "أنه من الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محليا قياسا على تجارب سابقة كتجربة الإتحاد السوفييتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيهما. وذلك أن هناك العديد من الدول بما فيها اليابان ذاتها لا تملك من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية، وهناك دول لا تملك من الموارد إلا موردا واحدا أو إثنين ومن ثم لا تستطيع اشباع حتى حاجاتها الأساسية"[3].

فاستقلالية التنمية تعني: "اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول وفي مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية. إذن جوهر الاستقلال هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية"[4].

---

[1] - مصطفى سامي، تحديات إفريقيا، رؤية جديدة،(http,//digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=1237138.eid=1202). اطلع عليه يوم 2011/11/14.

[2] - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، (ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 76.

[3]- طه محمد بامكار قبسة، التنمية المستقلة.....الدروس المستفادة.
[www.sudaneseonline.com/ar/article_23546.shtm]28/08/2014

[4]-ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة.
[www.malfhoun.com/syr/articles_06/issawi.pdf]اطلع عليه يوم 2014/08/28.

ولقد شكل مبدأ الاعتماد على الذات أساس إعلان أروشا في 5 فيفري 1967 كفكرة **لجوليوس نيريري Julius Nyerere** حيث يدعو الإعلان إلى تنمية الاقتصاد من خلال اشتراكية افريقية.ويعتبر الإعلان بمثابة إستراتيجية للتنمية الريفية.

في هذا الإطار اعتبر السيد **م. واليمو M. Walimu** رئيس تانزانيا بأن "تنمية بلد ما ه ي من عمل الشعوبوأن المال والثروة التي تمثله هي نتيجة وليس قاعدة للتنمية، أضف لذلك التسيير الجيد"[1]. وتقوم فلسفة نيريري على خلق مجتمع متساو وهو الذي سمح لدولة تانزانيا بالوصول إلى دولة مستقرة.

والدرس المستخلص هو أنه إذا أردنا تطبيق تنمية اقتصادية اجتماعية، يجب أن يكون للسياسات هدف زيادة الإنتاجية مع ترقية التساوي، أي أن الأمة لا يمكن أن تتطور بدون تطوير الإنتاجية، وأن التوزيع العادل المستمر للثروة الوطنية لا يمكن الوصول إليه إلا إذا كان هناك نمو اقتصادي كاف كنتيجة لتزايد الإنتاجية.

ورغم تمتع إفريقيا بموقع استراتيجي هام وثروات وإمكانيات كبيرة طبيعية وبشرية وطاقات كامنة لم تستغل بعد، إذ أنها تمتلك 98% من ماس العالم و 55% من ذهبه و 22% من نحاسه، إضافة لليورانيوم والمنغنيز والفحم والبوكسيت، ويشكل الاحتياطي الإفريقي من الغاز الطبيعي نحو 10% من الإحتياطي العالمي، بينما يصل من البترول نحو 15% من المجموع العالمي، ويوجد تمركز كبير لهذا الاحتياطي في غرب إفريقيا، كما تضم نحو 26% من الأرض الصالحة للزراعة في العالم، 18% من مساحة الغابات و13% من المزارعين في العالم إضافة لإمكانيات ضخمة من القوى المائية تقدر نحو 23,1 % من إمكانيات العالم، إلا أنها تعاني من التخلف في جميع المجالات وبالخصوص في المجال الاقتصادي.

"وحسب تقرير المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية - وهي منظمة أمريكية غير حكومية- في عام 2003 فإن الاقتصاد العالمي قد شهد نمو في المتوسط 2 % بين أعوام

[1] - -Faustin Kamuzora, « la Vision du développement économique de Nyerere », 08-11-2009 (http,/pambazuka.org/fr/category/comment/60163).Vue le 14-11-2011.

1960-2002، بينما إفريقيا لم تحقق فيها أي نمو منذ أعوام 1974 حتى منتصف التسعينات"[1].

وهو يدل على فشل التنمية في الدول الإفريقية والتي كانت نتيجة خلاصة مجموعة من الأسباب ذكرتها وثيقة النيباد وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمتمثلة في العوامل السياسية، وتتلخص في غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية والإدارة السيئة للقادة، وكنتيجة هشاشة الكيانات الإفريقية الموروثة من عهد الاستعمار والتي أدت إلى التبعية للدول الصناعية وعدم قدرتها على إدارة شؤونها وتنميتها، أضف لذلك تحديات بين التغير في البيئة العالمية من ضغط القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي وتأثيرات ذلك على تزايد المديونية وتراجع أسعار المواد الأولية، إضافة للنزاعات الإقليمية والحروب.

وكمحاولة للخروج من الأزمة الخانقة التي وقعت فيها هذه الدول،بدأ الاهتمام الإفريقي في بداية السبعينات في البحث عن مخرج من خلال :**الإعلانالإفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي** الصادر عن المؤتمر الوزاري بالتعاون بين منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية وذلك في25 مايو1973 بأديس أبابا وخرج المؤتمر بالقرارات و التوصيات التالية:

"التأكيد على عدم فاعلية الإجراءات التي اتخذت خلال السنوات العشر الماضية(1963-1973) لمكافحة التخلفو عجز المجتمع الدولي عن خلق ظروف مناسبة لتنمية إفريقيا و لذلك تم تحديد المبادئ الأساسية للعمل الجماعي والفردي الذي تقوم به جميع الدول الإفريقية بشأن التعاون والتنمية الشاملة لبلدان القارة من خلال تعبئة الموارد البشرية والطبيعية، وتم التركيز أيضا على التعاون والنهوض بمجالات كالزراعة و النقل والخدمات الأساسية ،...وتشجيع التجارة بين الدول الإفريقية والتعاون في

[1]- مصطفى سامي، مرجع سبق ذكره.

عمليات تمويل المشروعات التنموية" [1].وتبع هذا المؤتمر عدة مؤتمرات ونتج عنها العديد من التوصيات، منها:

"توصيات مؤتمر كينشاسا في ديسمبر 1976 بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي،ووثيقة المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية رقم 1983(د-33) بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي لإفريقيا وتوصيات الدورة الرابعة عشر للجنة الاقتصادية لإفريقيا بشأن إستراتجية التنمية لإفريقيا في عقد التنمية الثالث"[2].

و قد نتج عن هذه الجهود الخروج بما يسمى بإستراتيجية منروفيا في يوليو 1979، و الخاصة بضرورة التزام رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية بإتباع إجراءات الاكتفاء الذاتي في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، هذه الأخيرة تتطلب تعبئة للقدرات البشرية و لن يكون ذلك إلا من خلال نظام سياسي قائم على احترام حقوق الإنسان. وعليه فقد قرر المؤتمرون أنّ: " التمسّك بهذه الالتزامات تؤدي إلى إتاحة إطارات قومية و شبه إقليمية و إقليمية لاقتصاد إفريقي ديناميكي قائم على التكافل و يُمهّد السبيل لإنشاء سوق إفريقية مشتركة تقوم على أساسها الجماعة الإقتصادية الإفريقية". [3]

في هذا الإطار "عقدت منظمة الوحدة الإفريقية قمة طارئة في لاجوس بنيجيريا عام 1980،وتضمنت خطة عمل لاجوس فصل تمهيدي تمّ فيه تشخيص كل من الوضع الإجتماعي و الإقتصادي الراهن للقارة الإفريقية و تحديد الإمكانيات و القدرات الإقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

كما تناولت هذه الخطة في ثلاث عشر فصلاً الأوضاع التفصيلية للقطاعات الإقتصادية المختلفة و تمّ تحديد الأدوات اللازمة لتنمية كل قطاع في إطار تنسيقي بين القطاعات.

---

[1]- خالد زغلول، قضية الاعتماد على الذات في إفريقيا.

(http://digital.akram.org.eg/articles.aspx?serial=216706&eid=2397), vue le 28/08/2014. P02.

2- نفس المرجع، ص02

3 - نفس المرجع، ص02.

واعتمدت خطة عمل لاجوس وإعلان لاجوس الختامي من أجل وضع أسس التنمية المستدامة ودعم التكامل الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا كشرط ضروري للخروج من أزمة التخلف"[1]، والتي تعود إلى إعلان منروفيا في يوليو 1979.

وباعتماد إعلان منروفيا كان التوجه الجديد لمنظمة الوحدة الإفريقية والداعي إلى الاعتماد على الذات على مستوى القارة من أجل تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كأولوية أولى، وخلق شراكة من أجل تبادل المنافع لاستخدام أمثل لموارد * إفريقيا ونقل التكنولوجيا إليها.

ويمكن القول بأن "خطة عمل لاجوس والتي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1980، كورقة عمل لتنمية إفريقيا وتكاملها حتى عام 2000 لم تنفذ لأن البنك الدولي أحبطها بتقرير بيرج عام 1981 من جهة، ولغياب الالتزامات السياسية من جهة أخرى، إضافة للضعف النسبي للمجتمع المدني في إفريقيا"[2].

وعقدت منظمة الوحدة الإفريقية عدة مؤتمرات لمعالجة ظاهرة التخلف والتنمية، ومنها **: مؤتمر القمة الإفريقي** ، المنعقد في أديس أبابا بإثيوبيا من 12-15 نوفمبر 1984 وذلك لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في إفريقيا، ووضع برنامج عاجل يتضمن الاتفاق على خطوات عمل مباشرة، تحدد الأولويات الاقتصادية للقارة وخاصة في مجال الأمن الغذائي.

ولقد تم اعتماد هذا البرنامج في القمة الحادية والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1985، حيث تم التركيز على الاعتماد على الذات وعلى دعوة المجتمع الدولي لمساعدة إفريقيا وعلى المسألة الاقتصادية ومنها متابعة خطة عمل لاجوس.

برنامج أولويات إفريقيا لاسترداد عافية الاقتصاد: والذي ركز من سنة 1986الى 1990 على:

1 - "تحسين الوضع الغذائي والتنمية الزراعية.

2 - تخفيف عبء الدين الخارجي لإفريقيا.

---

[1]- حسن وداعة الله الحسن، "البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد"، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص 107.

*-استخدام أمثل للموارد: بمعنى تعظيم استغلال الموارد المتاحة للحصول على أفضل عائد اقتصادي واجتماعي وبيئي.

[2]- بلدي أوينمود، افريقيا – الطريق الآخر أزمة الديون ، تر: بهجت عبد الفتاح عبده (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، ص ص140- 145.

3 - العمل على خلق منبر عمل موحد على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي والعالمي.

4 - وضع معايير للعمل ضد المؤثرات السلبية لجنوب إفريقيا العنصرية الضارة باستقرار اقتصاد دول الجنوب الإفريقي.

5 - تقوية أواصر التعاون بين الدول الإفريقية من أجل التعجيل بالتكامل الاقتصادي.

6 - ضرورة تطوير قطاع النقل وتقوية روابط الاتصالات بين الدول الإفريقية"[1].

وقامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا المنشأة عام 1958 بنشر ما أسمته (بالمنظور طويل الأمد للاقتصاد الإفريقي) عام 1983، وخرجت في عام 1989 – بالبديل الإفريقي لبرامج المواءمة *الهيكلية الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

حيث لخصت الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذه البرامج.

وتقوم الاستراتيجيات البديلة حسب البديل الإفريقي على :

1 -"العمل بقوة على إحداث تنمية ترتكز على العنصر البشري والثقة بالذات.

2 -أولوية النشاطات الإنتاجية لتحويل إفريقيا من اقتصاد المبادلة إلى اقتصاد إنتاج.

3 -إضفاء الديمقراطية على عملية التنمية بإشراك الشعب وتحمل المسؤولية والمساءلة في المسائل العامة.

4 -تعبئة قوية للموارد المحلية وتجديد المؤسسات وإصلاحها.

5 -المسعي النشط للتعاون الإقليمي والتكامل"[2].

---

[1] - حسن وداعة الله الحسن، مرجع سبق ذكره ، ص105.

*المواءمة هو إعادة مواءمة الاقتصاديات الإفريقية للمتطلبات المتغيرة للرأسمالية العالمية حتى تواجه أزمتها العميقة والمنافسة المتزايدة.

[2] -بلدي أوينمود، مرجع سبق ذكره ، ص115.

الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية:

وقد خرج للوجود إثر مؤتمر دولي ضم المنظمات غير الحكومية والشعبية وممثلي الحكومات الإفريقية، إضافة لوكالات الأمم المتحدة في فبراير 1990 وذلك في أروشا بتنزانيا وكان هدفه الرئيسي هو " بلورة إطار تتحدد فيه المشاركة الشعبية الفعالة على كل المستويات كجزء من خلق بيئة قادرة على المضي في عملية المواءمة مع التحول" [1]. أما في مايو 1991، فقد تم عقد مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون وذلك في كمبالا أين تم وضع إستراتيجية للتنمية ترتبط بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون والترابط بينهم.

وتمّ إدراج هذه الأبعاد في وثيقة سميت بوثيقة كمبالا، لكنها لم تلق اهتمام خلال اجتماعات القمة الإفريقية عامي 1992 و1993 بسبب عدم طرح أفكار تمكن القادة من وضعها موضع التنفيذ. إلى أن جاءت القمة الإفريقية في دورتها العادية 35 وذلك في يوليو 1999 في العاصمة الجزائرية أين أنعشت وثيقة كمبالا.

وفي عام 2000، جاء إعلان لومي حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتعاون في إفريقيا والذي عقده مجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته 36 بلومي عاصمة الطوغو من 10-12 يوليو 2000 .

2- <u>مدخل الجماعة الاقتصادية الإفريقية في التنمية</u>:

نظمت خطة لاجوس إضافة لأساليب تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتنسيق بينها تمهيدا لإقامة سوق افريقية مشتركة، على صياغة مسودة إنشاء **جماعة اقتصادية افريقية** وذلك من أجل دعم التعاون، ومن أجل تحقيق تنمية متسارعة متواصلة ذاتيا وذلك بالاعتماد على الذات بين الدول، وتكاملها في مختلف المجالات، وذلك من خلال "تنمية وتعبئة الموارد البشرية والمادية للقارة، وتشجيع التعاون في كل المجالات من أجل رفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية، وتحقيق الاستقرار وتعزيز العلاقات السلمية بين الدول، والمساهمة في تطور التنمية والتكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية،

[1] - نفس المرجع، ص131.

والسعي نحو التنسيق والتوفيق لسياسات الجماعات الإقليمية، من أجل البناء المرحلي للجماعة"[1].

إلا أن التنفيذ قد أجل إلى منتصف سنة 1991، بسبب الصعوبات التي تعرضت لها القارة خلال الثمانينات، أين وقع رؤساء المنظمة على معاهدة أبوجا (نيجيريا) الخاصة بإنشاء **الجماعة الاقتصادية الإفريقية** والتي دخلت حيز التنفيذ في آيار – مايو 1994.

وبالنسبة للتنمية القطاعية فقد نصت بعض فصول معاهدة أبوجا على تنسيق السياسات والاستراتيجيات والقيام بإجراءات مشتركة في مجالات عديدة: في الزراعة، فقد تم التأكيد على أهمية الأمن الغذائي، أما الفصل المتعلق بالصناعة فقد أشار إلى إنشاء مشروعات متعددة الجنسيات للجماعة في فروع الصناعة والتي تساهم في تنمية الزراعة والمواصلات والموارد الطبيعية والطاقة،أما النقل والاتصالات فيرمي إلى إنشاء مشروعات في مجالات النقل البحري والبري والجوي، إضافة إلى مجالات الصحة والسكان، التعليم والتدريب والثقافة والموارد البشرية.

3- <u>مدخل الاتحاد الإفريقي في التنمية</u>:

مثل الإخفاق الرئيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في المجال الاقتصادي والأمني، السبب الرئيسي إلى نشوء الاتحاد الإفريقي. ومسيرة بناء هذا الاتحاد قد مرت بعدد من الخطوات و نوردها فيما يلي:

<u>أولا</u> : "إصدار الدورة العادية لرؤساء الدول والحكومات الخامسة والثلاثين وذلك في الجزائر 12-14 يوليو 1999).

<u>ثانيا</u> : القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت (ليبيا) وذلك في 6-9 سبتمبر 1999 وقد أسفرت القمة عن إصدار العديد من القرارات والتوصيات ومنها: إقامة الاتحاد الإفريقي بما يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، مع الإسراع في عملية تنفيذ هذه الأخيرة وضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا (البنك

[1]- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الإفريقي المركزي، الاتحاد النقدي الإفريقي، محكمة العدل الإفريقية، برلمان عموم إفريقيا) وكذلك تقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

ثالثا : إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي، وذلك من طرف الأمانة العامة للمنظمة من خلال عدة اجتماعات.

رابعا : اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي"[1].

ولقد تم رسميا اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة والتي عقدت في لومي بالطوغو من 10-12 يوليو 2000.

"وفي 10 يوليو 2002 تم الإعلان عن ميلاد الاتحاد الإفريقي بموافقة 50 دولة إفريقية من 53 دولة وذلك في مدينة ديربان بدولة جنوب إفريقيا ليحل محلمنظمة الوحدة الإفريقية"[2].

وعمل هذا الإتحاد على تطوير المبادئ والأهداف التي قامت على أساسها المنظمة وتغيير أسلوب العمل، فأضاف عدد من المبادئ منها في المجال الأمني بوضع سياسة دفاعية مشتركة، وفي المجال السياسي باعتماد مبدأ إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، أما المجال الإنساني فمنح حق التدخل في ظروف خطيرة كجرائم الحرب و الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وتتلخص أهدافه في : "تحقيق وحدة وتضامن دول وشعوب إفريقيا وتسريع التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للقارة، وإشاعة السلام والأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في كل النواحي وتعزيزها في القارة بتشجيع البحوث في جميع المجالات خاصة العلوم والتكنولوجيا، والعمل بالاشتراك مع الشركاء الدوليين في القضاء على الأمراض وإشاعة السلامة الصحية في القارة"[3].

---

[1] - رانيا حسين خفاجة، " الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة" السياسة الدولية، (أكتوبر 2002)، ص ص 146،147.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي ، ط1، (القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2004)، ص187.

[3]- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 84.

وتعد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا –النيباد- الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي في مجال التنمية.

المبحث الثاني: معوقات التنمية في إفريقيا

تعددت التفسيرات في تشخيص أزمة التنمية في إفريقيا فكانت هناك نظرتين، النظرة الأولى هي النظرة الإفريقية والتي اعتبرت بأن التبعية للاستعمار هي سبب التخلف،أما النظرة الثانية فهي النظرة الغربية والتي ربطت تخلف الدول الإفريقية بالأنظمة والسياسات اللاديمقراطية للقادة الأفارقة.

عموما، فقد قدم كل برنامج من البرامج الإفريقية المعروفة تفسيرا معينا لأزمة التنمية في إفريقيا، فبينما اقتصرت خطة عمل لاجوس على الجوانب الاقتصادية لأزمة التنميةسواء في التشخيص أو العلاج، قدم برنامج البديل الإفريقي والميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية رؤية أكثر شمولا لها، ولكن ما يؤخذ عليهما هو اعتمادهما على الدولة كمركز للتنمية أو إعطائها الدور المحوري في مسار التنمية.

بدورها رأت خطة **الماب MAP**، وهو برنامج شراكة الألفية لإحياء إفريقيا بأن ضعف الدولة في إفريقيا هو أحد المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة، وأن دعم قدرات الدولة هو الضمان الرئيسي لتحقيق الاستقرار في إفريقيا على خلاف وثيقة التعاهد العالمي التي رأت بأن اقتصاد السوق * هو الحل المناسب لأزمة التنمية في إفريقيا.

أما مبادرة النيباد فقد حاولت التوفيق بين نظرتين متعارضتين، التبعية من جهةوأنظمة الحكم الإفريقية من جهة أخرى. بمعنى فسرت أزمة التنمية في إفريقيا بأنها ناجمة عن هشاشة الهيكل الاقتصادي الموروث عن الاستعمار، وعدم كفاءة القيادة والحكم غير الرشيد، إضافة إلى عدم مشاركة المجتمع المدني في برامج التنمية.

* اقتصاد السوق: أو الاقتصاد الحر ويسمى كذلك بالاقتصاد الرأسمالي. وهو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه.

المهم هو أن إفريقيا قد عانت ولا تزال تعاني من مشاكل عديدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وحتى بيئية ناجمة عن الظروف الداخلية والخارجية التي عاشتها وهذه المشاكل أعاقت مخططاتها التنموية من أجل القضاء على الفقر ومن بين أهم هذه المشاكل:

1 -معوقات اقتصادية:

لقد ترك الاستعمار الاقتصاديات الإفريقية في حالة تبعية شاملة للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي بحيث لم تكن الدول الإفريقية الحديثة النشأة قادرة على التحكم فيها في أي حدود تذكر من خلال الاعتماد بالأساس على تصدير سلعة واحدة أو سلع قليلة، حتى أن سلعة واحدة أو اثنين للتصدير تحققان ما بين 70 و90% مما تحققه الصادرات الكلية و هذا يمثل 80% من الدخل السنوي للحكومة، وبالتالي فقد عمد الاستعمار إلى برمجة الدول الإفريقية لكي تستهلك ما لا تنتجه وأن تنتج مالا تستهلكه وهو ما يتجسد في المجالين الزراعي والتعدين.

ففي الزراعة فرضت النظم الاستعمارية زراعة محاصيل معينة،"واضطر الأفارقة إلى التركيز على إنتاج المحاصيل النقدية، كالقطن والبن و الكاكاو والشاي وهذا لمواجهة متطلبات مصانع أوروبا من المواد الخام"[1].

أما في مجال التعدين فقد شجعت هذه النظم على استخراج المعادن محليا من أجل التصدير لتلبية احتياجاتها منها.

ولم يكن متوقع بأن تعرف إفريقيا انحطاطا أو ركودا في العشر سنوات التي تلت استقلال العديد من دولها، " نظرا لأنه في سنوات الستينات كانت أكثر غنًا من مثيلاتها الآسيوية، وكان امتلاكها للموارد الطبيعية ينبؤ بمستقبل جيد للتبادل، النمو والتنمية" [2]. إلا أن الدول الإفريقية قد احتفظت بنفس الأنماط الفاسدة الموروثة عن الاستعمار في كل المجالات، و"كان التوجه في التنمية إلى التصنيع والخدمات والزراعة للتصدير في

[1]-Robert J.Berg et Jennifer Seymour Whitaker, stratégies pour un nouveau développementen Afrique, traduit de l'Américain par Anne Sauvêtre,(Paris: économica,1990),p535.

[2]-Banque mondiale/ banque internationale pour la reconstruction et le développement, l'Afrique peut-elle revendiquer sa place dans le 21 éme siècle ? (Washington: D.C Juin 2000), p 23

أراض ذات إنتاجية مرتفعة، في حين بقيت الأراضي ذات الإنتاجية المنخفضة لزراعة الاستهلاك المحلي"[1].

أضف لذلك الممارسات غير القانونية والقمعية من قبل الحكومات الإفريقية ، مما أثار الصراعات والنزاعات الداخلية في كل أنحاء القارة، ولم تستطع بذلك تعبئة الجماهير من أجل التنمية.

وبسبب فشل السياسات الداخلية، تولدت الأزمة الزراعية التي نجم عنها مشاكل النزوح الريفي والبطالة وأزمة خانقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أسهمت مجموعة من الأسباب الخارجية إلى حد كبير في هذه الأزمة، منها: الأزمة البترولية 1973، والتي بسببها ارتفعت أسعار الواردات، وأحدثت آثار على الاقتصاد، حيث " انخفض النمو العام للدخل القومي الخام إلى أقل من 2% وتراجع الدخل الفردي 1% للعام، إضافة لتأثيرات في الاستقرار المالي وعجز المؤسسات العمومية.

وكنتيجة لذلك، قررت العديد من الدول الإفريقية (المستوردة للنفط) تمويل العجز بمقاييس الإصلاح الضرورية"[2].

تضاف لهذه الأزمة الهزّات العنيفة التي ضربت الاقتصاد الإفريقي، وأهمها ما حدث في الثمانينات من انهيار في حجم صادرات السلع الإفريقية وأسعارها، بسبب قوانين الحماية*، وأيضا بسبب الأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية في الثمانينات، والاهتزازات في أسعار الصرف، "وقد حدث في عام 1989 أن انهارت اتفاقية البن الدولية وهبطت أسعار البن بنحو 19 % إلى أدنى معدل لها في 14 عام، ونتج عن هذه التطورات غير المواتية للتصدير أن فقدت إفريقيا 19 بليون دولار مما تحققه للتصدير في عام واحد (1985- 1986)، وهبط نصيبها من صادرات العالم من 4,7 % في عام 1980 إلى 2,1 % في عام 1988 و1989 وهبط نصيبها من الإنتاج الصناعي في العالم إلى أقل من 1% عام 1989"[3]، ونجم عن هذه الأحداث إضعاف القدرة على تمويل الواردات الأساسية من غذاء ومواد خام، كما شهد الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة

---

[1]- يادي أونيمود، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]-Banque africaine de développement, rapport sur le développement en Afrique, Abidjan, 2001, p.152.

*قوانين الحماية: هي قوانين لحماية السلع الوطنية و ذلك بفرض رسوم عالية على الواردات.

[3]- بلدي أونيمود، مرجع سبق ذكره، ص 27.

والقطاعات الأخرى التي تغذيها هذه الواردات، انخفاضا محسوسا. وأصبحت شروط التجارة صعبة. ومع قلة عائدات التصدير وتزايد أزمة ميزان المدفوعات، تدهورت شروط الاقتراض من الخارج، فارتفعت أسعار الفائدة، و" لقد حدد الدين الإجمالي للقارة بـ 290 مليار دولار عام 1992، وتمثل خدمة الدين 30% من عوائد التصدير، وهي تنفق 4 مرات لخدمة الدين أكثر من خدماتها الصحية"[1].

ولقد عملت المؤسسات المالية على زيادة تحكم رأس المال الأجنبي والذي يسيطر على قطاعات حساسة في الاقتصاديات الإفريقية. وقد عمق الخسارة هروب رؤوس الأموال. وقد أدت هذه الممارسات – مع التدهور السريع في عائدات التصدير – إلى شدة الأزمة "حيث هبطت مستويات دخل الفرد واستهلاكه بنسبة 2,6 % سنويا من عام 1980 حتى عام 1988 وانهارت العمالة الكلية بنسبة 16% نتيجة لبرامج المواءمة الهيكلية" [2]. ورغم محاولات إفريقيا التكيف معها، "إلا أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية من أجل تحفيز التنمية لم تؤد إلى تسهيل النمو وواصل الفقر في التفاقم"[3].

2 -معوقات سياسية وأمنية:

تكمن المشكلة في إفريقيا كون أن معظم الدول الإفريقية حديثة الاستقلال قد احتفظت بنفس النمط السائد في فترة الاستعمار، أي أن الإرث الاستعماري كان له دور كبير في تشكيل العديد من هذه الدول. فعلى الرغم من حداثة الأنظمة الإفريقية شكليا إلا أن الطابع القمعي والتسلطي كان السمة البارزة في نشوء هذه الدول له، حيث صنفت كحكومات عسكرية وديكتاتورية وهذا في النصف الثاني من السبعينات وسنوات الثمانينات، وأخذ الصراع على السلطة عدة أشكال غالبا العنف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية، وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي.

"ففي الفترة الممتدة ما بين سنة 1963 و 2000 تم إسقاط أكثر من 200 نظام بسبب الانقلابات والاغتيالات أو الحروب الأهلية. وحسب منظمة الوحدة الإفريقية، فقد عرفت إفريقيا 26 نزاعا بين نشأة المنظمة في سنة 1963 ونهاية سنة 1998، وهي تعتبر القارة

---

[1]- أحمد إبراهيم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- بلدي أونيمود، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3]-Karuti Kanyinga & Musanbayi Katumanga, citizenship and rights, the failure of the post colonial state in Africa, Africa development, nos, 1& 2, 2003, P 153.

التي شهدت أطول الحروب الأهلية في التاريخ العالمي، حيث تضرر 474 مليون إفريقي على العموم (61% من سكان القارة) من هذه النزاعات" [1]، والتي بلغت كلفتها خلال الفترة "1990 - 2005 نحو 300 مليار دولار شملت 23 بلدا افريقيا، وهو يساوي تقريبا حجم كل المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها، وهذا حسب منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية (أوكسفام) في تقرير نشرته في أكتوبر/تشرين الأول 2007"[2].

ولقد كانت ظاهرة الحروب الأهلية ومازالت من أبرز الظواهر الإفريقية، والتي تتسم بقدر كبير من التعقيد سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، وهذا مرتبط ببيئة هذه الصراعات سواء البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية.

بالنسبة للبيئة الداخلية فنجد بأن ما عاشته إفريقيا اقتصاديا وسياسيا كان له دور كبير في نشوء هذه الصراعات، كما أن التهميش الذي تعرضت له المجموعة العرقية في القارة قد أدى إلى تصعيد وتيرة هذه الحروب، فالمجتمعات الإفريقية هي مجتمعات تعددية سواء كانت تعددية اثنية أو لغوية أو دينية. وتعتبر التعددية الاثنية هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الموجودة في المجتمعات الإفريقية.

وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص رئيسية :

"**أولها:** أنها رابطة وراثية وتقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانيها: أنها تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثها: أنها تتميز بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الاثنية.

رابعها: أنها يمكن أن تتلائم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة"[3].

---

[1] -Banque Africaine de developpement, op.cit, p.p 119-124

[2]- عبد الله تركماني, العولمة وتطورات العالم المعاصر، التنمية في إفريقيا: المعوقات وآفاق المستقبل.
[www.alewar.org/debat/show.art.asp?aid=190298]

[3]- سامية بن حسين, الخصوصية الاثنية في الدول الافريقية.
[www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=279:_ethnicite-&Itenid=10]. 08-07-2014

وما هو أكيد أن الاستعمار قد عمل على استغلال هذه التعددية وتحويلها لمحرك أساسي للحروب، حيث بدأت معظم الصراعات في إفريقيا بعوامل داخلية ثم تدعّمت بقوى دولية، فيما يعرف الحروب بالنيابة والتي لعبت فيها الشركات العالمية أدوارا لصالح القطبين المتنافسين على النفوذ في القارة وحتى بعد الحرب الباردة "إما للحصول على الامتياز في مناطق يسيطرون عليها أووفقا لمعادلة السلاح مقابل الموارد، حيث مثلت هذه الأخيرة أحد المغذيات الرئيسية للصراعات في إفريقيا" [1]، وهو ما أدى في الأخير إلى انهيار الدولة، ومن آثار انهيار الدولة في إفريقيا انتشار الفساد السياسي و"يكلف الفساد القارة نحو 150 مليار دولار سنويا"[2].

ويعرف الفساد السياسي على أنه :"إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية وأشكاله : المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال، وهو ما يسهل النشاطات الاجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال" [3] في إطار ما يسمى بالجريمة المنظمة، هذه الأخيرة أصبحت تمثل خطرا يواجه أمن واستقرار الدول كافة وأصبحت عابرة للحدود بفضل التطور الملحوظ في مجال تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

ويمكن تعريف الجريمة المنظمة حسب منظمة الأمم المتحدة بأنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية"[4].

ومن مظاهر الجريمة المنظمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الاتجار بالبشر، تهريب المهاجرين غير الشرعيين وغسيل الأموال...، وهذه النشاطات هي متزايدة في

---

[1]- خالد حنفي علي, "الشركات العالمية..لعبة الصراع والموارد في افريقيا", السياسة الدولية, 169 (يوليو 2007), ص 91.

[2]- السيد عوض عثمان, "المشكلات الافريقية بين قمتين", السياسة الدولية, 152 (أفريل 2003), ص 215.

[3]- عدنان عباس سلطان, الفساد: التنوعات.. التأثيرات.. معايير القياس.
[www.annabaa.org/Nbanews/67/225.htm]. 08-07-2014.

[4]- رياض هاني بهار, عوامل انتشار الجريمة المنظمة.
[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269793]. 08-07-2014.

إفريقيا، فمثلا "تتأثر نسبة 89% من الدول الإفريقية بظاهرة الاتجار بالبشر كبلدان مصدر أو مقصد أو عبور"[1].

كما تعد تجارة المخدرات من أخطر الأنشطة الاجرامية في القارة نظرا لما سببته ومازالت تسببه من ارتفاع العنف وتأجيج الصراعات في افريقيا، وكذا الاضطرابات السياسية نظرا لما تحققه من أرباح هائلة.

وتعتبر مادة الكوكايين المادة الأكثر تسويقا في العالم، حيث صرح المسؤول بمكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون المخدرات والجرائم **أنطونيو مايثيتللي** أن "معدل احراز الكوكايين في العالم يقدر بنحو 50% من الإجمالي المتداول، وأعتقد أن هذه النسبة تقارب 2% فقط في غرب إفريقيا"[2].

وأضاف **مايثيتللي** : "أنه حتى في حالة العمل بأدنى التقديرات أي بحجم تجارة كوكايين عبر القارة الإفريقية يتراوح بين مجرد 40 إلى 50 طن سنويا وهو ما تعادل قيمته 1.8 مليار دولار، فإن غرب إفريقيا وحده يصبح ثاني مصدر للكوكايين في العالم"[3]، هذه المنطقة لم تعد منطقة عبور لتجارة المخدرات فحسب وإنما تحولت إلى مركز لها، وهذا معناه بأن النسبة التي تسوق عبر إفريقيا تفوق التقديرات لأنها فقط الكمية التي تم إحرازها بالفعل، فعلى سبيل المثال: "قدر بيتر بورجيسس المسؤول بإدارة مكافحة المخدرات التابعة للقيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا أن ما يزيد على 240 طن من الكوكايين تعبر القارة الإفريقية سنويا"[4].

وبدورها أشارت زميلته بنفس الإدارة **كانديز روس** إلى أن "تجارة المخدرات في غرب إفريقيا كبيرة الحجم بالمقارنة باقتصاديات دول المنطقة، وذكرت مثال: غينيابيساو التي بلغ ناتجها القومي الإجمالي 384 مليار دولار عام 2006، أي ما يعادل مجرد 50% من قيمة بيع الكوكايين في الشوارع طيلة 6 أشهر"[5].

---

[1]- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة, برنامج عمل للفترة 2006-2010, الجريمة والمخدرات كعائقين للأمن والتنمية في افريقيا.
[http://www.unodc.org/art/docs/arabic_prog-action.pdf] . 08-07-2014.

[2]-دانييل كورتزليبين/وكالة أنتربزيس سيرفس, افريقيا معبر مخدرات أسيا وأمريكا اللاتينية إلى أروبا.
[www.ipsinternational.org/arabic/nota.asp?id=news=1568] 08-07-2014.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع.

"وفي الفترة ما بين 2005 و2008 ضبطت قوات الأمن الإفريقية والأوروبية والأمريكية ما لا يقل عن 46 طن من الكوكايين المتوجهة إلى أوروبا مرورا بشرق إفريقيا مقابل طن واحد ثم مصادرته كل سنة في القارة برمتها في أواخر التسعينات وبداية عام 2000"[1].

ويلعب موقع إفريقيا الجغرافي القريب من أوروبا دورا هاما ورئيسيا في تجارة المخدرات على المستوى العالمي بحيث أصبحت القارة معبرا لتجارة الكوكايين من أمريكا اللاتينية وخاصة كولومبيا وفنزويلا ولتجارة الهيروين والأفيون من أفغانستان، باكستان، تايلاند وغيرها من الدول الأسيوية. ويضاف للموقع الجغرافي انعدام الأمن والرقابة برا، بحرا وجوا.

ومن أخطر التهديدات التي حددها المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي أن هناك إمكانية ظهور دول إفريقية تمارس الاتجار بالمخدرات، وعليه تهديد الأمن واستقرار الدولة والمجتمع معا من خلال تزايد مستويات الجريمة (حروب العصابات والابتزاز وتعاطي المخدرات)، ومنه تهديد التنمية في القارة.

وتعتبر ظاهرة تبييض الأموال مظهرا من مظاهر الجريمة المنظمة أيضا التي تتضمن على العموم الفساد المالي والإداري، ولما كان هدف الجريمة المنظمة الرئيسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح غير المشروعة، فإن هذا يظهر لنا أهمية غسيل الأموال بالنسبة لتنظيمات وأشكال الجريمة المنظمة لأن غالبية الأموال المكتسبة هي عبارة عن مبالغ نقدية ضخمة، مما يظهر لنا حاجة هذه التنظيمات إلى إخفاء مصدرها وإدخالها في أنشطة مشروعة وإضفاء الشرعية عليها وإعادة ضخها في الاقتصاد، وهذا يشمل الأموال المكتسبة من الرشوة والاختلاسات وتجارة المخدرات والغش التجاري وتزوير النقود ومكافآت الأنشطة الجاسوسية والتهرب الضريبي، تجارة الأعراض.

وما هو أكيد أن بروز ظاهرة العولمة قد شكل مناخا مناسبا لعمليات غسيل الأموال نتيجة التطور التكنولوجي، أي نظرا لاستخدام التكنولوجيا في هذه العمليات، أضف لذلك غياب الشفافية في المعاملات التجارية الدولية وزيادة حجم الاقتصاد الموازي.

---

[1]- ماسيمو زاوريني، القارة السمراء ملتقى طرق جديدة لتهريب المخدرات.
[http://www.misna.org/uploads/drogafrica-ar.pdf] 08/07/2014.

وغسيل الأموال قد يكون باستخدام معاملات نقدية أو حسابات مصرفية أو معاملات مالية تتصل بأنشطة استثمارية أو باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

والمهم أن عملية غسيل الأموال لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية نلخصها في :

- تضخم الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية وإضعاف قوتها الشرائية.
- السيطرة على السوق المحلي بواسطة فئة قليلة من أصحاب المشروعات الوهمية، وعليه تلويث المناخ الاستثماري محليا ودوليا.
- التأثير سلبا على ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدولة.
- التأثير سلبا على الدخل القومي.
- انتشار البطالة وتزايد معدلات الجريمة.
- التفاوت الاجتماعي بين الطبقات.
- تهديد الاستقرار والأمن الداخلي نتيجة سيطرة المال القذر والمتعاملين به على أجهزة الدولة.

واعتبر بنك التنمية الإفريقي بأن التنمية الاقتصادية في إفريقيا يعوقها نزيف أموال غير مشروعة إلى خارج القارة، حيث رأى الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** بأن: "إفريقيا تتعرض للنهب من خلال صفقات تعدين وتحولات مالية سرية وإعفاءات ضريبية، كما اعتبر بأن إفريقيا تفقد من خلال هذه الثغرات ضعف ما تحصل عليه من المانحين"[1].

ويقدر الباحثون في جامعة **ماساتشوستس** أن: "تهريب الأموال من 30 دولة إفريقية للفترة ما بين 1970 و1996 قد بلغ 187 مليار دولار، وهو ما يفوق مديونيات هذه الدول ومجتمعة، وهو ما ينجم عنه تخلف أو تنمية منقوصة"[2].

[1]- البنك الإفريقي، تدفق الأموال بطرق غير مشروعة من إفريقيا يعوق التنمية في القارة، 11 مايو/ أيار 2013.. [www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/05/130511_africa_illicit] 08-07-2014

[2]- عدنان عباس سلطان، الفساد : التنوعات.. التأثيرات.. معايير القياس،مرجع سبق ذكره.

وحسب دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة والجريمة فإن : " 1.2 تريليون إلى 1.4 تريليون دولار خرجت من إفريقيا بين عامي 1980 و 2009، ومعظم هذه التدفقات تنصب في الملاذات الضريبية"[1].

"وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حجم التدفقات غير المشروعة التي خرجت من إفريقيا في عام 2011 نحو 60 مليار دولار"[2].

وعليه فإن عصابات الجريمة المنظمة تقوم بغسيل الأموال بالاستعانة بذوي الخبرة، وهو ما يؤدي إلى التأثير على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزعزعة الأمن والاستقرار.

3- معوقات اجتماعية:

تعتبر المشكلة السكانية إحدى المشاكل التي تعاني منها إفريقيا وهي تقف عاجزة أمام تزايد سكانها الذي تضاعف أربع مرات منذ سنة 1950، وقفز من 224 مليون إلى أكثر من 820 مليون نسمة، وحسب تقديرات الأمم المتحدة "سيصل عدد سكانها إلى 1,5 مليار نسمة في 2030 ، وبين 2,0 و2,2 مليار نسمة في 2050"[3] ، وهو ما يجعلها تعتمد على استيراد المواد الغذائية، والذي سيؤدي انخفاضها إلى انتشار أمراض سوء التغذية والمجاعة، وبالتالي زيادة الفقر والذي يعتبر أحد الأسباب الأساسية للمجاعة في القارة، "إذ أكثر من نصف الأفارقة يعيشون تحت عتبة الفقر (بأقل من 1,5 دولار لليوم الواحد)، ما يمثل أكثر من ¾ سكان المناطق الريفية"[4]. ومشكلة تزايد السكان هي في الحقيقة ليست بمشكلة تنموية، أو بالأحرى لا تمثل عائقا للتنمية إذا كانت تلك الزيادة متماشية مع زيادة الناتج القومي، بل قد تكون دافعا لزيادة عملية الانتاج وهذا يعتمد أكيد على العنصر البشري الكفء، وعلى دور الدولة في تحفيز هذا العنصر بصفة عامة في المشاركة بفعالية في عملية التنمية.

---

[1]- شريفة عبد الرحيم، التجارة : الباب الخلفي لعمليات غسيل الأموال المشبوهة.
[digital.akram.org.eg/articles.asp?serial=1600606&eid=941] 08-07-2014.

[2]- نفس المرجع.

[3]-Philippe Hugon, «le Choc alimentaire», Géographique Africaine, N° 30, (Avril- Juin 2008), p.133.

[4]-Ruth K. Oniang'o, «Nourrir les peuples affamés africains, tout ,n'est pas perdu», chronique ONU, les nations unies dans un monde uni, numéro 2/3, 2008, p22.

وما يحدث في إفريقيا هو أن هناك عدم توازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي، وبالتالي فإن الزيادة السكانية قد انعكست سلبا على القارة وذلك بسبب سوء تسيير الموارد المادية والبشرية. ناهيك عن انتشار وتزايد حالات المصابين بالأمراض المعدية، فالأفارقة هم أكثر قابلية لها مقارنة بباقي شعوب القارات رغم بعض التحسنات خصوصا في حالة (السيدا) حيث تنتقل العدوى كل يوم لـ 100.000 شخص في إفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر من 14 مليون- من بين 64% من النسبة العالمية للوفيات - يموتون منها" [1]. أضف إليه "داء الملاريا بنسبة تفوق 80% من المصابين بها في العالم"[2].

كما أن نسبة وفيات الأطفال جد مرتفعة "وتمثل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 20% من ولادات العالم و 44% من وفيات أطفاله" [3], وعموما فإن نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد حدد بـ 140 حالة لكل 1000 طفل، كما أن معدل الحياة المتوقعة عند الولادة لا يتجاوز 54 عاما, ويؤكد أن هذه الأزمة الصحية هي نتيجة تشابك مجموعة من العوامل والظروف التي تؤدي في النهاية إلى زيادة تردي الوضع في القارة وتأثير ذلك على الموارد البشرية والتنمية بها.

ولقد شكل المورد البشري أحد المحاور الأساسية في إستراتيجية الدولة الأفريقية للتنمية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالتعليم، إلا أن السياسات فشلت في تحقيق أهدافها، حيث "احتكرت لنفسها الدور الرئيسي في التخطيط للعملية التعليمية واستبعدت الفاعلين الآخرين"[4]. وبلغت "نسبة الأمية في إفريقيا جنوب الصحراء 40%"[5].

واعتبر روني هولنشتاين R. Holinstein أن التنمية في إفريقيا ليست قضية موارد بقدر ما هي قضية هوية وقال: "لا نتطور بل نقوم بالتطور واعتبر التعليم قلب التنمية" [6].

ونضيف لكل هذه المعوقات: ارتفاع تكاليف النقلوبطء نقل التكنولوجيا.

---

[1]-Ibid, p.22.

[2]- عزيزة محمد علي بدر، "استنزاف الإنسان في إفريقيا... الفقر والمرض والنزوح " ، السياسة الدولية، 169 (يوليو 2007) ص 9.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2005، ص 04.

[4]- عز الدين شكري "أزمة الدولة في إفريقيا، "السياسة الدولية، 110 (1992)، ص ص 52-55.

[5] -Patrice Vimard, « Pauvretés et crises dans le monde en développement » notes et études documentaires, N° 5143 (Novembre 2001), p.49.

[6] -Joseph Ki Zerbo, A quand l'Afrique ? in R. Holinstein, (Paris : éditions de l'Arbe, 2003), p 171.

4- معوقات بيئية:

واجهت إفريقيا مشاكل عديدة أعاقت قدرتها على تأمين الأمن الغذائي لشعوبها منها المشاكل الاقتصادية والسياسية، أضف إليها عائق لا يقل خطورة وهو العائق الطبيعي والمتمثل في الجفاف والتصحّر.

فإفريقيا تعرف انخفاض مستمر في كثافة الأمطار التي تتغذى منها الأرض وهي القارة الوحيدة التي يقع جزء كبير من أراضيها داخل المنطقة المدارية، إضافة لتماثل البيئة شمالا وجنوبا. وبالرغم من أن مساحتها حوالي 30,3 مليون كم ^{2}، فإن الأراضي الصالحة للزراعة في إفريقيا لا تتعدى 08%. وتكمن مشكلة أراضيها في وجود حوالي "2,8 مليون كم ^{2} أراض شديدة الجفاف، 4,7 مليون كم ^{2} أراض جافة، إضافة إلى 3,9 مليون كم ^{2} أراض شبه جافة وكلها تفتقر لمصادر المياه" [1]، وهذا يؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني ويؤدي لتدهور الظروف الصحية والمعيشية كالفقر، سوء التغذية والمجاعة، "إذ تجاوز الذين يعانون من سوء التغذية 100 مليون في أواخر الستينات، وقفز إلى 200 مليون سنة 1995، وحسب التقديرات ستكون المنطقة غير قادرة على تغذية 60% من سكانها بحلول سنة 2025، كما تسببت المجاعة في إفريقيا الجنوبية في وفاة أكثر من مليون شخص سنة 1984"[2].

وتؤكد مبادرة النيباد أن إفريقيا تفقد "ما تزيد قيمته عن مليار دولار من عناصر التربة الغذائية كل عام، مما يؤدي إلى تآكل قدرة الدولة على تغذية نفسها، يضاف إليها التربة المالحة والتي تغطي 70 مليون هكتار أي 02% من إجمالي أراضي إفريقيا، إضافة لتأثر المراعي الطبيعية بالكوارث كالجفاف وهو ما أدى إلى موت العديد من الحيوانات وانتشار الجوع" [3].ومن هنا ارتبطت التنمية بوجه عام وفي الزراعة بوجه خاص بمقدار تحقيق الأمن الغذائي.

ويضاف للجفاف والتصحّر تحديات التغيرات المناخية. وترى منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (ONU AA 2000)" أن الاحتباس الحراري له تأثير سلبي على الزراعة إذ قدر ما قد تفقده لغاية سنة 2050، ما بين 23 و165 مليار دولار، وستزداد آثار التغير

---

[1] - محمد عبد المنصف، " الأمن الغذائي والتنمية في إفريقيا،" المجلة الزراعية، 578 (يناير 2007)، ص 38.

[2]-Ruth K .Oniang'o,op.cit, p p.21-23.

[3]- محمد عبد المنصف، مرجع سبق ذكره، ص ص 38،39.

البيئي على القارة الإفريقية، وستفقد ما بين 25 و 194 مليار دولار للسنة، وهذه الآثار ستنتقل لمجالات أخرى، وهذا حسب دراسة قام بها **روبرت ماندلسون Robert Mandelson**"[1].

ولقد اعتبر العالم البيئي البريطاني **ألان جرنجير Alain Grainger** بأن "أصل المعاناة والألم والمأساة التي تعيشها إفريقيا ممكن لا تعود للبيئة، ولكن كل تدهور للبيئة، يؤدي إلى تفاقم الأزمة، وهو ما يجعل الأفراد أكثر قابلية للصدمات الطبيعية في المستقبل"[2].

خـــلاصـــة:

مرت الدول الإفريقية بعد نيلها الاستقلال بتجربة أشكال متنوعة من السياسات ومن الخطط التنموية، في سبيل النهوض بالقارة وتوحيد النضال الإفريقي في مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، إلا أن السياسات التي انتهجتها هذه الدول إضافة لعوامل أخرى قد ساهمت في تعميق الأزمة الإفريقية، ليكون فشل التنمية النتيجة الحتمية لذلك.

[1]-Philippe Hugon,op.cit , p137.

[2]-Iloyd Timberlake, « Protection des ressources renouvelables en Afrique », Stratégies pourun nouveau développement en Afrique, Paris: Economica, 1990, p.107.

الفصل الثالث:

يتناول الفصل الثالث بنية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، وهذا من خلال التطرق لمفهوم الشراكة كمبحث أول، ثم نشأة النيباد كمبحث ثان، فأهدافها، مبادئها وأولوياتها، وصولا إلى مختلف الهياكل والمؤسسات التي تعتمد عليها في المبحثين الثالث والرابع على التوالي.

المبحث الأول: مفهوم الشراكة

يختلف مفهوم الشراكة عن مفهوم التعاون الدولي، إذ أن هذا الأخير يعني: "تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا في العالم"[1].

أما الشراكة فيقصد بها : "تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق ابرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، الثقافي والعلمي، والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، تلمّح [تصبو] إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، [و] تهدف إلى الاستغلال المشترك للامكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها"[2].

وفي الحقيقة إن فكرة الشراكة في التنمية ليست جديدة. فمنذ حوالي ثلاثة عقود اعتبر **لستربيرسون** في كتابه **شركاء في التنمية** أن" الشراكة تقوم على أساس تفاهم بين المانحين والمتلقين للتعبير عن حقوق والتزامات متبادلة متوجهة نحو أهداف واضحة ومفيدة للطرفين"[3]. وقد تم طرح المفهوم في الخطاب العالمي للأمم المتحدة في سنوات التسعينات وتكرر طرحه في مؤتمرات عديدة منها : مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل (1992)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في النمسا (1993) مؤتمر القاهرة للسكان

---

[1]- عربي بومدين، الشراكة الأورومتوسطية، نظرة في المفاهيم والنظريات....[http://www.bchaib.net/……].08/07/2014.

[2]- نفس المرجع.

[3]- محمد علاء عبد المنعم،مرجع سبق ذكره، ص257.

والتنمية (1994)، وهذا الاهتمام بقضية الشراكة قد جاءاستجابة لمخاطر التهميش التي تواجهها الدول النامية وكمدخل لمعونات التنمية .

وفي هذا الإطار أوضح العديد من القادة السياسيين لدول لجنة المساعدة للتنمية بأن "الشراكة من أجل التنمية يجب أن ترتبط بإحداث التطورات المنتظرة من الدول النامية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان أو تسيير الشؤون العمومية"[1].

ويعني مفهوم الشراكة "التنظيم التعاقدي للعلاقات بين طرفين متكافئين لتحقيق منافع مشتركة وهي تتم على أكثر من مستوى على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي وذلكفي مجال التعاون الدولي"[2].

ويرى **ميشال فارنييه MichaelVernieres** بأن "الشراكة تستلزم وجود اعتماد متبادلبين فاعلي التنمية، وإلا لن تكون شراكة أو مساعدة أو معونة مستعجلة وعليه اعتبر بأن "المساهمة الخارجية هي مؤقتة، هامشية ومكملة (مدعمة فقط)"[3].

ويشمل مفهوم الشراكة عدة عناصر تميزه عن غيره من أشكال التعاون وأهمها :

1 -نها عملية طوعية .

2 -المشاركة في صنع القرارات ووضع الأهداف و تحمل الأعباء والمنافع، بمعنى هناك مسؤولية متبادلة.

فتعريف الشراكة بين الشمال والجنوب في مجال التعاون التنموي سواء في الاتجاهات الأكاديمية أو حسب المؤسسات المالية وهيئات التعاون الدولي تتفق على أنها" تعاون قائم على المصلحة المتبادلة وعلى تعريف محدد لمسؤوليات الطرفين كذلك على

---

[1] - Alexender R.Love , Rapport de coopération pour le developpement, Paris,1991, p.51.

[2]- راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا- دراسة تحليلية لمبلدرة النيباد، ط1،(القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص ص33، 34.

[3]-Michael Vernieres , Développement humain économie et politique, (Paris:Economica,2003),p.105.

مبدأ الملكية كشرط أساسي لها، لكن الاختلاف يكمن في مدى إمكانية تحقيق وتطبيق الشراكة عمليا بعناصرها وشروطها الأساسية "[1].

المبحث الثاني: نشأة النيباد

تعود فكرة النيباد في الأصل إلى مؤتمر طوكيو الأول حول التنمية الإفريقية سنة 1993 (TICAD1)،الذي كلف بأن تأخذ الدول الإفريقية المبادرة وذلك بتهيئة استيراتيجيتهم الخاصة للتنمية، مع دعم شركائهم للتنمية.وفي قمة مجموعة الثماني الصناعية بليون (فرنسا) عام 1996،تم الإعلان عن فكرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية للمرة الأولى بين مجموعة الثماني الصناعية،الأمم المتحدة،البنك العالمي وصندوق النقد الدولي،من أجل" تخفيض الفقر،ترقية التنمية المستدامة،الديمقراطية،حقوق الإنسان،التسيير الشفاف والفعال للشؤون العامة"[2].

وكان من المتوقع في الإعلان النهائي إعطاء اهتمام خاص لإفريقيا جنوب الصحراء، وأنه سيتم تهيئة استيراتيجية على المدى المتوسط من أجل هذه القارة،ثم أخذ بها الدول الإفريقية.والنيباد أو الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا هي عبارة عن إطار استراتيجي أجازته قمة لوزاكا، وتعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر،ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية في مسار النمو المطرد والتنمية المستدامة, وهي نتيجة لدمج مبادرتي برنامج شراكة الألفية لإحياء إفريقيا (الماب) Millennium Partnership for African Recovery (MAP)، والأوميغا OMEGA، لكن قبل ذلك جرى عقد منتدى لتنمية إفريقيا. وكلها مراحل أولية بارزة في نشأة المبادرة.

- **منتدى تنمية إفريقيا :** جرى تنظيمه بمساعدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا للتفاهم حول مستقبل القارة.

عقد المنتدى اجتماعه الأول في 1999 أما اجتماعه الثالث فقد كان في كانون الأولديسمبر 2000، ولقد كلفت قمة سرت الأولى 09-09-1999 رؤساء جنوب

[1]- راوية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-37.

[2] -Makhtar Diouf,Regard froid sur le nepad origine,nature et destin d'undocument[http://www.gresea.be/spip.php?article 416].05/10/2010

إفريقياوالجزائر ونيجيريا بالتفاهم مع دائني القارة الإفريقية على إلغاء ديونها، وذلك فيإطار التغلب على تعرضها للتهميش والذي كان بسبب تحويل المعونة الدولية خلالالتسعينات إلى الدول الحديثة الاستقلال في أوروبا وآسيا.

- **برنامج شراكة الألفية لإحياء إفريقيا (الماب)** : وقد تولى رئيس جنوب إفريقيا **تابومبيكي Tabo M'biki** صياغة خطة الماب التي تم عرضها أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس - سويسرا- في يناير 2001، ثم شارك فيها كل من الجزائر ونيجيريا، وتمت الموافقة عليها في القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بسرت - ليبيا - في مارس 2001 بنفس السنة. والتي تتكون من ثمانية عناصر وهي:

- "إيجاد الشروط الأساسية للتنمية المستقلة والسلام والأمن والاستقرار.
- العمل على بناء نظم ديمقراطية.
- النهوض بالحكم الاقتصادي.
- الاستثمار في الشعوب الإفريقية بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والتعليم والصحة والبحث والتطوير.
- الاستثمار في البنيات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها بما فيها الطاقة والنقل والمياه.
- تنويع الإنتاج الإفريقي من السلع والخدمات بما في ذلك السياحة والزراعة والتمكين من النفاذ إلى الأسواق.
- تعبئة رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي المباشر والمعونات الرسمية وتخفيف الديون وتدفقات رأس المال الخاص لضمان انسياب رأس المال والسلع لتمويل التنمية.
- بناء الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ومتابعة وإدارة البرامج وتقوم الدول الإفريقية بتنفيذه بمشاركة الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية "[1].

وقد مثل البرنامج مشروعا مفصلا لإعادة إحياء القارة في كل الميادين .

[1]- محمد محمودالإمام، مرجع سبق ذكره ، ص ص86، 87.

- **<u>مشروع أوميغا:</u>** وفي الوقت نفسه عرض الرئيس السنغالي **عبد الله واد Abdoulaye Wade**مشروعا أظهره لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية/الإفريقية في ياوندي - الكامرون- في يناير 2001، وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلى قمة سرت غير العادية حيث عرضها الرئيس **عبد الله واد** أمام المؤتمر، ويقوم المشروع على أربعة محاور وهي :

- " تدعيم البنية الأساسية بما فيها تلك الخاصة بالمعلومات والاتصالات.
- الاهتمام بالتعليم.
- تنمية الموارد البشرية.
- الصحة والزراعة "[1].

- إضافة لاستنادها **<u>لوثيقة التعاهد العالمي</u>** ، والتي هي نتاج عمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والتي كانت أقرب إلى الإطار الليبرالي الجديد * من حيث دعمها لدور القطاع الخاص في التنمية.

- **<u>المبادرة الإفريقية الجديدة</u>** :

تزامنا مع طرح فكرة الاتحاد تقرر دمج البرنامجين السابقين في مبادرة واحدة، وقدأيد عدد من القادة الأفارقة مثل: قادة جنوب إفريقيا ونيجيريا مبدأ المبادرة والتي تتمبمشاركة دولية مع الدول المانحة من اجل دعم التنمية في الاتحاد الإفريقي الجديد،و تغيير العلاقات غير الطبيعية القائمة على الاستغلال والتبعية ، بينما رأى الرئيساللليبي وآخرون أن مثل هذه المشاركة تخضع احتياجات إفريقيا لإرادة الغرب.

وانتصر الرأي الأول فانطلقت المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد في تشرين الأولأكتوبر 2001 .

---

[1]- محمد محمودالإمام، مرجع سبق ذكره ، ص87.

*- الإطار الليبرالي الجديد أو النيوليبرالية: ظهرت في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، وهي فكر ايديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية والتي تقوم على ثلاث مفاهيم : تحرير أسعار جميع السلع (منتوجات وخدمات)، الخصخصة، إعادة النظر في دور الدولة.

وقد تعرضت المبادرة مجددا لانتقادات من بعض الدول الإفريقية، فعلى سبيل المثال أكد الرئيس الليبي **معمر القذافي Maamar El Kadafi** بأن "النيباد تدعو إلى التركيز على نموذج الديمقراطية الغربية في إفريقيا مخالفة بذلك العادات والتقاليد الإفريقية"[1].وذلك في اجتماع الإتحاد الإفريقي في ديربان (جنوب إفريقيا، يوليو 2002). أما الرئيس الغامبي **يحي جمح Yahya Jammh** فقد عبر عن قلقه بشأن تنفيذها، والذي حسبه هو معتمد بصورة قوية على الأطراف الخارجية.على خلاف الرئيس السنغالي **عبد الله وادA. Wade**،والذي نفى أن يكون هدفهم من دعم المبادرة هو تكريس اعتماد إفريقيا على المساعدات الأجنبية، موضحا أنها "شراكة وليست مساعدة وبأنها بحاجة لتصبح قادرة على إنتاج المزيد من احتياجاتها محليا، بالإضافة لسعيها لتعزيز مكاسبها الخارجية من خلال زيادة مبيعاتها في السوق العالمية " [2].وذلك في اجتماع الأمم المتحدة في سبتمبر 2002.

في هذا الإطار أكد الرئيس الرواندي **كاجام Kagame** بـأن "التجارب التنموية الآنية قد بينت الحاجة إلى الاهتمام بتقوية التكامل الجهوي للنفاذ إلى الأسواق الدولية،وأنه علينا العمل بواسطة النيباد، الذي يعطي الإمكانية والإطار للدخول في هذه الأسواق "[3].

وقد رأى الرئيس الجزائري السيد **عبد العزيز بوتفليقة AbdelazizBouteflika** بأنه ومن خلال النيباد "اكتسبت إفريقيا إستراتيجية شاملة للتنمية، وبرنامج عمل يمتد حتى آفاق 2015 وبعد ذلك. إذن النيباد منح للحكومات والشعوب الأفارقة والمجتمع الدولي إطارا مرجعيا مستقرا ومنسجما من أجل ترجمة جهودهم، مع تأمين تنسيق جيد لسياساتهم التنموية وتوحيد لنشاطاتهم "[4].

---

[1]- هشام صادق، المجتمع الدولي يدعم مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، نقلا عن Ernest Harsh. World Body endorses Nepad. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/re1d23htm.05/10/2010

[2]- المرجعنفسه.

[3] - Wiseman Nkuklu , « Les dirigeants de l'Afrique de l'Est s'engagent à soutenir les principes clés du Nepad », Nepad Dialogue, Novembre 2003, p.06.

[4] -Salah Mouhoubi, Le Nepad une chance pour l'Afrique, Alger: Office des Publications Universitaires, 2005, p.166.

كما أشار السيد **عبد القادر مساهل Abdelkader Messahel** الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية بأن "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) والتي هي انبعاث إفريقي قد جاءت من أجل الاستجابة لاحتياجات إفريقيا، ومن أجل إدراج القارة في محافل الأمم"[1]. ووضح بأنه" بفضل هذه المبادرة حددتإفريقيا ولأول مرة مصطلحات التنمية مع شركائها، الذين يرونها لحد الآن حسب معاييرها الخاصة "[2].

المبحث الثالث: أهداف، مبادئ وأولويات النيباد

تشكل الأهداف مضمون ما يحتويه الفصل الخامس من وثيقة النيباد الأساسية، ويوجه إستراتيجيتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا في القرن 21. ويبدأ الفصل بتحديد أهداف الخطة ونتائجها المتوقعة، مبينا أن تحقيق هذه الأهداف هو رهن بتحقيق عدد من الشروط، وهي شروط التنمية المستدامة والتي طرحتها الوثيقة في عدد من المبادرات وما تحتويه من إجراءات .

و يقسم الفصل زمنيًا إلى:

- **أهداف طويلة المدى:** وتشمل :

- "القضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية منفردة وجماعية على طريق أو في مسار من النمو المطرد و التنمية المستدامة، ووضع نهاية لتهميش إفريقيا في عملية العولمة.
- تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة.

- **أهداف محددة بإطار زمني**: وتشمل :

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يزيد على 07% سنويا على الأقل لمدة 15 سنة القادمة.
- ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقر، التعليم، الصحة، البيئة.

[1]- , « Le Nepad, une émanation, », El moudjahid, Quotidien Algérien, N°11484,17-07-2002, p.10.

[2] -Ibid,p.10.

وغيرها ومن ذلك :

- خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى النصف خلال الفترة من 1990-2015 .
- إلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي مع حلول عام 2015.
-تحقيق تقدم ملموس صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال القضاء على كل مظاهر التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك بحلول عام 2005 .
- خفض نسب معدلات وفيات الأطفال إلى ثلثي النسبة الحالية وذلك خلال الفترة من 1990-2015.
- توفير سبل الوصول إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015 .
- تنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية مستدامة بحلول عام 2005 بغية عكس الخسائر في الموارد البيئية بحلول عام 2015.
- خفض نسبة معدلات الوفيات عند الولادة إلى ثلاث أرباع النسبة الحالية بين عام 1990 وعام 2015"[1].

<u>النتائج المتوقعة من الإستراتيجية</u> : وقد شملت :

- "نمو و تنمية اقتصادية وعمالة متزايدة .
- تخفيض حدة الفقر والحد من الظلم واللامساواة .
- تنويع الأنشطة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات .
- زيادة التكامل الإفريقي "[2].

وعليه فان هدف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هو توفير قوة دافعة لتنمية إفريقيا عن طريق سد الثغرات الموجودة حاليا في قطاعات الأولوية بغية تمكين القارة من تدارك

[1] - Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique. (http:\\translate.google.fr), p p.25,26. Vue le 05/10/2010

[2] -Ibid, p.26.

التأخر واللحاق بالأجزاء المتقدمة من العالم وبالتالي إعادة الأمل لقارة مهددة بالتهميش . وهذه الفكرة لملأ الهوة (bridging the gap) هي قلب النيباد نفسها .

المبادئ والأولويات :

1 -**المبادئ :**

- "الحكم الرشيد كمطلب للسلم،الأمن والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- تشجيع الملكية والزعامة الإفريقية، مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات وفئات المجتمع.
- اعتماد التنمية في إفريقيا على مواردها و ثروة شعوبها*.
- الشراكة بين وفيما بين شعوب إفريقيا .
- مسارعة التكامل الإقليمي والقاري .
- بناء قدرات ومميزات تنافسية للدول الإفريقية و للقارة بأكملها .
- قيام شراكة دولية جديدة التي بامكانها تغيير العلاقة غير العادلة بين إفريقيا والعالم المتقدم.
- الضمان بأن كل علاقات الشراكة مع النيباد ستكون مرتبطة بأهداف ألفية التنمية وببرامج أخرى للتنمية"[1].

2 -**الأولويات:**

أ - "تهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة من خلال كفالة ما يلي:

- السلم والأمن .
- الديمقراطية والإدارة السليمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى صعيد المؤسسات.

*اعتماد التنمية في إفريقيا على مواردها وثروة شعوبها: بمعنى استغلال الموارد والإمكانيات المتوفرة في القارة طبيعيا وبشريا.

[1] - République du Congo, le Nepad en bref(http\\ www.nepad.org \2005\fr\ en brief.php) .05/10/2010

- التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.
- بناء القدرات .

ب -إصلاح السياسات وزيادة الاستثمارات في القطاعات التالية:

- الزراعة .
- التنمية البشرية مع التركيز على الصحة، التعليم، العلم والتكنولوجيا .
- بناء وتحسين البنى التحتية وخصوصا تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الطاقة،النقل، المياه، الصرف الصحي .
- تشجيع تنويع الإنتاج والصادرات ولاسيما الصناعة الزراعية والصناعة التحويلية والتعدين وتصنيع المعادن والسياحة .
- دفع عجلة التجارة في ما بين البلدان الإفريقية وتحسين وصول صادراتها إلى الأسواق في البلدان الأكثر تقدما .
- البيئة .

ت -تعبئة الموارد عن طريق ما يلي :

- زيادة الادخار والاستثمار على الصعيد المحلي .
- تحسين إدارة الدخل والنفقات العمومية .
- زيادة حصة إفريقيا في التجارة العالمية .
- اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .
- زيادة تدفقات رأس المال من خلال زيادة تخفيض الدعم وتعزيز المعونة"[1].

➢ **الأولويات القطاعية:**

I- سدالثغرات في البنى التحتية:

1 - جميع قطاعات البنى التحتية : والتي تعتبر واحدة من المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتتكون المبادرة من عناصر مشتركة بالنسبة لجميع قطاعات البنى التحتية وعناصر محددة القطاعات.

[1] - International relation & cooperation, Republic of south Africa), Nepad in brief;16/02/2004 (http:\\www.dfa.Gov.za\ au nepad brief.htm) ,05-10-2010.

وحددت المبادرة أهداف متمثلة في:

- "تحسين سبل الحصول على خدمات البنى التحتية، وسهولة نيلها لكل من الأسر والشركات.
- تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة عن طريق التنمية الموسعة عبر الحدود للبنى التحتية.
- زيادة الاستثمارات المالية في البنى التحتية عن طريق خفض المخاطر التي تواجه المستثمرين الخواص ولاسيما في مجال السياسة والأطر التنظيمية.
- بناء المعرفة والمهارات الملائمة في مجال التكنولوجيا والهندسة بغية تركيب وتشغيل وصيانة البنى التحتية الصلبة في إفريقيا"[1].

- **<u>الطاقة</u>**: تلعب الطاقة دورا هاما في عملية التنمية، ونظرا للتوزيع غير المتوازي لموارد الطاقة في القارة، فقد حددت المبادرة مجموعة من الأهداف منها:

- "زيادة من 10 % إلى 35% أو أكثر في سبل الوصول إلى الإمدادات بالطاقة التجارية التي يمكن الاعتماد عليها و شراؤها بواسطة الأفارقة في خلال عشرين عاما.
- تحسين مدى الاعتماد على الإمدادات بالطاقة، علاوة على خفض تكاليفها الأنشطة الإنتاجية بغية إتاحة النمو الاقتصادي لنسبة 06 % في العام.
- عكس التدهور البيئي المرتبط باستخدام الوقود في المناطق الريفية.
- استغلال وتطوير إمكانيات الطاقة الكهربائية المائية لأحواض الأنهار في إفريقيا.
- توحيد شبكات الإرسال وخطوط أنابيب الغاز، بغية تسهيل تدفقات الطاقة عبر الحدود.
- إصلاح و مواءمة اللوائح والتشريعات النفطية في القارة"[2].

[1]-Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op.cit, p.42.

[2]-Ibid, p.42.

- **<u>النقل</u>**: في مجال النقل، حددت المبادرة مجموعة من الأهداف منها:

- " تخفيض فترات التأخير في حركة المواطنين والسلع والخدمات عبر الحدود.
- تقليص أوقات الانتظار في الموانئ.
- تعزيز الأنشطة الاقتصادية والتجارة عبر الحدود عن طريق تحسين روابط النقل البري.
- زيادة عدد المسافرين جوا وروابط الشحن عبر المناطق الفرعية لإفريقيا"[1].

- **<u>المياه والمرافق الصحية</u>:** أما في هذا المجال فتهدف المبادرة إلى:

- " ضمان سبل الحصول بصفة مستمرة على الإمدادات بالمياه النقية والنظيفة الملائمة والمرافق الصحية ولاسيما بالنسبة للفقراء.
- تخطيط و إدارة موارد المياه لكي تصبح أساسا للتعاون والتنمية الوطنية والإقليمية.
- معالجة ودعم الأنظمة البيئية والتنوع الإحيائي والحياة البرية بصورة منتظمة.
- التعاون بشأن الأنهر المقسمة فيما بين الدول الأعضاء.
- المعالجة الفعالة للتهديد الناجم عن التغير المناخي.
- ضمان الري المعزز والزراعة التي تسقيها الأمطار وذلك لتحسين الإنتاج الزراعي
- والأمن الغذائي"[2].

[1]-Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op.cit, p.44.

[2]-Ibid, p.44.

2- سد الفجوة الرقمية: الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

حيث تعتبر هذه الأخيرة هامة جدا بالنسبة لاقتصاد المستقبل الذي يقوم على أساس المعرفة. و أن أوجه التقدم السريعة في التكنولوجيا والتكاليف المتناقصة للحصول على الوسائل الجديدة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات قد فتحت نوافذ جديدة من الفرص للبلدان الإفريقية للتعجيل بالنمو والتنمية.

وما هو أكيد أن هذه التكنولوجيا ستستفيد منها إفريقيا إذا ما أحسنت استخدامها، وهو ما يمكن أن يسهل بدمجها في الاقتصاد العالمي، وسيتم التطرق لهذا المجال بشكل موسع في المبحث الأول من الفصل السادس المتعلق بتقييم إنجازات دبلوماسية النيباد، وذلك بذكر فوائد استخدامها للقارة، إضافة للأهداف والإجراءات التي اتخذتها المبادرة في سبيل ذلك.

II-مبادرة تنمية الموارد البشرية وعكس هجرة العقول:

1 - **تخفيض حدة الفقر :** حيث أعطت المبادرة أولوية لتخفيض حدة الفقرفي جميع البرامج والأولويات الخاصة بالشراكة الجديدة، علاوة على السياسات الاقتصادية الوطنية والقطاعية، والاهتمام بالخصوص بتخفيض الظاهرة فيما بين النساء وضمان تمكين الفقراء في استراتيجيات تخفيض حدة الفقر، ودعم المبادرات القائمة لتخفيض الظاهرة على الصعيد المتعدد الأطراف.

2 - **سد الثغرة في التعليم :** وذلك بالعمل مع المانحين والمؤسسات متعددة الأطراف لضمان تحقيق أهداف التنمية الدولية الخاصة بتوفير التعليم الأولي الشامل بحلول عام 2015، والعمل من أجل التحسينات في وضع المناهج التعليمية، وسبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات النوعية، وتوسيع سبل الوصول إلى التعليم الثانوي، وتحسين علاقته بتنمية إفريقيا، إضافة إلى تعزيز الشبكات الخاصة بمؤسسات الأبحاث المتخصصة والتعليم العالي.

3 - **عكس هجرة الأدمغة :**عن طريق تحويل هجرة الأدمغة نحو إفريقيا، والقيام ببناء قدرات بشرية هامة لتنمية القارة والحفاظ عليها، ووضع استراتيجيات الاستفادة من المعرفة والمهارات العلمية والتكنولوجية لدى الأفارقة.

4 - **الصحة:** من خلال دعم البرامج الخاصة باحتواء الأمراض المعدية، والحصول على نظام صحي مضمون وتحقيق المعرفة الصحية، إضافة لتشجيع التعاون بين الأطباء والممارسين التقليديين.

III- الزراعــة:

إذ على الرغم من أن معظم الشعوب الإفريقية تعيش في المناطق الريفية، إلا أن الأنظمة الزراعية تعتبر عموما ضعيفة وغير منتجة وهي تواجه مشاكل مثل: "الظروف المناخية غير المضمونة وعدم استقرار الأسعار العالمية للسلع، والانحرافات السياسية الاقتصادية، والتي قد تسببت في تقليص الإمدادات الزراعية والدخل في المناطق الريفية."[1]

وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية يستوجب معالجة مشكلة الأنظمة الزراعية غير الملائمة وتحسين الأداء الزراعي، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها إزالة العقبات الهيكلية وتوفير الدعم المؤسسي في شكل مراكز ومعاهد الأبحاث.

IV-المبادرة الخاصة بالبيئة:

فيما يخص البيئة فقد اتخذت النيباد مجموعة من المبادرات والإجراءات في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي من المبادرة والذي يتمثل في مكافحة الفقر، والإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا.

وتهدف التنمية الاجتماعية إلى مكافحة التصحر، وحفظ الأراضي الرطبة، غزو الأصناف الغريبة، وإدارة السواحل والإحترار العالمي، علاوة على حفظ البيئة عبر الحدود، وذلك عن طريق الإدارة البيئية والتمويل بمعنى "ضمان المتطلبات المتعلقة بالتخطيط المؤسسي والقانوني والتدريب، وبناء القدرات.أما التمويل فهو وضع نظام مخطط بصورة دقيقة وعادلة للتمويل"[2].

1- Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op.cit p. 52.
2- Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op.citp.56

V - الثقافة:

حيث تسعى المبادرة إلى القيام بحماية واستخدام المعارف المحلية، وتبادل هذه المعارف والتي تمثل بعدا رئيسيا من أبعاد الثقافة في القارة، وذلك من خلال التشريعات المناسبة وأيضا بتعزيز هذه الحماية على المستوى الدولي، بالعمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

VI -خطط العمل الخاصة بالعلم والتكنولوجيا:

من خلال "تعزيز التعاون عبر الحدود، والترابط باستخدام المعارف المتاحة في مراكز الدراسات الموجودة في القارة، أيضا تنمية وتكييف القدرة على جمع المعلومات وتحليلها لدعم أنشطة الإنتاج والتصدير وتعزيز خبرات تكنولوجية رئيسية ومهمة في مناطق مستهدفة، علاوة على استيعاب وتكييف التكنولوجيات القائمة بهدف تنويع الإنتاج الصناعي"[1].

وحددت النيباد في كل مجال من المجالات الستة المذكورة أعلاه، مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن أجل وضع هذه البرامج والمشاريع قيد التنفيذ، وهو ما يتطلب تعبئة الموارد اللازمة.

وتحتوي النيباد على مبادرتين بشأن تعبئة الموارد:

1)**مبادرة تدفقات رأس المال :** وتضمنت تقديرا للموارد المالية المطلوبة لتمويل برامج النيباد، وقدرت بحوالي 64 بليون دولار أمريكي سنويا لمدة 15 سنة.

و ذكرت وثيقة النيباد أن سد هذه الفجوة يستلزم زيادة كبيرة في المدخرات المحلية، و كذلك تحسين أنظمة تحصيل الإيرادات العامة.

غير أنها أكدت أن معظم الموارد المطلوبة ينبغي أن تأتي من خارج القارة.

ومن المبادئ الرئيسية التي ركزت عليها النيباد، تحسين الإدارة كمطلب للمبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال.

وأولت اهتماما خاصا بالأهداف والإجراءات المتعلقة بتعبئة الموارد الخارجية والمحلية أيضا من أجل تحقيق مستويات نمو أعلى و تخفيف حدة الفقر من خلال :

[1] - Ibid, pp.57, 58.

-اتخاذ ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف تخفيف الديون الخارجية، واعتماد استراتيجيات متفق عليها، و تتضمن مجموعة من الإجراءات.

-السعي إلى زيادة الإصلاحات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الخارجية، وربطها بشروط والتزامات متبادلة بين إفريقيا والأطراف المانحة بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها.

-زيادة تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي إلى إفريقيا كعنصر مهم يهدف إلى سد فجوة الموارد.

2)**مبادرة النفاذ إلى الأسواق** : حيث تعتبر مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، أن تحسين قدرة الصادرات الإفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية جانبا رئيسيا لعملية تعبئة الموارد، وأن السبيل إلى ذلك يكون من خلال تنويع الإنتاج.

ويأتي هذا التنويع من حسن استغلال قاعدة الموارد الطبيعية لإفريقيا، عن طريق إجراءات وإصلاحات في كل من قطاعات الزراعة، والتعدين والصناعة التحويلية والسياحة والخدمات، وكذلك النهوض بالقطاع الخاص فضلا عن اتخاذ إجراءات لتشجيع الصادرات الإفريقية على الصعيدين الإفريقي والعالمي، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تواجهها في أسواق البلدان الصناعية.

المبحث الرابع:مؤسسات النيباد

تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بمثابة الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي في مجال التنمية الإفريقية. وهو ما دفع الرئيس النيجيري (أوباسنجو) إلى القول بأن " الاتحاد الإفريقي ومنظمة النيباد مترابطان بشكل لا فكاك منه، فأحدهما وليد الأخر" [1]. ولقد وضعت آليات محددة للتنفيذ وهياكل تنظيمية لتعبئة الجهود والموارد.

[1]- رانيا حسين خفاجة،" الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة"، السياسة الدولية 150 (أكتوبر 2002)، ص 149 .

الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

الهيكـــل التنظيـــمي

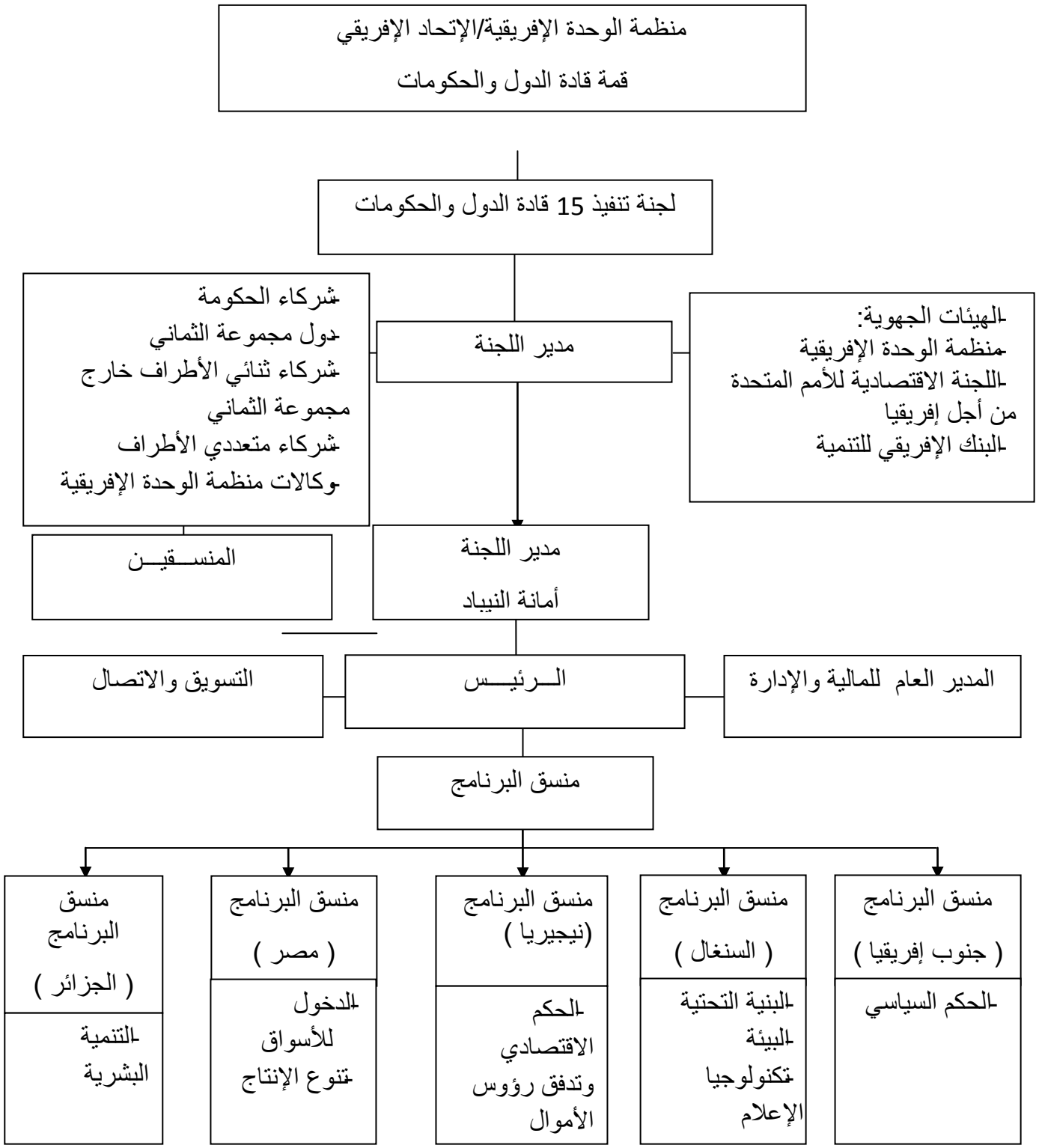

http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ofpa/unpan004363.pdf

أ - **"قمة الرؤساء الأفارقة:** حيث تكون مسؤولة عن تقديم الإطار العام للسياسات الخاصة بالمبادرة "[1] .

ب -**"لجنة التنفيذ:** وتتكون من رؤساء 15 دولة افريقية من بينها الدول الخمسة المؤسسة وهي: الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال ومصر، إضافة إلى عشر دول أخرى تمثل الأقاليم الفرعية الخمسة وهي: الكامرون، الغابون، ساوتومي، إثيوبيا، موريشيوس، رواندا، بوتسوانا، موزمبيق، مالي وتونس" [2]. ويكون بذلك كل إقليم ممثلا بثلاث أعضاء على النحو التالي:

شمال:مصر والجزائر وتونس.

وسط: الكاميرون والغابون وساوتومي .

الشرق: إثيوبيا وموريشيوس ورواندا .

جنوب: جنوب إفريقيا و بوتسوانا وموزمبيق .

غرب: نيجيريا والسنغال والمالي .

وهذه اللجنة هي بمثابة السلطة العليا الموجهة لشؤون النيباد وتستند إليها مهام:

- "التخطيط للبرامج ووضع السياسات والأولويات وبرامج العمل والمتابعة .
- تقديم تقرير سنوي للاتحاد الإفريقي. كما أن هذه اللجنة قد قررت وضع المبادئ الحاكمة وآلية لتقييم (النظراء) لمراجعة المعايير التي وضعت لتسيير النيباد ومنها الحكم الرشيد والديمقراطية و حقوق الإنسان .
- ضمان السلم والأمن وفض النزاعات، حيث طلبت اللجنة من لجنة السلام والأمن تعزيز القدرة على إجراء تقييم استراتيجي دقيق لمواقف الدول المتأثرة بالصراعات، ووضع نظام إنذار مبكر على المستويات الإقليميةوالقارية ودعم إعادة الأعمارومنع انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة، إضافة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان"[3] .

---

[1]- علي عمرو، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية (النيباد)، السياسة الدولية، 149 (يوليو 2002)، ص 238.

[2]- عز الدين عبد السلام العالم، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)،05/10/2010 [http://www.univ_emir.dz/abd.esalam.htm].

[3]-حسن وداعة الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 126،127.

جـ **"لجنة التسيير :** وتتكون من ممثلين شخصيين لرؤساء الدول الخمس المؤسسة، ومهامها تتمثل في وضع الشروط المرجعية والمبدئية للمشروعات والبرامج ومناقشتها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، كذلك تقوم بالإشراف على أعمال السكرتارية وتوجهها .

د - **الأمانة:** تتكون من عدد محدود من الموظفين وتتولى الأعمال الإدارية اليومية للنيباد، كذلك تنسيق أعمال الخبراء الفنيين. ومقرها هو بريتوريا واتخذته لها بنك التنمية لجنوب إفريقيا، حيث تختص كل دولة من دول المبادرة بأحد الملفات الأساسية وتتحمل ترتيب وتنسيق العمل بها "[1]. (وكالة التخطيط والتنسيق حاليا).

ذ - **آلية مراجعة النظراء**: تستند في إنشائها على بيان قمة الاتحاد الإفريقي في ديربان عام 2002 والخاص بالديمقراطية والحكم الرشيد، كذلك فقد ظهرت الآلية نتاجا لتوجهات دولية والمتمثلة في اهتمام القوى الكبرى لاسيما مجموعة الثماني G8 وتعهدها بتمويل مشاريع المبادرة، وهي آلية إفريقية تهدف إلى مراجعة التزام الدول الإفريقية بقواعد الحكم الرشيد، وتبادل التجارب الناجحة في هذا المجال.

بمعنى أنها تغطي مراجعات الدولة في مجال الحكم السياسي،الاقتصادي والمؤسساتي.والغاية الأسمى هي مساعدة الدولة التي تخضع لعملية المراجعة على تحسين أداءها التنموي في عملية صنع القرارات واختيار أفضل الوسائل.

و لقد تم اكتمال مؤسسات وترتيبات الآلية في سنة 2003، "إذ تم في الاجتماع السادس للجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات في أبوجا مارس 2003 الإعلان عن أربع وثائق جديدة:

1 - **مذكرة التفاهم :** حيث تتعهد فيها الدول المنضمة إلى عضوية الآلية بالمساهمة في تمويلها و اتخاذ كامل الإجراءات اللازمة لتنفيذ مبادئها، وضمان مشاركة كافة الأطراف في الاستفادة من التجارب الناجحة .

[1]- عز الدين عبد السلام العالم، ص03.

2 - **وثيقة تنظيم عمل آلية المراجعة :** وتفصل الوثيقة في بيان مؤسسات الآلية ووظائف

كل منها و كيفية تقييمها واختيارها وتمويلها.

3 - **وثيقة الأهداف (المعايير والمؤشرات) :** وتوضح مجالات الحكم الديمقراطية والحكم السياسي وأسلوب الحكم ومؤشرات قياس تقدم الدولة في تحقيق هذه المعايير"[1].

4 – **"مخطط التفاهم حول الدعم الفني لآلية المراجعة :** وتضمن حصانات أعضاء فريق المراجعة وتشمل انتقالها في الدولة وتشاورهم مع كافة الأطراف الوطنية والحفاظ على أمنهم.

وتمر عملية التقييم والمراجعة بخمس مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تتم فيها دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية وسياسات التنمية في الدولة محل المراجعة .
- **المرحلة الثانية:** زيادة الدولة المعنية للتفتيش والمتابعة وذلك من قبل فريق المراجعة .
- **المرحلة الثالثة :** يقوم فريق المراجعة بإعداد تقرير ومناقشة مسودة التقرير مع حكومة الدولة محل المراجعة للتحقق من دقة المعلومات والأحكام الواردة فيه، كما يتم إلحاق وجهة نظر الحكومة وتعليقاتها بالتقرير ليصبح جزءا منه .
- **المرحلة الرابعة**: تبدأ مع تقديم التقرير إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات المشاركة في الآلية وذلك لمناقشته وتنتهي بقبول الرؤساء للتقرير في صورته النهائية والقرارات المتخذة في هذا الشأن .
- **المرحلة الخامسة**: وهي المرحلة الأخيرة، حيث يودع التقرير في صورته النهائية الرسمية لدى المنظمات القارية والإقليمية والدولية .

[1]- عز الدين عبد السلام العالم، ص4.

وأعلن الاجتماع السابع للجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات في أبوجا مايو 2003 رسميا عن انضمام خمس عشر دولة، وتم فيه الإعلان عن الأعضاء الستة لهيئة الأمناء المسؤولة عن نزاهة ومصداقية المراجعة وهم :

- ادبيا يواديدجي وماري اعينيك عن غرب إفريقيا .
- بيتوك سجي جات عن شرق إفريقيا .
- دوروتي نوجوجا عن وسط إفريقيا .
- جالا ساما شال وكريسي شالز عن الجنوب الإفريقي .
- ثم أضيف مراد مدلسي - الجزائر- عن الشمال الإفريقي.

كما تعمل الآلية من خلال هيئة تتكون من 5-7 أعضاء أفارقة طبعا و يتم اختيارهم لمدة أربع سنوات باقتراح من اللجنة الوزارية للآلية و اعتماد من قادة الدول في الآلية"[1].

خـــلاصـــة:

إن مبادرة النيباد والتي تعني الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، قد جاءت نتيجة لدمج مبادرتي برنامج الإنعاش الإفريقي للألفية (الماب) والأوميغا. وذلك للتعبير عن رؤية مشتركة للقادة الأفارقة لواقع التخلف والتنمية في القارة.

هذه الرؤية تعكس وعي هؤلاء القادة وإرادتهم القوية والجادة في التغيير، من خلال وضع إستراتيجية إفريقية للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

[1]- عز الدين عبد السلام العالم، ص04.

الفصل الرابع:

يتناول الفصل الرابع الدبلوماسية الداخلية للنيباد من خلال مختلف الاجتماعات التي أقامها القادة الأفارقة فيما بينهم للتوصل في الأخير إلى الوثيقة الرسمية والنهائية للمبادرة، ثم تبيان أي دور للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وللقطاع الخاص الإفريقي فيها.

المبحث الأول:الدبلوماسية الإفريقية البينية

لقد تحمل بعض الزعماء الأفارقة مسؤولية وضع تصور جديد للتنمية الإفريقية يحقق حلم النهضة الجديدة، و هذا ما تمّ تحقيقه في قمة سرت (ليبيا) في مارس 2001 أين تمّ دمج مبادرة الماب و الأوميغا في مبادرة واحدة و هي المبادرة الإفريقية الجديدة NIA ، و التي تمّ إقرارها في القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية بلوزاكا في يوليو 2001.

" و كانت القمة التي أوصت بدمج البرنامجين قدأوكلت هذا العمل لمجموعة من الخبراء المعيّنين من طرف مؤسّسي البرنامجين، و التي اجتمعت ببريتوريا مع وفد من CEA (اللجنة الإقتصادية من أجل إفريقيا) و منظمة الوحدة الإفريقية، و ذلك من أجل وضع اللمسات الأخيرة لدمج البرنامجين"[1].

وعليه صياغة المبادرة الإفريقية الجديدة و التي كان موضوعها "إعلان AHG/Decl(XXXVII) ، و هي تعني الإعلان حول المبادرة الإفريقية الجديدة"[2].

هذه المبادرة ترتكز على ثلاثة مكونات أساسية:

" 1- توفير المتطلبات الأساسية للتنمية ، مثل: السلام و الأمن و الحكم الصالح [الراشد] و التكامل الإقليمي.

2 -المناطق أو المجالات ذات الأولوية، مثل: مشروعات البنية الأساسية و الصحة و المواصلات.

---

[1]- Moustapha Kassé , « une nouvelle version de développement intégré et concerté », Le Nepad et les enjeux du developpement en Afrique [www.m Kasse.com/IMG/Pdf/Ouvrage – Nepad.Pdf], p55, Vue le 26/03/2015.

[2]- Dandi Gnamou – Pertauton, Union africaine et Nepad : de la concurrence vers la complémentarité [http://afrilexu – bordeaux 4.Fr/sites/afrilex/IMG/Pdf/communication – Gnamou – petauton . Pdf] , p07, Vue le 05-03-2015.

3- تعبئة الموارد " [1].

و من أجل ضمان الإدارة السياسية لهذه المبادرة، تمّ إنشاء ما يسمى بلجنةتنفيذ قادة الدول و الحكومات، هذه اللجنة إجتمعت لأول مرة في أبوجا بنيجيريا في 23 أكتوبر 2001.

و قد اتخذت عدد من القرارات، و التي كانت بمثابة بداية مرحلة التنفيذ لمبادرة النيباد.

" **القرارالأول** متعلق بتسمية المبادرة، حيث أنّ تسمية مبادرة إفريقية جديدة NIA كانت مجرد تسمية مؤقتة، و تحولها إلى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) كان من أجل إدماج بعد الشراكة مع الدول المتقدمة، أمّا **القرار الثاني** فيخص إعتماد الوثيقة نفسها و هي النيباد، حيث تمّ إكتمال النص المعتمد في قمة لوزاكا و الذي حدّد فيها القضايا و القطاعات ذات الأولوية". [2]

" و تمّ تقسيم هذه الأخيرة إلى خمسة قطاعات و الإشراف عليها من قبل الدول الخمسة المبادرة، حيث تختص كل دولة من دول المبادرة بأحد الملفات الأساسية.

- **الجزائر**، مكلفة بالتنمية البشرية (تعليم و صحة).
- **جنوب إفريقيا**، قطاع الحكم الراشد السياسي و السّلم ، الأمن و الديمقراطية.
- **مصر**، الوصول إلى الأسواق، تنوع التجارة و الزراعة.
- **نيجيريا**، الحكم الراشد للقطاع الخاص.
- **السنغال**، تنفيذ المشاريع في ميدان البنية التحتية، البيئة، التقنيات الجديدة للإعلام و الإتصال، الطاقة ". 3

" **القرار الثالث**متعلق باعتماد هيكل إداري مكون من ثلاث مستويات :

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، نحو خطة مارشال إفرقية جديدة -[www.news-bank.net/cached-version-aspx ?id=hrm-249309], vue le 07-01-2015.

[2]- FIDH (Fédération internationale des ligues des droits de l'homme) , le Nepad [https://www.Fidh.org/IMG/Pdf/Nepad - FR.Pdf , p24 , Vue le 05-03-2015.

[3] - Dandi. G Namou – Petauton ,Le Nepad partenariat pour le développement de l'afrique . Dans l'architecture institutionelle . de l'union Africaine [http://rs. Sqdi . org/volumes/23_1-Petauton .Pdf] , p14 , Vue le 21-12-2014.

-لجنة قادة الدول و الحكومات المكلفة بالتنفيذ.

-اللجنة التوجيهية.

-السكرتارية و هي 03 أجهزة رئيسية تكملها آلية تقسيم النظراء." [1]

و قد تمّ تحديد يوم 23 أكتوبر 2001 كيوم للإعلان عن ميلاد النيباد و اعتمادها بصفة رسمية كإستراتيجية لتنمية إفريقيا.

وتتناول وثيقة النيباد الرؤية المشتركة للقادة الأفارقة بأن عليهم واجبا للقضاء على الفقر وتنمية بلدانهم، والمشاركة في نفس الوقت في الاقتصاد العالمي. كما ترصد الواقع المر للقارة من خلال ذكر المشاكل التي تعيشها إفريقيا رغم امتلاكها لموارد وطاقات هائلة، ورغم تبنيها للعديد من السياسات والبرامج التنموية والتي باءت كلها بالفشل.
كما تتضمن الوثيقة الرؤية الخاصة للدول الأفارقة لأسباب فشل التنمية في القارة. وعليه ووعيا منها بكل الظروف والتحديات التي واجهتها والتي تواجهها، فإن المبادرة قد اتخذت جملة من الأهداف والإجراءات والالتزامات في سبيل تحقيق هدفها المنشود وهو تنمية القارة وتفادي تهميشها، وذلك في إطار دعم ومشاركة المجتمع الدولي في ذلك على أساس تقاسم المسؤولية في تخلف القارة.
وهي تنقسم إلى ثمانية فصول: مقدمة، إفريقيا في عالم اليوم بين الفقر والازدهار، الإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة، مناشدة للشعوب الإفريقية، برنامج العمل والإستراتيجية الخاصة بتحقيق تنمية مستدامة في القرن 21، شراكة عالمية جديدة، تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والخاتمة.

ويتولى القادة الأفارقة بغية تحقيق الأهداف التي سطروها، مسؤولية مشتركة فيما يخص:

1 - "تعزيز الآليات الخاصة بمنع النزاعات و إدارتها وتسويتها على الأصعدة الإقليمية، الفرعية والقارية، وضمان استخدام هذه الآليات لإعادة السلام وحفظه.

[1]- FIDH ,Le nepad, op.cit, p24.

2 -تعزيز وحماية الديمقراطية و حقوق الإنسان في بلدانهم عن طريق معايير واضحة للمساءلة و الشفافية و الحكم القائم على المشاركة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

3 - استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه، وخاصة عن طريق وضع معايير وأهداف ملائمة للسياسات المالية و النقدية ،و ادخال أطر مؤسسية ملاءمة لتحقيق هذه المعايير.

4 - إنشاء أطر قانونية وتنظيمية شفافة للأسواق المالية، ومراجعة حسابات الشركات الخاصة والقطاع العام.

5 - إحياء وتوسيع عملية توفير التعليم والتدريب الفني والخدمات الصحية، مع إعطاء أولوية قصوى لمعالجة فيروس الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى .

6 -دعم دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق تعزيز مقدرتها في ميادين التعليم والتدريب، ناهيك عن تسهيل طرق مشاركتهن في الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان الإفريقية.

7 -بناء قدرات الدول في إفريقيا على وضع وتعزيز الإطار القانوني، إضافة إلى الحفاظ على النظام العام.

8 -تشجيع تنمية البنى التحتية والزراعة وتنويعها، بحيث تشمل صناعات ومنتجات زراعية لتخدم كلا من الأسواق المحلية والتصديرية"[1].

وهي تشكل محتوى الفصل الثالث من الوثيقة.وتحقيق تلك الأهداف مرهون بتحقيق عدد من الشروط وهي:

شروط التنمية المستدامة والتي طرحتها الوثيقة في عدد من **المبادرات**:

1 -**مبادرة السلام والأمن**: تتعلق بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وتعزيز الأمن.

[1]-Le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, op.cit p.21.

وتتكون هذه المبادرة من ثلاثة عناصر:

- "تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن وبناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر.
- دعم مقدرة المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- إضفاء الصفة المؤسسية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"[1].وذلك عن طريق القيادة.

كما أن الجهود الرامية إلى بناء قدرات إفريقيا على إدارة كافة جوانب النزاع، تستوجب التركيز على الوسائل اللازمة لتعزيز المؤسسات الإقليمية، وذلك في أربعة مجالات رئيسية:

- " منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- صنع و حفظ وتعزيز السلام.
- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.
- مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية"[2].

2 -**مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية**: يستحيل تحقيق التنمية مع غياب الديمقراطية الحقيقية و احترام حقوق الإنسان و السلام و الحكم الراشد ومع وجود الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، تتعهد إفريقيا "باحترام المعايير العالمية الديمقراطية التي تشمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة"[3].والغرض من هذه المبادرة هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة، تماشيا مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان.

[1]-Le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, p p.27, 28.
[2]- op.cit p.28.
[3]- Le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, p p.29,30.

وتتكون المبادرة من العناصر التالية:

-"التزام البلدان المشاركة بتعزيز عمليات الحكم الأساسي وممارسته.

-تشجيع الحكم الراشد.

-إضفاء الصبغة المؤسسية على تلك الالتزامات.

-التركيز على الإصلاحات المؤسسية التالية:

- الخدمات الإدارية والمدنية.
- تعزيز الإشراف البرلماني.
- تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة.
- إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس.
- القيام بإصلاحات قضائية"[1].

3 -**مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت**: يتطلب تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين وتنفيذ برامج تخفيف الفقر، أن تلعب الدولة دورا رئيسيا فيها ، لكن هذه الأخيرة تفتقر إلى المقدرة على إنجاز هذا الدور، ونتيجة لذلك فهي تفتقر الى الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، وأيضا للقدرة على تنفيذ البرامج حتى عندما يكون التمويل متوفرا.

وعليه يعطي النيباد أولوية قصوى لبناء القدرات ، وأن يسبق البرامج في كل مجال تقييم القدرات، وتوفير الدعم الملائم.وهذا عن طريق القيام بإجراءات متمثلة في : "تكليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت في مختلف البلدان والأقاليم، وتقديم توصيات بشأن المعايير ومدونات الممارسات الجيدة الملائمة لدراستها بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول خلال ستة أشهر"[2].

وستحيل هذه اللجنة توصياتها إلى الدول الإفريقية لتنفيذها، وستولي هذه اللجنة أولوية قصوى للإدارة المالية العامة، وفي المقابل ستضع البلدان برنامجا لتحسين تلك الإدارة.

[1]-op cit, p p.30, 31.

[2]- Ibid, p p.31, 32.

كما سيتم تحديد الأهداف وآليات التقييم، وتقوم اللجنة بتعبئة الموارد لبناء القدرات لتمكين كل البلدان من الالتزام بالحد الأدنى من المعايير ومدونات السلوك المتفق عليها بصورة متبادلة.

واقترح الأفارقة إضافة للشروط حلولا متمثلة في:

المناهج الإقليمية الفرعية والإقليمية للتنمية:

إنّ معظم البلدان الإفريقية صغيرة من حيث عدد السكان و دخل الفرد فيها قليل.و نتيجة لكون أسواقها محدودة فإنها لا تقدم عائدات جذابة للمستثمرين المحتملين، كما يعاني التقدم في تنويع الإنتاج وكذا الصادرات من الإعاقة، وهو ما يقلل من الاستثمار في البنى التحتية الأساسية التي تعتمد على الحجم لضمان القابلية للإستمرار. وعليه "ضرورة تجميع مواردها وتعزيز التكامل والتنمية الإقليمية في القارة، بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية"[1].

وتركز الشراكة على :

- توفير السلع العامة الإقليمية الأساسية (مثل: النقل، الطاقة، المياه، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير قدرات الأبحاث الإقليمية).
- تعزيز التجارة، الاستثمارات داخل البلدان الإفريقية عن طريق ترشيد الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي.
- إعطاء أولوية لبناء القدرات بغية تعزيز فعالية الهياكل الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الإقليمية الموجودة.

ويجب على بنك التنمية الإفريقي أن يلعب دورا قياديا في تمويل الدراسات والبرامج والمشروعات الإقليمية. وتشتمل القطاعات التي يغطيها البرنامج على مجالات الأولوية و هي البنى التحتية و بصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الطاقة أيضا الموارد البشرية بما في ذلك التعليم و تنمية المهارات وعكس هجرة العقول، الصحة،الزراعة و اخيرا طرق وصول الصادرات الإفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

[1]-Le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, p 33.

المبحث الثاني: المجتمع المدنى

إن تطور المجتمع المدني في إفريقيا قد مر بثلاثة مراحل أساسية:

المرحلةالأولى: هي المرحلة الاستعمارية، أين ثم فيها إقصاء البنى التحتية التي كانت تعبر عن المجتمعات المحلية الإفريقية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة هيمنة الدولة المستقلة.

المرحلة الثالثة: مثلت مرحلة تراجع الدولة وبزوغ قوة المجتمع المدني، وهي تبدأ مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث فشلت مختلف سياسات وبرامج التنمية للدول حديثة الاستقلال، مما أحدث أزمة حقيقية و عميقة في القارة، هنا بدأ يشتد دور منظمات المجتمع المدني من خلال انتشار أشكاله المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية.

كما ساهمت مجموعة من العوامل في دفع منظمات هذا المجتمع إلى الصدارة منها: "موجات التحول الديمقراطي، سقوط أنظمة الحزب الواحد وتصاعد تداعيات الإصلاح الاقتصادي والصراعات الداخلية خاصة زيادة الفقر والأمراض، في ظل دعم القوى الكبرى والمؤسسات المانحة لها"[1].

إلا أن منظمات المجتمع المدني في إفريقيا تعاني من تحديات عديدة لعل منها: انتشار الفساد، غياب الديمقراطية وافتقار المنظمات نفسها إلى كفاءة الإدارة والتنظيم، أضف لذلك ضعف الموارد المحلية والقيود التي تفرضها الدولة عليها والتي تجعل العلاقة مبنية على" عدم الثقة والصراع على الوظائف التنموية واعتبار هذه المؤسسات امتدادا لها، في نفس الوقت كمهدد لشرعية النخب الحاكمة بالقارة وبالتالي تهميشها"[2].

فعلى مستوى مبادرة النيباد لم يتم اشراك هذه المنظمات بشكل فعال في تصميم وتنفيذ الإستراتيجية التنموية رغم أنها قد شاركت في الأعمال التحضيرية، وهو ما دفع بالعديد منها إلى رفض وانتقاد المبادرة على أساس أنها تهدف فقط للحصول على الدعم

---

[1]-خالد حنفي علي: "المجتمع المدني و التنمية في إفريقيا: السياسة الدولية، 174 (أكتوبر 2008)، ص ص 115، 116.

-[2]صالح زياني، عادل زقاغ، " نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بإفريقيا" دفاتر السياسة والقانون، 1 جوان 2009، ص 70.

المالي الأجنبي، وبالتالي تهميش الفواعل الأخرى. فهي مشروع فوقي (مبادرة فوقية) تقوده نخب حكومية افريقية بالتنسيق مع المؤسسات الدولية وما تمليه من شروط في ظل العولمة المتوحشة، و لم يتم فيه مراعاة الواقع الإفريقي واحتياجات شعوب القارة.

وفي أفريل 2002، تم عقد اجتماع في (**أبيدجان**) عاصمة **كوت ديفوار** ، بين بنك التنمية الإفريقي وجمعيات المجتمع المدني، وكانت القضية ومحور الاجتماع يدور حول مختلف التوقعات من المبادرة، وقد سادت الرؤية القائمة على أن عملية الشراكة إنما هي بيع لإفريقيا للخارج، وأنها تراجع للإستراتيجية الوطنية، ولقد رأت منظمة الاتحاد التجاري الإفريقي والتي تمثل عدد كبير من الاتحادات الإفريقية أن النيباد " هي مرحلة فاصلة بالنسبة للرؤى الليبرالية الجديدة" [1] ، وتم تقديم وثيقة موقعة من 40 جمعية من جمعيات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الرافضة للشراكة على أساس أنها قائمة على جوهر الليبرالية كإطار للعمل، ووجدت هناك تحفظات من البعض.

وعموما فقد أكدت جمعيات المجتمع المدني في إفريقيا، على أهمية أن تساير المبادرة عملية العولمة.

ولهذا فقد قامت المبادرة ولمواجهة انتقادات المجتمع المدني على محاولة جذب هذا المجتمع وذلك من خلال عقد عدة اجتماعات خاصة في أعوامها الأولى.

وهذه الاجتماعات كانت تعقد بين سكرتارية النيباد ومؤسسات المجتمع المدني الإفريقي، ومضمونها كيفية تنشيط و تفعيل دور هذا المجتمع في النيباد، بداية من مؤتمر داكار في أفريل 2002 تليه سنة 2003 أين تم عقد أربعة اجتماعات (مارس في المينا **بغانا**، أفريل في ليبرفيل **بالجابون**، مايو في **أكرا**، يونيو/يوليو في **مابوتو** قبيل قمة الاتحاد الإفريقي.

وقد بحثت هذه الاجتماعات في قضايا : تعبئة المجتمع المدني، وتعزيز دوره في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات في القارة وفي الحد من الفقر والحوار والشراكة مع المجتمع المدني في إطار مؤسسات النيباد والاتحاد الإفريقي.

[1]- هشام صادق، مرجع سبق ذكره.

وخرجت بمجموعة من التوصيات أهمها:

1 -"تخصيص مقعد دائم لمنظمات المجتمع المدني في سكرتارية النيباد و تمثيل المجتمع المدني في كافة الأجهزة التنظيمية للنيباد على المستوى الوطني.

2 -تشجيع التعاون بين الحكومات و منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني.

3 -دعم وبناء قدرات المجتمع المدني لتمكينها من المساهمة الفعالة في المبادرة، والمراجعة المستمرة لمحتوى المبادرة وتنفيذها، وتأكيد استقلال النيباد عن الشركاء المانحين.

4 -التأكيد على دور المجتمع المدني في التوعية بالنيباد"[1].

وما يؤخذ على هذه التوصيات أن معظمها لم يتم تنفيذه، باستثناء إنشاء مقعد دائم للمجتمع المدني في سكرتارية النيباد، وبعض المشاريع المحدودة لدعم قدرات مؤسسات المجتمع المدني.

وبالرغم من أن آلية مراجعة النظراء وهي إحدى آليات تنفيذ المبادرة قد رسمت في وثائقها دورا مميزا للمجتمع المدني في عملية المراجعة، من خلال تقديم المعلومات اللازمة لسكرتارية النيباد في المراحل الأولى، وذلك لتمكين الفريق المكلف بزيارة الدولة للقيام بعملية المراجعة بالنقاش مع منظمات المجتمع المدني، والتأكد من التزام الدول بقواعد الحكم الرشيد، إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي لم تجب عنها الوثائق من بينها "أي مجتمع مدني سوف تقوم هذه الآلية بالتحاور معه ؟ ومن سيحدد المنظمات التي يقوم فريق المراجعة بمشاورته ؟" [2].و هو ما يلتقي مع تحليل **تبيغو موليفي TebegoMolefi** لتحديات المجتمع المدني في إفريقيا حيث رأى بأن معظم استراتيجيات التنمية الإفريقية بالأساس تفتقر لإشراك المجتمع المدني والذي يعاني من القمع، وقد اعتبر بأن: "أساس النيباد هو مفاهيم الحكم الرشيد، المحاسبة، الشفافية، وهي تتطلب بأن يشترك المجتمع

[1] -راوية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 135.

[2] - نفس المرجع ، ص 134.

المدني في قلب الاتحاد الإفريقي ومسارات النيباد، ... إلا أن المشكل هنا هو أن وجود منظمات المجتمع المدني ليست بعد ميزة مؤسساتية للأنظمة الإفريقية".[1]

وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية كأحد أهم منظمات المجتمع المدني فلقد أكد **دونالد شيمانيكيري Donald P.Chimanikire** بأنها تلعب دور في العديد من الدول الإفريقية، وذلك في "سد الفراغ التنموي الذي نتج عن الانسحاب النسبي للدولة بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي مع ضعف القطاع الخاص"[2].

ونظمت هذه المنظمات عدة مؤتمرات منها: المؤتمر الذي أقيم في العاصمة النيجيرية **أبوجا** من أجل تحديد الحد الأدنى من الواجبات وذلك من أجل تطبيق وتنفيذ سياسة النيباد على المستوى الداخلي.

غير أن بعض هذه المنظمات وبعض المحللين الأفارقة اعتبروا أن " تضمين مبدأ الحكم الرشيد في الوثيقة ما هو إلا نوع جديد من المشروطية التي فرضتها الدول الأفريقية على نفسها، وهو مبدأ نقل من أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخطاب الدول الغربية المانحة إلى وثيقة الشراكة الجديدة دون التفكير في خصوصية الواقع الإفريقي" [3]. وهذا لن يؤدي إلى تحقيق التنمية الإفريقية في الأخير.

المبحث الثالث: رأس المال الإفريقي

يلعب القطاع الخاص دورا هاما باعتباره محرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية، ولأن النيباد يقوم على مبدأ الملكية والزعامة الافريقية ، فإن مكتب المستشار الخاص لشؤون افريقيا يسعى إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي في إفريقيا نظرا لأن له دور رئيسي في نجاح تنفيذ الشراكة.

ويعتبر مكتب المستشار الخاص لشؤون افريقيا أن "وجود قطاع خاص نشط على الصعيد الداخلي يشكل حلقة فعالة في مسار تحسين قدرة الاقتصاديات الافريقية على التنافس، كما يدل على وجود بيئة مواتية للأعمال التجارية، ويسهم في جلب الاستثمار

[1] -Tebego Molefi, "Exploring the constraints confronting civil society as it seeks to strike a partnership with government and other key players in the African union and nepad",[http://www.sarpn.org/documents/d 0000 438/p 409/DASA june 03.pdf] ,p33,34.

[2]-راوية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2]-نفس المرجع، ص 16.

الأجنبي مما يعزز بدوره قدرة الاقتصاديات الافريقية على التنافس الدولي" [1]. ومن أجل تطبيق الأهداف الطموحة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، أكد رئيس الاتحاد الإفريقي **ألفا عمار كوناري Alpha Oumar Konaré** بأنه "يجب على الحكومات تأسيس شراكات قوية مع أوساط عمل الأفارقة"[2].

وأعلن الرئيس السابق لمالي في محاضرة ألقاها في جوهانسبورغ (**جنوبإفريقيا**) في ديسمبر 2003 حول مساندة مؤسسات وأوساط العمل للنيباد بأنه يثق في القطاع الخاص في قوله: "نحن نثق في القطاع الخاص للقارة، والذي بدون مشاركته يستحيل تحقيق أشياء كبيرة"[3].

كما أعلن **ألفاجي بامانجا توكور Alphadji Bamanga Tukur**وهو مسؤول مؤسسة بحرية نيجيرية ورئيس مؤسسة إفريقية للاعمال في محاضرة **بتونس** في 25 جوان 2004 بأن "توجيه المهارة في أوساط العمل ضروري من أجل تعبئة الأموال والتكنولوجيا والكفاءات البشرية الضرورية لتطبيق الرؤية الطموحة لإفريقيا الجديدة (النيباد)"[4].

كما يرى رجال الأعمال في ا **لموزمبيق** بأن المقاولين الأفارقة يثمنون ما تقوم به النيباد و تمنيها بتنمية القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار اعتبر رجل الأعمال **توكورM.Tukur** بأن الشراكات العامة، الخاصة المقامة من طرف الحكومات والقطاع الخاص يمكنها تحقيق فوائد للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف المساعدة الأجنبية وللمصادر الأخرى للاستثمارات العامة في البنية التحتية، حيث أن هذه الشراكات العامة ـ الخاصة تشكل "الوسيلة الوحيدة لبناء الطرقات والمراكز الكهربائية والتي تساهم ليس فقط في تحسين ظروف الحياة ولكن أيضا

---

[1]-مكتب المستشار الخاص لشؤون افريقيا، تعزيز الدعم الدولي من أجل السلام والتنمية في افريقيا.
[www.un.org/arabic/africa/osaa/private/sector.htm/……]

[2]-Afrique renouveau, Associer le secteur privé au développement « les milieux d'affaires africains sont invités à investir dans les priorités du NEPAD ».[http//www.un.org/french/ecosoc dev/geninfo/aFrec/vol/18 no3/183 nepad -bus fr.htm] Octobre 2004.

[3]- Ibid.

[4]-Ibid.

في تأسيس البنية التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية التي تدير الثروات، الأعمال و الأمل في مستقبل أحسن"[1].

ودون المستشار الخاص للأمم المتحدة من أجل إفريقيا، الكاتب العام المساعد **إبراهيم قامباري Ibrahim Gambari** بأن التزام أوساط العمل يجب أن يسمح لدول القارة بالاستفادة من الأسواق العالمية، وصرح بأنه "يجب أن يساهم القطاع الخاص الحقيقي في توسيع و ترقية المنافسة"[2].

ولقد كان لرجال الأعمال الأفارقة ردود أفعال متباينة بالنسبة للنيباد، فمن جهة ثمنوا الأهمية الممنوحة للقطاع الخاص حسب الوثيقة المصادق عليها من طرف القادة الأفارقة في 2001، من جهة أخرى فقد لاحظ **بيتر أوندنغ Peter Ondeng** وهو المدير العام لمجموعة أعمال النيباد (Nepad Business Group) بأنه "قد تمّ تصميم النيباد أصلا دون التشاور، والذي كان من شأنه أن يسمح بمشاركة أوسع في هذه الرؤية المستقبلية"[3].

كما أن العديد من رجال الأعمال لم يفهموا الدور الذي سوف يلعبونه. وسجل **ستيف قودفراي GodFrey Steve** وهو مدير مجل س الكومنولث بيزنس (CommonWealth Business Council) والذي يمثل ما يزيد عن 4000 مؤسسة يوجد أكثر من نصفها بإفريقيا، بأن النيباد غير معروف كثيرا وهذا حسب سبر الآراء بالقرب من أوساط العمل.

وفي سنة 2004 قامت المؤسسة الدولية للخدمات في الاستثمارات (PriceWaterHouse Coopers) بتحقيق شمل حوالي 250 من قادة المؤسسات في كينيا، تانزانيا، أوغندا وخرج التحقيق بنتيجة مفادها أن 38% فقط من هذه المؤسسات تؤمن بنجاح النيباد، وبأن 32% لا تؤمن بذلك.

ولقد اعتبر أغلبية الأشخاص المستجوبين بأن سياسات القادة الفاسدة والنزاعات والحواجز التجارية كانت العراقيل الأساسية أمام نجاح النيباد، وخلص التحقيق إلى أن القطاع الخاص قد اعترف وأقر بالفوائد الممكنة التي يمنحها النيباد، لكن هذا الأخير يجب عليه أن يطور أهدافه و يرقيها.

---

[1]-Ibid.
[2]-Ibid.
[3]-Ibid.

وفي سياق هذا المعنى تقوم مؤسسة الأعمال الإفريقية (African BusinessRound table) ومجموعة أعمال النيباد (Le NEPAD Business Group) بتنظيم عدة محاضرات واجتماعات في إفريقيا وذلك لترقية النيباد وتقديم إمكانيات للاستثمارات الخاصة في مجالات النشاطات ذات الأولوية للنيباد.

وتسمح هذه الاجتماعات لقادة المؤسسات الإفريقية بمعرفة مطالبهموتشجيع حكوماتهم بتبني مقاييس ملائمة للقطاع الخاص.

وقد شدد **صامويل دوسو SamuelDossou Aworet** وهو رئيس مؤسسة بترولية إفريقية على "ضرورة منح رجال أعمال القارة مسؤوليات أكبر نظرا لالتزاماتهم النشطة التي تؤهلهم أن يكونوا الشركاء ا لأمثل للاتحاد الإفريقي و النيباد" [1]. إلا أن بعض المشاركين قد ذكروا الضعف الذي يعاني منه القطاع الخاص الإفريقي، وعدم كفاية رؤوس الأموال وتوزيع المنافع وقدرات التسيير الناقصة.

خـــلاصـــة:

خرج القادة الأفارقة بعد جملة من الاجتماعات المبرمةبأن عليهم اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير البينية من أجل تنمية شراكة فيما بين الأفارقة بالدرجة الأولى، وضرورة وضع التكامل الجهوي والمحلي في مركز التنمية المستدامة .

[1]- I Afrique renouveau, Associer le secteur privé au développement « les milieux d'affaires africains sont invités à investir dans les priorités du NEPAD ».[http//www.un.org/french/ecosoc dev/geninfo/aFrec/vol/18 no3/183 nepad -bus fr.htm] Octobre 2004.....

الفصل الخامس:

يتناول الفصل الخامس الدبلوماسية الخارجية للنيباد من خلال التطرق لمحتوى الشراكة العالمية، وكذا الأطراف والشركاء التنمويين لإفريقيا كالأمم المتحدة، مجموعة الثماني الصناعية والإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: مبادرة الشراكة العالمية

تسعى مبادرة النيباد إلى إقامة شراكة عالمية جديدة بين إفريقيا وشركائها في التنمية، وهذه الشراكة قائمة على أساس تقاسم المسؤولية في تصحيح أوضاع اللامساواة التي شهدتها القرون الطويلة الماضية.

واعتبر **تابومبيكي Thabo M'beki** رئيس جنوب إفريقيا بأن المبادرة هي "إعلان شراكة جديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي بالخصوص الدول الأكثر تصنعا بهدف رفع الفجوة (الهوة) في ميدان التنمية التي اتسعت عبر قرون العلاقات اللامتساوية. في هذا المنظور لا نطلب معروفا ولكن العدالة، المساواة، حياة أفضل لأفراد إفريقيا، مستقبل مضمون لكل الإنسانية"[1].

ورأى **نيلسون مانديلا Nilson Mandela** رئيس جنوب إفريقيا السابق بأن " إفريقيا قد تجاوزت مرحلة التحسر على مشاكل الماضي ويتوجب علينا إصلاح هذا الماضي مع دعم من يقبلون مشاركتنا التجديد القاري. لدينا جيل جديد لقادة واعيين بأنه يتوجب علينا تحمل مسؤولية قدرنا الخاص الذي سنطوره فقط بجهودنا الخاصة، وذلك بالشراكة مع من يتمنون لنا النجاح" [2]، وهي مقولة ألقاها في المنتدى الاقتصادي العالمي في **دافوس - سويسرا**- في 29 جانفي 1999.

وهذه الشراكة تنطوي على جانبين:

الجانب الأول: مرتبط بالحفاظ على الشراكات القائمة حاليا بين إفريقيا وشركاء التنمية وترشيدها.

---

[1] - Ross Herbert, Mise en œuvre du Nepad, une évaluation critique, [http, www .nsi-ins. co /Fran/ PDF/africa- support- chs- herbert- F.PDF].

[2] - Ibid.

الجانب الثاني: متعلق بالتفاوض حول علاقات جديدة مع البلدان المتقدمة والمنظمات متعددة الأطراف، وفقا لمعايير والتزامات تضمنتها الفقرة 185 من الوثيقة، وتتمثل هذه المسؤوليات والالتزامات في:

- "الدعم المادي لآليات وعمليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في إفريقيا، علاوة على مبادرات حفظ السلام.
- التعجيل بتخفيض الديون للبلدان الإفريقية المثقلة بالديون.
- تحسين إستراتيجيات تخفيف عبء الديون للبلدان ذات الدخل المتوسط.
- عكس الانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية لإفريقيا.
- ترجمة الإستراتيجيات الدولية التي تم إقرارها في مجالات التعليم والصحة، إلى التزامات ملموسة.
- تسهيل عملية تنمية الشراكة بين البلدان و مؤسسات الصيدلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني.
- قبول السلع في أسواق البلدان المتقدمة.
- العمل مع القادة الأفارقة على تشجيع الاستثمار في إفريقيا بواسطة القطاع الخاص في البلدان المتقدمة.
- رفع مستويات حماية المستهلك للصادرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وفقا لما ينطبق على الأسواق المحلية في البلدان المتقدمة.
- ضمان مشاركة البنك الدولي ومؤسسات تمويل التنمية متعددة الأطراف الأخرى،كمستثمرين في مشروعات للبنى التحتية الاقتصادية الرئيسية،لتسهيل وضمان مشاركة القطاع الخاص.
- توفير الدعم الفني للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل.
- دعم إصلاحات الإدارة للمؤسسات المالية متعددة الأطراف.
- تشكيل آلية منسقة لمحاربة الفساد بصورة فعالة. علاوة على التزامها بإعادة الأموال (العائدات) من مثل هذه الممارسات إلى إفريقيا"[1].

[1] - Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op. cit, pp.83,84.

هذا فيما يخص مسؤولية الدول الصناعية والمنظمات، في المقابل يتعهد القادة الأفارقة بتنفيذ الإجراءات التي وردت في الفصل الثالث من وثيقة النيباد، الفقرة 49.

المبحث الثاني: الأمم المتحدة

اهتمت الأمم المتحدة بمسألة التنمية منذ نشأتها، وحظي النيباد بدعم واضح منها من خلال مختلف الصناديق والبرامج والوكالات ومنظماتها المتخصصة، -فعلى سبيل المثال "ساهم صندوق النقد الدولي بإنشاء مراكز إقليمية، وذلك لتقديم المساعدة الفنية في إفريقيا جنوب الصحراء" [1]، كذلك **بأبيدجونودار السلام** من أجل مساعدة دول إفريقيا الغربية والشرقية على تقوية قدراتهم في التسيير الاقتصادي والمالي، وتتوفر هذه المراكز على"فريق مكون من خبراء مقيمين للصندوق النقد الدولي وأخصائيين، وتكوينات في شكل معامل ودروس" [2]-، وهو ما تجسد في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/SER/57/2، وقرارها بشأن النيباد تحت رقم A/SER/57/7 الصادر عام 2002 اللذان يؤكدان على دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ النيباد، والتوصية بتفعيل إطار عمل لتعزيز تنمية إفريقيا من خلال المجتمع الدولي.

ولقد عززت الأمم المتحدة خطة للتغيير والمتمثلة في قرار الجمعية العامة رقم A/SER/57/300 المؤرخ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2002، المؤيد لقرار الأمين العام بخصوص إنشاء مكتب المستشار الخاص بشأن إفريقيا.

ويهدف عمل هذا المكتب إلى:

-" تشجيع ودعم مختلف الجهود التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها القيام بمبادرات مشتركة وإبلاغ الجمعية العامة سنويا عن جهود منظومة الأمم المتحدة، من خلال تقرير منظومة الأمم المتحدة عن التنمية في إفريقيا.

-تنسيق التقارير المتصلة بإفريقيا، وتقديم التوجيهات الضرورية لإعدادها وعقد الاجتماعات لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الإفريقية.

---

[1] - صندوق النقد الدولي، الوقت المناسب، مجلة التمويل والتنمية، ع4، ديسمبر 2006، ص 13.

[2]- ———., Assistance technique pour l'Afrique, Finances et Développement, juin 2002, p3.

تولي مسؤولية أنشطة الدعوة العالمية التي تقوم بها الأمم المتحدة، من خلال التعريف بالشراكة الجديدة لدى الجهاتالمانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص"[1].

كما يولي المكتب اهتماما خاصا بتشجيع التعاون بين الدول الإفريقية نفسهاوذلك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، وتشجيع الشركاء الإنمائيين لإفريقيا على توسيع الدعم من خلال: "الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة المساعدة، تحرير التجارة، توسيع نطاق الإعفاء من تسديد الديون، زيادة تمويل ضمان الائتمانات، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم"[2].

وبموجب الخطة السالفة الذكرقامت خطوات تنفيذية على طريق التعاون بين النيباد والأمم المتحدة، فيما يعرف بمجالات التركيز الخمسة لوكالات الأمم المتحدة وهي:

- "تنمية الهياكل الأساسية في قطاعات المرافق الصحية ومياه الشرب والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الحكم الرشيد والسلم والأمن.
- الزراعة والوصول للأسواق.
- البيئة والسكان والتوسع الحضري.
- تنمية الموارد البشرية والعمالية، وفيروس نقص المناعة "[3].

وفي عام 2004قام الأمين العام بإنشاء فريق استشاري مكلف بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وتلبية الحاجة المهمة المتمثلة في زيادة تعبئة الموارد المالية، وذلك لتسيير تنفيذ برامج وأولويات الشراكة والتعجيل به.

ويهدف تقرير هذا الفريق إلى "مساعدة الأمين العام في رصد الدعم الدولي للشراكة الجديدة، وهو يورد عدد من التوصيات لمواصلة العمل من أجل دعم تنفيذ الشراكة

---

[1]- مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا، الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. [http://www.un.org/arabic/africa/osaa/intl-support.htm] .

[2]- نفس المرجع.

[3]- عز الدين عبد السلام العالم، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الجديدة، وإجراء حوار مع الشركاء الإنمائيين الأفارقة بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة"[1].

ويقوم مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا بدور الأمانة للفريق الاستشاري، ويقدم الخدمات الفنية الضرورية للفريق.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة في نفس السنة وفي تقريره السنوي المكرس لعمل النيباد بأن: "الدول الإفريقية قد أنجزت تطورات بارزة في تطبيق برامجها في إطار النيباد، وبأن المجتمع الدولي يجب عليه الالتزام بالجهود المبذولة من طرف دول القارة لرفع العراقيل الحادة التي تعاني منها، وأنه بدون زيادة المساعدة وبالخصوص إلغاء الديون، لن يصل النيباد إلى تحقيق كل أهدافه، ولن تعرف إفريقيا وكنتيجة أي تحسن محسوس لوضعيتها"[2] .

وعليه فإن اعتماد النيباد بوصفه الميثاق الإنمائي للبلدان الإفريقية، قد أدى إلى إنشاء آلية شاملة على جميع الأصعدة: على الصعيد العالمي من خلال دور مكتب المستشار الخاص المعني بإفريقيا. وعلى الصعيد الإقليمي والوطني.

على الصعيد الإقليمي يكون من خلال آلية التشاور الإقليمي للأمم المتحدة، حيث تكلف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في إفريقيا من خلال الآلية.

وقامت هذه الآلية بإنشاء سبع مجموعات تتمحور حول المجالات ذات الأولوية للنيباد وذلك في سنة 2002.

وفي عام 2007 أضافت مجموعتان إضافيتان، وذلك لكفالة التغطية الكاملة للعمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة في المنطقة.

وعليه المجموعات القائمة هي:

- " مجموعة تنمية الهياكل الأساسية، والتي دعت إليها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
- مجموعة الحكم، دعا إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[1]- مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[2] - Salah Mouhoubi, op. cit, pp.162,163.

- مجموعة الزراعة، الأمن الغذائي والتنمية الريفية، دعت إليها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)"[1].
- " مجموعة البيئة والسكان والتوسع الحضري، دعا إليها (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية).
- مجموعة تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، دعا إليها اليونيسيف.
- مجموعة العلم والتكنولوجيا، دعت إليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- مجموعة الدعوة والاتصالات، دعا إليها مكتب المستشار الخاص المعني بإفريقيا.
- مجموعة السلم والأمن، دعت إليها إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة.
- مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، دعا إليها اليونيدو"[2].

وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها هذه المجموعات، إلا أن أداءها مازال متفاوتا. وينطبق الأمر نفسه على أداء آلية التشاور الإقليمي.

ولهذا دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى عقد الاجتماع السابع لآلية التشاور الإقليمي، يومي 14-15 نوفمبر 2006 **بأديس أبابا (إثيوبيا)** واعتمد على مجموعة من التوصيات وطرق التنفيذ والمتعلقة بالمواضيع الرئيسية التالية:

- " تعزيز تنسيق نظام المجموعات وتنشيطه.
- تدعيم التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي.
- تحسين مستوى التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية.
- رصد الإجراءات والنتائج وتقييمها.
- تعبئة الموارد وتعزيز القدرات"[3].

---

[1]- الأمم المتحدة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، النيباد (استشراف المستقبل).
(http://www.uneca.org/CFN /2007/docs/arabic– nepad.Way-forward.pdf).

[2]-نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع .

هذا على الصعيد الإقليمي، أما على المستوى الوطني فإن الأمم المتحدة تدعم عملية تنفيذ النيباد من خلال الآليات القائمة مثل: التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإستراتيجيات الحد من الفقر، وهذا من أجل دعم المبادرة وضمان تحقيق أقصى قدر من النتائج.

المبحث الثالث: مجموعة الثماني الصناعية

عبر أعضاء مجموعة الثماني الصناعية عن مساندة ودعم مشروع النيباد إذ يمثل: "رؤية واضحة وشجاعة بفضل الطريقة التي انتهجتها إفريقيا والتي أخذت مسؤولياتها على عاتقها وذلك بالتوازي مع تنميتها وتكاملها في الاقتصاد العالمي"[1].

واعتبرت وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية في مايو 2001 أن: "اقتراح القادة الأفارقة عزل الأنظمة التي لا تستند إلى الحكم الرشيد عن برامج القارة المشتركة بأنها خطوة جريئة، لكن في نفس الوقت حذرت من أن يتم اختزال ذلك بحيث لا يكون هناك التزام حقيقي بمبادئ الحكم الرشيد، وبالتالي تركز الحكومات الإفريقية على الخارج لتقديم المساعدات"[2].

كما كان التزام الدول الإفريقية بقواعد الديمقراطية والحكم الرشيد في إطار النيباد محل لإشادة الرئيس الفرنسي **جاك شيراك Jacque Chirac**، وذلك عند اجتماعه ببعض رؤساء الدول الإفريقية بباريس في فبراير 2002 وذلك لمناقشة المبادرة.

وأكد الرئيس الفرنسي خلال الاجتماع أن: " قضايا الحكم الرشيد والديمقراطية هي من أكثر القضايا الواعدة في المبادرة، وأنها تؤكد التزام القادة الأفارقة بتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية"[3].

وأكد كذلك التزامه الشخصي اتجاه روح النيباد، وتعهد بمساعدة حكومته لها وصرح بأن " الشراكة هي نظام مواظبة، وركز على الثقة والالتزامات المتبادلة"[4].

---

[1]- Azzouz Kerdoun, Gouvernance et développement durable pour l'Afrique, l'initiative du nepad, une solution ? le Quotidien d'oran,N°3110,21-03-2005.

[2]- رواية توفيق (نقلا عن التهميش)، مرجع سبق ذكره، ص ص 140،141.

[3]- نفسالمرجع ، ص141.

[4]- ———— , Le Nepad et les dirigeants du monde dans un nouveau forum de partenaires égaux, Nepad dialogue, Bulletin mensuel du Nepad, N° 06, 10-11-2003, p03

بدوره رأى المستشار الألماني **جيرارد شرويدر Gerhard Schroeder**، بأن "الأمم الصناعية هم في حاجة لشراكة أكثر كثافة مع إفريقيا، وبأن إفريقيا تستطيع الاستمرار في التطور عند استطاعتها بيع منتوجاتها في الأسواق العالمية وذلك في ظروف دقيقة، وهذا يعني أننا نحن الأمم الصناعية، يجب أن نضع مصطلح للتدخلات"[1]،ويضيف "لكن مستقبل إفريقيا قبل كل شيء هو بين أيديهم، ويجب على الدول الإفريقية أنفسهم إيجاد حلول للنزاعات، وخلق أسس ضرورية دائمة بين الأفارقة أنفسهم، والقيام بمجهودات لتقوية احترام حقوق الإنسان وترقية الإصلاحات المؤسساتية والشراكة الجهوية"[2].

وقد وضعت برلين بين 2002 و2003 مبلغ 110 مليون أورو في متناول النيباد، وعبرت روسيا هي أيضا عن رغبتها في المشاركة في إطار الجهود الدولية في تطبيق برنامج في 09 جويلية 2002 وذلك على لسان رئيسها **فلاديمير بوتين Vladimir Poutine**فقد رأى بأن "برنامج الشراكة الاقتصادية الجديدة (النيباد) هي خطوة في الاتجاه الجيد، وبأن برنامج العمل الم تبنى من طرف قادة الدول الصناعية في قمة كناناسكيس بكندا، سيسمح بإعطاء محتوى جديد للشراكة مع الدول الإفريقية، من أجل مساندة مشاريعهم على المدى الطويل نحو السلم وازدهار القارة"[3].

وفي الحقيقة إن مساهمة دول مجموعة الثماني الصناعية في المبادرة، باعتبارها الإطار الأساسي الذي توجه إليه القادة الأفارقة لتقديم الدعم والتمويل، هو في إطار سعيها للعمل على تخفيف حدة الفقر بين الدول النامية من جهة، ودفع عجلة التنمية بها من جهة أخرى، وتجسدت هذه الجهود من خلال عقد مجموعة من القمم: الأولى في **أوكيناوا باليابان** عام 2000، أين اختلف فيها قادة الدول على كيفية تحقيق التنمية في القارة وقرروا "إلغاء حوالي 100 ألف مليون دولار أمريكي من الديون، كما أكدوا عزمهم على التزام دول القارة بالشروط المفروضة عليهم لتخفيف ديونها"[4] .

---

[1] - ————,Gerhard Schroeder appelle les pays industrialisés à s'engager plus pour l'Afrique, El Moudjahid, Quotidien Algérien,N°11415, 27-04-2002 , p09.

[2]- Ibid, p 09.

[3]- ————,V. Poutine, « Moscou est prête à contribuer à la réalisation du Nepad, El Moudjahid, Quotidien Algérien, N° 11478, 10-07-2002, p11.

[4]- علي عمرو، مرجع سبق ذكره، ص 236.

أما القمة الثانية والتي عقدت في **جنوة بإيطاليا** في يوليو عام 2001، فقد حظيت القارة الإفريقية فيها باهتمام أكبر من قبل قادة مجموعة الثماني سواء من حيث المشاركة الإفريقية والقرارات التي اتخذت أو على مستوى القضايا المؤجل البث فيها، ومن أهم قرارات هذه القمة:

- " استفادة إفريقيا من الصندوق الذي تقرر إنشاؤه لمكافحة مرض الايدز.
- العمل على استفادة من الصندوق الخاص بدعم التعليم في الدول النامية.
- قرر زعماء دول الثماني إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا، وقد نجحت بعض الدول الإفريقية في خفض ديونها المقدرة بـ 53 مليار دولار أمريكي مقارنة بحجم الدين الأصلي البالغ 74 مليار دولار، ووصل عدد هذه الدول 23 دولة منها: البنين، بوركينافاسو، مدغشقر، غينيا، مالي، رواندا والسنغال.
- وافقت القمة على إقامة شراكة جديدة مع إفريقيا للمساعدة على عملية التنمية"[1].

كما أصدرت بيانا حثت فيه الدول الإفريقية على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها وتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الجيد.

وتعتبر فرنسا المحرك الأساسي من وراء اهتمام الدول الثماني الصناعية الكبرى بالمبادرة، حيث يعود الاهتمام الفرنسي بقارة إفريقيا أساسا إلى وجود علاقات مصالح متبادلة بين الطرفين، أما السبب الثاني لاهتمام الدول الصناعية بالمبادرة فهو يعود لإنضمام مصر والسنغال إلى كل من جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا حيث أن "مصر تتمتع بريادة بارزة في العمل العربي والإفريقي، كما أن السنغال هي التي قامت بطرح خطة أوميغا التي تهدف إلى العمل على رخاء القارة وتنميتها"[2].

وفي هذا الإطار قامت مجموعة دول الثماني باستقبال قادة الدول الإفريقية لمحادثات حول النيباد ومنها:

- دعوة الوزير الأول **توني بلير Tony Blair**في **شيكرز Chequers**.
- دعوة الإتحاد الأوروبي في **بروكسل** .

---

[1]- نفسالمرجع ، ص238.

[2] - علي عمرو، مرجع سبق ذكره، ص238 .

- دعوة الرئيس **جاك شيراك** **Jacque Chirac** لـ 13 دولة إفريقية يوم 2002/02/08 في **باريس**.

وقامت كل دولة من G8 باختيار شخص كفء من أجل ضمان الاتصال الدائم مع الدول الإفريقية، وقد أقيمت العديد من الاتصالات بين هذه الشخصيات وممثلي الدول الإفريقية منها:

- "مؤتمر للقطاع الخاص الإفريقي وعقد في داكار 2002/01/17 حول القطاع الخاص الدولي ودول النيباد.
- مؤتمر داكار 15،16و17 أفريل 2002 حول مشاركة القطاع الدولي في تمويل النيباد.
- قمة G8 في **كناناسكيس (كندا)**"[1].

وأشار السيد **عبد القادر مساهل** الوزير المنتدب في الشؤون الإفريقية والمغاربية، بأن قمة كناناسكيس ستكون نقطة البداية للنيباد، هذا الأخير هو مسار طويل و يتطلب عشرات السنوات، كما اعتبر بأن خطة كناناسكيس هي خطة تآزر بين مجموعة الثماني وإفريقيا والتي يجب أن تكون بمثابة إستراتيجية مشتركة باتجاه القارة.

وبين بأن "النيباد ليس فقط قضية مال، كما حدد بأن الشراكة كما يراها النيباد يجب أن تتوسع أيضا لشراكة وطنية وشراكة مابين الأفارقة مؤسسة على تجمعات جهوية"[2].

وتعتبر قمة G8 بكناناسكيس هي الأولى منذ أحداث 11 سبتمبر، والواضح أنها تأثرت بالاعتبارات المتعلقة بالارهاب والأمن الدوليين، والتي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية, ويوصف النيباد بطبيعة الحال بأنه مناسبة تاريخية، وقد مثلت خطة عمل مجموعة الثماني كتجسيد للقرارات الأساسية التي اتخذت في قمة جنوة، هذه الخطة التي

[1] - Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, conférence sur la participation du secteur privé international au financement du Nepad. Dakar, 15-17 Avril 2002 . [http://www.Fnh.org/français/Frh/wcn/pdf/nopada- résume. pdf].

[2] -, M. Messahel, Le plan de Kananaskis « sera un plan de synergie entre leG8 et l'Afrique, El Moudjahid, quotidien Algérien, N° 11415, 27/04/2002,p 08.

دونت بالخصوص "التزامات الأفارقة في ميدان السياسة المؤسساتية، السلم والأمن، الحكم الراشد، حقوق الإنسان، التسيير الاقتصادي كشروط أولية للإصلاح"[1].

هذه القمة حضرها أعضاء G8وممثلي المؤسسات الدولية والخبراء، أين قدمت G8 خطة عملها لأفريقيا.

كما ساندت القمة جهود الأفارقة لتشجيع الالتزام العام للنيباد بالاعتماد على "أهداف التنمية المجسدة في اعلان الأمم المتحدة للألفية والتي هي أهم عنصر لهذا الالتزام، كما أن خطة العمل هذه تشجع باقي الدول الانضمام لها كما تشجع الشراكة جنوب- جنوب والتعاون مع المؤسسات الدولية والمجتمع المدني المتضمن القطاع الخاص لمساندة النيباد"[2].

وأخذت مجموعة الثماني على عاتقها ثمانية التزامات أساسية حيال النيباد في هذه القمة، وهذه الالتزامات ترتكز على العناصر التالية: " تقوية السلم والأمن، تقوية المؤسسات والحكم، تطوير وتنمية التجارة، الاستثمار، النمو والتنمية المستدامة، تخفيف الديون، تحسين التعليم وتوسيع قدرة تكنولوجيات الإعلام والاتصالات، تحسين الصحة ومكافحة السيدا، زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين تسيير الموارد المائية "[3].

ومنذ قمة كناناسكيس استفادت " 22 دولة إفريقية الأكثر فقرا، من تخفيض الديون بقيمة 32 مليار دولار في إطار المبادرة باعتبارها دول فقيرة أكثر تدينا"[4].

ولقد التزمت كندا قبل قمة كناناسكيس "بتمويل ومنح 500 مليون دولار كندي (330 مليون دولار أمريكي لإفريقيا) غير أن **غابرييل نيفيل Neville Gabriel** ممثل جنوب

[1] - Frédéric Morteau, A chacun son Nepad, [http://www-libération afrique.org/spip. ? 02-2003.

[2] - G8 Africa Action plan « Sommet Kananaskis, canada 2002 »
[D,\iktissade\ july 2007 (h) Afle 7.pdf- Adobe- Reader].

[3]- G8- Nepad Au Sommet Kananaskis (canada) 8- engagement du G8 pour l'Afrique ? El Moudjahid, Quotidien Algérien, N°11416, 28-29 avril 2002, p.07

[4] - Azzouz kerdoun, Op.cit N°3111,22 mars 2005,p07.

إفريقيا، صرح بأن خطة G8 لم تقدم أي تطور في مجال الديون وبأن مبادرة الدول الفقيرة الأكثر تدينا قد فشلت "[1].وعليه فالقمة قد عرفت وعودا أكثر من التزامات ملموسة.

أما قمة **جلين إيجلز بكندا** في جويلية 2005، فقد تعهد قادة مجموعة الثماني بزيادة المساعدة للدول الفقيرة بـ 50 بليون بحلول عام 2010، وهي نصف ما أحصته الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول عام 2010. حيث يذهب النصف لإفريقيا وهذا في مجالات "حفظ السلام ونزع التسلح، النزاعات، الدين، التجارة، التغير المناخي"[2].

كما قد تم في خلال القمة تقديم مساهمات في مجال التعليم والصحة من طرف روسيا، المملكة المتحدة وإيطاليا، "حيث قدمت روسيا 77.2 مليون دولار والمملكة المتحدة 177مليون دولار وإيطاليا 1 مليون دولار"[3].

وبصفة عامة فإن قادة G8 قد ركزوا على زيادة المساعدات للمبادرة الإفريقية لتقوية السلم وحل النزاعات. ولقد استطاعت النيباد خاصة بعد القمة **بجلين ايجلز** تحقيق العديد من النجاحات ومن أبرزها ما يأتي:

- "شطب ديون 14 دولة إفريقية ومضاعفة المساعدات التنموية.
- الحصول على دعم أكثر فعالية لمكافحة الأوبئة.
- إلغاء الدعم الممنوح لتصدير المنتجات الزراعية.
- تعهد البنك الدولي بتقديم 25 مليار دولار سنويا لصالح إفريقيا حتى عام 2015.
- اتفاق دول الاتحاد الأوروبي في ديسمبر عام 2015 على إقامة شراكة إستراتيجية مع إفريقيا لتحقيق أهداف الألفية، ولتخفيف التهميش التي كانت إفريقيا تعانيه في فترة التسعينيات من القرن الماضي.

---

[1] - Afrique Relance, ONU, financement du Nepad_l'Afrique toujours enquête d'un véritable partenariat, Rapport du Secrétaire général et note d'information [http,//www. un. org/ french/ ecosoc dev/ geninfo/afec/sgrepr Fr/partnr Fr.htn]17-10-10.

[2] - Ox fam. Briefing Note, the view from the Summit- Glenagles G8 one year on. [iktissade\ july 2007 (H) AFr. pdf. Adobe Reader] 9 june 2006.

[3] - Ibid.

- وضع إطار للقيم والمبادئ المشتركة بين إفريقيا والعالم ساعد على تحسين الحكم، وتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، في خضم السعي المستمر لإحلال السلم والأمن في القارة.

- تقديم وسيلة أو أداة فعالة لحمل رسالة إفريقيا، ومطالبها للنظام العالمي الجديد في سياق متطور"[1].

المبحث الرابع: الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي أحد الأطراف الداعمة للتنمية في إفريقيا، و الدليل على ذلك مختلف الإتفاقيات التي أقيمت بين الطرفين في شكل شراكة من أجل تحقيق التكامل الإفريقي، و على سبيل المثال إتفاقية لومي ACP : و تشمل الإتحاد الأوروبي و إفريقيا و دول الباسفيك و التي تمّ التوقيع عليها في لومي عاصمة الطوغو، و هناك الشراكة الأورومتوسطية، و الشراكة الإستراتيجية الأوروبية الإفريقية، و التي إنطلقت في مؤتمر قمة أوروبية/إفريقية بالقاهرة في أفريل عام 2000، و صدر عنه إعلان القاهرة.

و بالنسبة للنيباد فقد دعّم الإتحاد الأوروبي منذ البداية و بصفة رسمية في أكتوبر2001 مبادرة النيباد، و هدفها الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة في إفريقيا و ذلك من خلال "إعلان مُشترك مُوقّع مع الممثلين الخمسة الأفارقة، هذا الإعلان يتنبأ بوضع آلية رقابة موجهة بالخصوص على تقوية القدرات و المنشآت التحتية" [2]، و تمثل الدعم في تشجيع التكامل الإقليمي، ونقل الخبرة الأوروبية لافريقيا

و يعتبر الإتحاد الأوروبي بأنّ النيباد هو الذراع التنفيذي للإتحاد الإفريقي، و هي دليل واضح على إلتزام الأفارقة و إرادتهم القوية للخروج من مأزق التخلّف و الفقر و التهميش و للتقدم أيضًا في مجالات السّلم و الإستقرار و الديمقراطية و التنمية بصفة عامّة في القارة.

---

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والمنظمات الإفريقية شبه الإقليمية. [http://www.sis.gos.eg/AR/story.aspix?sid=3844].

[2]**Francisco Granell**, l'union européenne et le nouveau partenariat pour le développement del'afrique(nepad).[http://ec.europa.eu/developement/body/publications/courier194/Fr-028.pdf]. vue le24-02-2015.

و قد أكّد الطرف الأوروبي على إهتمامه لتكثيف أوجه الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و القارة الإفريقية و القائمة على أساس المصلحة المتبادلة، حيث تقع المسؤولية الأولى على الدول الإفريقية لإقامة شروط تنمية إقتصادية و إجتماعية دائمة، و اعتبر أنّ "الدول الإفريقية هي على وشك إكمال خطوة مهمة نحو إنشاء إطار أكثر صلابة و أكثر إنسجامًا من أجل السّلم و الإستقرار، و بأنّ النيباد هي محرّك للتنمية في إفريقيا في طريق تحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي و أنّها بمثابة إطار مركزي و أساس التغيير العميق "[1].

و عبّر باسكال لامي Pascal Lamy عضو في اللجنة الأوروبية مُكلّف بالتجارة عن مسؤوليته في تسهيل إدماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي، و تقوية مشاركتها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

و قد رأى بأنّ: "مساندتنا للإتحاد الإفريقي و النيباد يجب أن يرتكز على الأهداف المُحدّدة من طرف الأفارقة أنفسهم" [2].

و لهذا فقد أعطى الإتحاد الأوروبي أهمية خاصّة لمبادئ "الديمقراطية والتسيير الجيد للأعمال العمومية في الشؤون السياسية و الإقتصادية و في الوقاية من النزاعات، و التي تشكل حجر الأساس لتطبيق بيئة مناسبة للسلم و الإستقرار و التنمية في إفريقيا" [3]

و في هذا الإطار كان المتفق عليه بأنّ الإتحاد الأوروبي سيساهم بعد إتفاق إجتماع كناناسكيس في تطبيق النيباد و ذلك في قطاعات محددة وهي : ترقية السلم و الأمن،تقوية المؤسسات و الحكم، دعم التجارة، الإستثمارات، النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة، تنفيذ تخفيض الدين، زيادة المعارف، ترقية و تحسين التعليم، تحسين الوضعية الصحية و السيدا، زيادة الإنتاجية الفلاحية، تحسين تسيير الموارد المائية، زيادة الفرص الممنوحة من الرقمنة.

---

[1]- بيان مشترك، لقاء رؤساء الدول الإفريقية مع الإتحاد الأوروبي حول المبادرة الإفريقية الجديدية (بروكسل 10أكتوبر2001).
[http://www.el mouradia.dz/arabe/infos/actualité/archives/documents 20% Nepad-Brussels.htm] .vue le 05-10-2010.

[2] - Premier forum des parlementaires africains pour le nepad(Message délivré au nom de Pascal Lamy- _cotonou 07-09-2002.vue le 05-10-2010.

[3] - ------ ,L'UE apporte son soutien au nepad, EL Moudjahid quotidien Algérien, N° 11480.12-13 juillet 2002, p06.

وبالرغم من أنّ الإتحاد الأوروبي لا يعتبر بأنّ النيباد يشكل وسيلة للوصول للموارد المالية أو للوسائل الجديدة للشراكة، إلّا أنّه سيساهم بصفة جماعية مع مانحين آخرين و مع مجموعة الثماني الصناعية G8في المبادرات الموجودة بفضل الموارد الموجودة و المتفق عليها من طرف الإتحاد الأوروبي في مسار برشلونة وذلك عشية مؤتمر مونتيري. و بالنسبة للإتحاد الأوروبي فإنّ أهمية النيباد يتعدى الجانب الإقتصادي أي لا يحدد فقط في مؤشرات الشراكة و التبادل الإقتصادي و الموضّح في السلة الأولى لاتفاقية ماستريخت، فلأهمية النيباد يجب أن تكون أيضًا في مجال الحوار السياسي و الوقاية من النزاعات و إنشاء السلم المحدد في إطار السلة الثانية (السياسة الخارجية و الأمن المشترك – PESC) و السلة الثالثة (العدالة و الشؤون الداخلية).

و بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي و التي هي عضوة في مجموعة الثماني الصناعية G8 ، و التي دعمت بقوة النيباد في شكل إلتزام ثنائي نجد :**المملكة المتحدة** من خلال زيارة وزيرها الأول توني بلير لإفريقيا الشرقية في بداية سنة 2002، **فرنسا** أيضًا من خلال إستقبال رئيسها **جاك شيراك** لقادة النيباد ، كما إهتمت **إيطاليا** بالخصوص لترقية العلاقات التجارية و لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال ، بينما اتجه اهتمام **ألمانيا** للمؤشرات الإقتصادية للشراكة، خاصّة الوصول للأسواق و الإستثمارات الخاصّة.

و حتى بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي و التي لا تعتبر عضوًا في مجموعة الثماني الصناعية، فقد إلتزمت بأهداف رئيسية ونشاطات مرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية.

غير أنّ هذه المواقف لم تترجم إلّا في حدود رمزية بالنظر إلى إحتياجات القارة الإفريقية من المساعدات، "إذ يقتصر ما قدمه الإتحاد الأوروبي لإفريقيا في إطار تعامله مع النيباد على 60 مليون أورو لإقامة صندوق لمشاريع المنشآت التحتية في إفريقيا مقدمة من طرف المجلس الأوروبي، ومبلغ 260 مليون أورو مقدمة من طرف البنك الأوروبي للإستثمارات، موجهة للمياه، الكهرباء، الإتصال، و مشاريع النقل" [1].

[1] - General assembly united nationsK the new partner ship for africa's developement, report of the secretary general 28-09-2006, (D: /iktissade/july 2007 (H) nepad 5.pdf_Adobe_reader

الفصل السادس:

يتطرق الفصل الأخير إلى تقييم إنجازات دبلوماسية النيباد، وتناول كمشروع من بين المشاريع: تكنولوجيا الاتصال من حيث الأهداف والإجراءات، فتقييم الإنجازات، وفي هذا هناك رأيين: الرأي الأول الذي يرى بأن النيباد نجح نسبيا في تحقيق أهدافه، وذلك من خلال بعض الانجازات التي حققها. أما الرأي الثاني فيرى بأن النيباد تجربة فاشلة معتمدا في ذلك على عدة أسباب،كما يتناول الفصل آفاق المبادرة.

المبحث الأول: مشروع تكنولوجيا الاتصال كنموذج من مشروع البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية* أحد المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وقد أسفر سوء هذه البنية وبالأخص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا مع ضعف السياسات والأطر التنظيمية ومع الموارد البشرية المحدودة، عن عدم كفاية سبل الحصول على الهواتف والحواسيب والإنترنت، حيث لا تزال الكثافة الهاتفية الإفريقية دون خط واحد لكل 100 شخص، كما أن تكاليف الخدمة هي جد مرتفعة، ويبلغ متوسط تكلفة التوصيل في إفريقيا 20% من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 9% و1% في بلدان الدخل المرتفع.

وعموما فإن استفادة الدول الإفريقية من تكنولوجيات الاتصال هو ضعيف حيث بينت الإحصائيات أن: " 1 من كل 4 لديه جهاز راديو، 1 من كل 12 لديه جهاز تلفزيون، 1 من كل 33 لديه هاتف ثابت، 1 من 16 لديه جهاز هاتف محمول و 1 من كل 80 يستطيع استخدام الكمبيوتر، 1 من كل 70 يستطيع استخدام الانترنت و 1 من كل 360 لديه القدرة على شراء جهاز تليفزيون" [1]. وهي إحصاءات لعدد سكان إفريقيا عام 2003 والبالغ عددهم 841 مليون نسمة.

*- تشتمل البنى التحتية على الطرق والطرق العامة والمطارات و الموانئ البحرية والسكك الحديدية والمجاري المائية ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية.

[1]أدم ليشان ، تقدم موضوعات تمويل التكنولوجيا في الدول الإفريقية جنوب الصحراء.-
[http. //www choike.org/ documentos/ arab- brief-lishan.doc]. 26/09/2010.

وبالرغم من أن الكثير من البلدان في إفريقيا قد بدأت في إصلاح سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أن تلك الجهود ستكون تكاليفها عالية بسبب "الحاجة إلى المصادر اللازمة لبناء بنية أساسية في هذه المجالات، إضافة للحاجة إلى تنمية مهارات تلك البنية للمحافظة على عمل تلك التكنولوجيا وتحسين الخدمات وزيادة التعليم للاستفادة من محتوى هذه الخدمات"[1].

ولعبت المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف كأجهزة الأمم المتحدة دورا هاما في تطوير ونشر تلك المعلومات في القارة وعلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة. وكانت مسألة تخفيض الهوة الرقمية هي من بين أولوياتها حيث ذكرت في "إعلان الألفية وذلك في قرارها A/RES/55/2 في 08-09-2000وفي العديد من القمم منها: القمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي أقيم **بجنيف** في 10-12 ديسمبر 2003، وفي التقرير السنوي حول نشاط المنظمة لعام 2004"[2].

وقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن الدول والمؤسسات التي لا تواكب آخر التطورات في شبكات الاتصالات الحديثة لا يمكنها الاندماج في الاقتصاد العالمي الحديث، ولا تستطيع تحسين مصالحها وجودة إنتاجياتها وتخفيض أسعارها. وقام البرنامج باتخاذ إجراءات والعمل وفق إستراتيجية للتحسيس حول تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كوسيلة للدخول إلى المعرفة وترقيتها وإيجاد حلول للمشاكل التكنولوجية.

"والنيباد لا يخرج عن هذه التطبيقات لأن لديه نفس اليقين بأن هناك فارق رقمي بين دول الشمال وإفريقيا، وهذا الفارق يجب أن يملئ لأن تنمية إفريقيا مرتبطة به" [3]، لهذا تتبع النيباد عدد من الأهداف، أهمها:

---

[1]- أدم ليشان ،مرجع سبق ذكره.

[2]- Dominique Mweze. Chirhulwire NKingi, « Le Nepad et sa politique relative aux nouvelles technologies de l'information et de la communication »[http,//classiques. upac.ca/ collection-sciences- developpement/Mweze-chirhulwire-nkingi/Nepad-et politique- des N.Tic/ Nepad- et-pol-NTic.doc] 26-09-2010.

[3]- Ibid.

- "مضاعفة الكثافة الهاتفية إلى خطين لكل 100 شخص ابتداءا من سنة 2005 مع إيجاد مستوى نفاذ ملائم للأسر المعيشية.

- تخفيض تكلفة الخدمة وتحسين إمكانية التعويل عليها (موثوقية الخدمات).

- تحقيق الاستعداد الإلكتروني بالنسبة لجميع بلدان إفريقيا.

- تكوين مجموعة من الشباب والطلبة الماهرين في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

- استحداث برمجيات ذات محتوى محلي تستند بوجه خاص إلى التراث الثقافي لإفريقيا"[1].

كما يسعى إلى زيادة من لهم "حق الحصول على جهاز راديو إلى 100% وجهاز تليفزيون بنسبة 25% والهاتف بنسبة 10% والهاتف المحمول بنسبة 25% والكمبيوتر والإنترنت بنسبة 5% "[2].

وعليه إزالة الفقر وزيادة معدل النمو لتحقيق بعض أهداف الألفية للتنمية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتخذ النيباد مجموعة من الإجراءات:

- "التعاون مع الوكالات الإقليمية مثل: الاتحاد الإفريقي للاتصالات ومنظمة توصيل إفريقيا (Africa connection)لوضع سياسات وتشريعات نموذجية لإصلاح الاتصالات وبروتوكولات ومقاييس لتقدير الاستعداد الالكتروني.

- التعاون مع الوكالات الإقليمية لبناء القدرات التنظيمية.

- إنشاء شبكة من المؤسسات التدريبية والبحثية لبناء قوة عاملة مرتفعة المستوى.

- تشجيع وتسريع المشاريع القائمة لوصل المدارس ومراكز الشباب.

- التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا والمبادرات المتعددة الأطراف (فريق المهام المعني بالفرص الرقمية لمجموعة البلدان الثمانية،

[1] - Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op.cit, pp. 39,40.

[2]- آدم ليشان، مرجع سبق ذكره.

وفريق المهام التابع للأمم المتحدة)، والجهات المانحة الثنائية لإنشاء آليات تمويل لتخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها القطاع وتقليلها"[1].

ولقد بينت الإحصائيات أن الدول الإفريقية تحتاج إلى ما بين " 400-600 مليون دولار كتمويل إضافي وذلك لزيادة قدرة الفقراء للوصول إلى التكنولوجيا، سواء من خلال الوسائل التقليدية أو الحديثة، ولتشييد بنية أساسية وتنمية القدرات البشرية، إضافة لتقوية السياسات وخلق أطر عامة مؤسسية لتطبيق مجال تكنولوجيا المعلومات، من أجل تحقيق أهداف أجندة الألفية من أجل التنمية"[2].

ولمواجهة نقص التعبئة والتمويل جاء اقتراح ما يسمى بـ (صندوق التضامن الرقمي) والذي دعا إليه الرئيس السنغالي **عبد الله واد**، وهو صندوق يهدف إلى:

- "دعم تنمية البنية الأساسية والمصادر البشرية بهدف تحقيق مشروعات تركز على تنمية المجتمع والتنوع الثقافي ومشروعات أخرى محلية.
- التركيز على قطاعات المرأة ويستخدم استراتيجيات القروض الصغيرة.
- السعي إلى تلبية بعض الاحتياجات وخلق فرص عمل جديدة وأسواق جديدة على المدى البعيد.

ولقد تم تأسيس الصندوق بشكل قانوني في جنيف، ويسعى إلى الحصول على تمويل من المدن والسلطات المحلية ووصل رأس ماله إلى نحو 5 ملايين يورو"[3]. إلا أنه هناك بعض الغموض حول الجهات التي يجب أن تذهب إليها المخصصات المالية واستراتيجيات توزيع صناديق التمويل وكذا عدم الوضوح بخصوص الجماعات المانحة بحد ذاتها.

ولأن تكنولوجيات الإعلام والاتصال (أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام التقليدية) هي هامة من "حيث أنها تتجاوز الأماكن واللغات والثقافات، كما يتوقع بأن تساهم في تحرير سريع في قطاعات مختلفة وتقوية المقاربات

[1] - Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op.cit, p40.

[2] - آدم ليشان، مرجع سبق ذكره.

[3] - نفس المرجع .

المشاركاتية للتنمية"[1]، فإن الاستخدام المكثف لها يمكن أن يجلب للقارة فوائد غير مسبوقة وكثيرة:

- "تهيئة قوة دافعة لعملية الديمقراطية والحكم الرشيد.

- تسهيل عملية دمج إفريقيا في مجتمع المعلومات الجديد وذلك باستخدام تنوعها الثقافي كوسيلة لذلك.

- يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تكون وسائل مساعدة لسلسلة واسعة من التطبيقات مثل: الاستشعار عن بعد،التخطيط البيئي والزراعي الخاص بالبنى التحتية.

- إن الأوجه التكميلية الموجودة حاليا يمكن استخدامها بصورة افضل لتوفير التدريب الذي يسمح بتخريج عدد كبير من المهنيين في استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

- في قطاع الأبحاث يمكن وضع برامج إفريقية، علاوة على برامج التبادل التكنولوجي القادرة على تلبية الاحتياجات المحددة للقارة مع اعتبار خاص لمكافحة الامية.

- يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتحديد و استغلالالفرص للتجارة و الاستثمار و التمويل.

- يمكن استخدامها لوضع برامج إقليمية للتعليم عن بعد والتعليم الصحي لتحسين الوضع في قطاعات الصحة والتعليم .

- في إدارة النزاعات ومكافحة الأمراض الوبائية، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستساعد في تنظيم آلية فعالة للإنذار المبكر، وذلك عن طريق توفير الوسائل الخاصة بالرصد المستمر لنقاط التوتر"[2].

ولقد شهدت افريقيا مؤخرا تحسنا ملحوظا في مجال الهاتف النقال واستخدام الانترنت - من الفترة ما بين سنة 2005-2010 والتي كانت متوافقة مع الموجة

[1]- Sethunya Tshepho Mphinyane, Nepad-and the digital divide, Africa development, Nos.1et2,2005,p154.

[2] - Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, op. cit. pp.37,38.

الثانية للثورة الرقمية الافريقية – وهذا بفضل استخدام ما يسمى بالألياف البصرية، والتي ساهمت في زيادة قدرة نقل البيانات وتخفيض وقت وكلفة النقل، فعلى سبيل المثال كان "مقدمي خدمات الانترنت قبل فترة الألياف البصرية مرتبطين بالاتصال عبر الأقمار الصناعية بكلفة شهرية قدرها: 2300 دولار للاتصال وذلك لايصال قاعدة البيانات ، و مع الألياف البصرية لديهم نفس الخدمة ولكن بأقل من 100 دولار"[1].

ولقد تضاعفت قدرة الانترنت في افريقيا 3 مرات على مدى الثلاث سنوات الأخيرة، كما ارتفع عدد المستخدمين بسرعة 07 مرات في المتوسط عن باقي العالم.

واعتبرت كينيا الدولة التي سجلت فيها أقوى استخدام للانترنت في افريقيا، وتؤكد لجنة الاتصالات أن عدد المستعملين "قد ارتفع من 200.000 مستعمل سنة 2000 إلى أكثر من 19.6 مليون مستعمل نهاية سنة 2013، أما بالنسبة للهاتف النقال فقد ارتفع استخدامه في كافة القارة من 1% سنة 2000 إلى 54% سنة 2012"[2].

وحسب **جوال ماشاريا Joel Macharia** فإن البنية التحتية للهاتف النقال قد أصبحت ضرورية مثلها مثل المنشآت الخاصة بالطرق والطاقة في الاقتصاديات الوطنية. كما تسهل شبكات المحمول في بعض الدول الإفريقية المعاملات المالية الخاصة بالشركات البنكية الصغيرة.

وعلى الرغم من هذه الأرقام، إلا أن إفريقيا مازالت متخلفة إذ أن نسبة استخدام الأنترنت في القارة على سبيل المثال هي النسبة الأدنى في العالم بلغت 15% في سنة 2012، وهذا نتيجة وجود عراقيل عديدة من أهمها احتكار الدولة لمجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا ما يوضحه **أرتورقولد ستاك ArthurGold Stuck** حيث يرى بأن: "الحكومات الإفريقية لم تسمح بخلق بيئة مواتية وذلك من خلال سن تشريعات مناسبة و تبقى هي المستثمر الأساسي في شبكة الألياف البصرية في ظل غياب الدعم

[1] - Joel Macharia, l'accés à internet n'est plus un luxe.
[www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/l'accés-à-internet-n'est-plus-un-luxe]. Avril2014, p18.

[2]-Ibid .

المالي الخاص،..."[1].وبصفة عامة فإن الحكومات الافريقية هي التي تؤخر تبني القوانين المتعلقة بتطوير وتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال

المبحث الثاني: إنجازات، تحديات وآفاق النيباد

استطاعت مبادرة النيباد بعد مرور بضع سنوات من تحقيق بعض التطورات، إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة أصبحت تشكل عائقا أمام نجاحها.

1 - الإنجازات:

عرفت مبادرة النيباد بعد 4 سنوات من نشأتها تحقيق بعض الانجازات على المستوى السياسي والاقتصادي وفي مجالات أخرى.

على **المستوى السياسي** وفي مجال تسوية النزاعات، أصبحت إفريقيا قادرة بفاعلية أكثر على الوقاية من النزاعات وحلها، وكمثال على ذلك:"ما حدث في كوت ديفوار، ليبيريا، سيراليون، جزر القمر، مدغشقر، إثيوبيا، إريتريا، السودان، الصومال" [2]. وذلك من خلال الاتحاد الإفريقي وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول المتقدمة.

وفي مجال الديمقراطية فقد تبنت إفريقيا وطبقت "معايير الديمقراطية والسياسة الاقتصادية والمؤسساتية وحماية حقوق الإنسان في كل بلد إفريقي، وأنشأت آلية مراجعة النظراء"[3]، حيث انضمت العديد من الدول للآلية من خلال لجان عمل مكونة من شخصيات بارزة مستقلة (من القطاع الخاص، الإعلام، الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة مع الحكومات)، ودورها هو تقييم مدى احترام حقوق الإنسان، وقد تم تقييم لأربع حالات هي: كينيا، رواندا، غانا، موريشيوس.

على **المستوى الاقتصادي** فقد كانت هناك مبادرات مثل صندوق تحسين مناخ الاستثمارات من أجل إفريقيا لتشجيع الحكومات على ترسيخ الإصلاحات المؤسساتية من أجل دعم تنمية القطاع الخاص، وبفضل كل هذه التحسينات والجهود ارتفع النمو الاقتصادي من "3% إلى أكثر من 5% في كل القارة.

---

[1] - Ibid

[2] - حسن وداعة الله الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] - نفسالمرجع ، ص 128.

إضافة إلى أن الدول الإفريقية قد عرفت نمو اقتصادي ايجابي للناتج الداخلي الخام وصل في الموزمبيق إلى 10% في النصف الأول من سنة 2006"[1].

كما وافق صندوق النقد الدولي على إلغاء الديون بحوالي " 2,6 بليون لـ14 دولة إفريقية في ديسمبر 2005، وحوالي 225 مليون لدولة الكاميرون في ماي 2006 "[2].

كما قد تم تحقيق إنجازات في مجالات كالبنية الأساسية وتكنولوجيا الاتصال:

بالنسبة لمجال **البنية الأساسية** فقد كانت هناك مشروعات قصيرة المدى ذات طابع إقليمي ومن ضمنها مبادرة دول حوض النيل والتي تشمل مشروعات زراعية، ري، وإدارة متكاملة للمياه.

وحصلت دول حوض النيل في إطار النيباد على " 140 مليون دولار لإعداد هذه المشروعات من عدة جهات هي: البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي والدول المتقدمة، إضافة لمشروعات في إطار التجمعات الإقليمية الاقتصادية ومنها: مشروع الأمصال (كومبيل)، ومشروع الكابل البحري لمنطقة شرق إفريقيا. إضافة لمشروعات سكك حديدية بين مصر والسودان وإثيوبيا، ومشروعات طرق برية، ومشروع سد أنجا بالكونغو، ومشروعات لمحطات الكهرباء"[3].

وتم إنشاء "كابل Eassy، 9900كم من تانزيني M.Tunzini في إفريقيا (جنوب إفريقيا) حتى ميناء السودان، وقدر ثمن المشروع بـ:300 مليون دولار أمريكي"[4].

وفي مجال **تكنولوجيا المعلومات** ، فقد تم إنشاء "صندوق النجدة الرقمية، والذي تسهم فيه دول إفريقية ودول صناعية، وتم إنشاء نظام تدريبي في 120 مدرسة في عشرين دولة"[5]. وتم إطلاق مبادرة e-école للنيباد، ومشروع ديمو Démo والذي تم تطبيقه في الدول الآتية:

- " أوغندا، 18 جويلية 2005، بثانوية بوغو لامبيا Bugulumby .

---

[1] - Firmino Mucavele, Les Ministres signent le protocole relatif au réseau du Nepad sur l'infrastructure des TIC à large bande, Nepad dialogue, N°17 ; octobre- Novembre 2006, P09-11.

[2] - General Assembly, United Nations, op.cit, p 04-14.

[3]- حسن وداعة الله الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 128،129.

[4]- Firmino Mucavele, Op.cit.

[5]- حسن وداعة الله الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 129.

- غانا، 25 جويلية 2005، بثانوية دولا D`ola من أجل الفتيات الشابات.
- ليزوتو،25 أوت 2005 بثانوية ليزوتو Lesotho .
- كينيا، 27 سبتمبر 2005 بثانوية ديزيولو D'isiolo من أجل الفتيات الشابات"[1].

بالنسبة لمشروع e-école للنيباد المدار من طرف اللجنة الإفريقية e-Afrique ، فيركز على "تعبئة الشباب الأفارقة الذين لديهم كفاءات ومعارف ضرورية، للسماح لهم بالمنافسة في مجتمع المعلومة والاقتصاد العالمي"[2].

فمشروع هذه المدارس تركز على تنمية إستراتيجية تسمح لكل المدارس الإفريقية بالحصول على تكنولوجيات الاتصال والإعلام على فترة 10 سنوات.

إضافة لمباشرة النيباد العمل في مشروعين بأنغولا، الأول يسعى لتقوية قدرات الموارد البشرية في قطاع الصحة، أما المشروع الثاني فيتعلق بالتكوين وتطوير الأساتذة، والذي استفاد بدعم قوي من طرف اليونيسكو.

وفي مجال التكوين عن بعد، فقد قامت مبادرة النيباد بالشراكة مع مؤسسات التكوين عن بعد مثل: "جامعة جنوب إفريقيا (UNISA)، الجامعة الإفريقية الافتراضية (UAV)والجامعة النيجيرية الوطنية المفتوحة، ومع وكالات أخرى للتنمية، وذلك في سبيل المساهمة في تحقيق هذا الهدف"[3].

وفي نهاية عام 2008 تم الانطلاق في تنفيذ مشاريع منها:

- "أنبوب غاز بطول 600 كلم في إفريقيا الغربية من لاجوس بالبنين، لومي بالطوغو وايفاسو بغانا.
- مشروع الاتصال الدولي للشبكات الكهربائية بين البنين، نيجيريا، والطوغو، بين جنوب إفريقيا، الموزمبيق وسويزلاند.

---

[1]-Firmino Mucavele, Directeur du Nepad signal un progression dans la transition du concept à l'action, Nepaddialogue, N°14 ; Mars- Avril 2006, P03.

[2]- Firmino Mucavele, Encore trois pays s'engagent dans le projet des e- écoles du Nepad,op.cit, p12.

[3] - Firmino Mucavele, « L'engagement du Nepad à assurer l'éducation dans le continent »,Nepad dialogue, N°13, Octobre-Novembre,2006, p09-11.

- مشروع للسلك الكهربائي من القاهرة بمصر إلى كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مرورا بالخرطوم بالسودان وكيسانغابي بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

- مشروع للطريق السيار عبر الدول الساحلية مرورا بطرابلس، تونس، الجزائر، الرباط، مونروفيا، أبيدجان، لبلوغ لاغوس عبر دول الساحل مرورا بالنجامينا إلى داكار عن طريق نيامي وباماكو. [بالنسبة للطريق السيار الرابط بين الجزائر ولاغوس بنيجريا، فمن المقرر استكماله نهاية سنة 2014].

- مشاريع التكنولوجيات الحديثة للإعلام (TIC) عن طريق إنشاء كابل تحت البحر من جنوب إفريقيا إلى السودان يبلغ 10.000 كم. (الكابل يصنع في مابوتو بالموزمبيق).

- تقوية التعليم عن بعد في 16 دولة إفريقية"[1].

كما شهد النمو الاقتصادي لإفريقيا منذ فترة تنفيذ النيباد من سنة 2000-2009 تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة على تأسيسه 1990-1999،حيث" تجاوزت نسبة النمو العام المتوسط للناتج الحقيقي في إفريقيا من 2,7‰ في الفترة الممتدة بين 1990 و1999 إلى 5‰ في الفترة ما بين 2000 و2009 "[2].

وبدوره شهد الميدان الزراعي تحسنا بفضل برنامج الاندماج من أجل تنمية الزراعة في إفريقيا أو البرنامج الإفريقي للتنمية الزراعية الشاملة (CAADP)، "هذا البرنامج الذي انطلق عام 2003، وأصبح نقطة مرجعية وإطار عمل في الزراعة والأغذية في إفريقيا، وانخرط فيه إلى حد الآن 40 بلدا، ووضع حوالي 28 بلدا خططا استثمارية مفصلة له، فيما نضم 20 بلدا اجتماعات الأعمال لتعبئة الموارد حققت من خلاله العديد من الدول قفزة معتبرة من حيث الكمية والتنوع في سلتها

[1]- Kilosho Barthélemy, Afrique,Le Nepad, 7ans après, reste un coup d'epée dans l'eau ? [http://www.agoravox. fr/ tribune –libre/article/afrique - le Nepad- 7ans_ après- reste 55560]. 05 Mai 2009.

[2] - Conférence des Nations Unies sur le commerce et le developpement, 23 Avril2012, Le nouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique, résultats et Difficultés et le rôle de la Cnuced. Note du secrétariat de la Cnuced .
[http://unctad.org/meetings/fr/sessional.documents/tdbex55d3_fr.pdf23-04-2012].

الغذائية"[1].حيث وصلت " 08 دول إلى تحقيق الأهداف المتوقعة من البرنامج، كما توصلت 09 دول لتسجيل نسبة نمو عام متوسط للإنتاج الزراعي بلغ 6‰ على الأقل، ويطلب من الدول الموقعة على البرنامج زيادة الإنفاق على الزراعة بنسبة 10‰ على الأقل من ميزانيتها الوطنية" [2]. وقد وقعت 27 دولة حتى الآن على الاتفاقيات الملزمة لحكوماتها بتخصيص نسبة 10‰ المستهدفة.

كما ارتفع الدعم العام للتنمية APD نحو إفريقيا من" 21,4 مليار دولار في 2002 إلى 47,9 مليار دولار في سنة 2010، بينما مرت التدفقات الثنائية الآتية من أعضاء لجنة المساعدة للتنمية CAD لمنظمة الشراكة والتنمية الاقتصادية OCDE في نفس الفترة، من 13,4 مليار دولار إلى 29,3 مليار دولار" [3]. رغم هذا تبقى المساعدات الحالية للجنة نحو إفريقيا قليلة مقارنة بالالتزامات المأخوذة.

كما سمح النيباد بإحداث تطور في ميدان **الحكم الاقتصادي والسياسي** وهذا حسب التوقعات الاقتصادية لإفريقيا 2011،حيث شهد المناخ الاقتصادي للعديد من دول المنطقة تحسنا خاصة في ميادين كالإصلاح الجبائي،الوصول إلى القروض أو تنفيذ العقود .وفي مجال الحكم السياسي،سجلت تطورات واضحة خاصة في المسارات الانتخابية كمثال:"أقيمت انتخابات سلمية في 20 دولة في سنة 2011 مقابل 13 دولة في عام 2010"[4].

كما ساهمت آلية مراجعة النظراء المتبناة من طرف قادة دول وحكومات لجنة تنفيذ النيباد في إحداث تحسينات مؤخرا، قدمت في ميدان الحكم الاقتصادي والسياسي في المنطقة المراد إحداث فيها تجديد في المقاييس المتبناة من طرف الحكومات. وتعد هذه الآلية أحد أنجح برامج هيئة النيباد في تشجيع عملية الديمقراطية بين الدول الأعضاء،حيث انضمت 33 دولة إلى المراجعة وأتمت 14 دولة منها العملية في مراحل مختلفة ،وذلك لتطبيق التعليمات التي انبثقت من المراجعة.

---

[1]- توفيق بوقاعدة، إفريقيا تقيم برنامجها لدعم سلة غذائها 29-03-2014،[http://M.xidev.net/me…]

[2] -Conférence des Nations Unies sur le commerce et le developpement ,op.cit.

[3] - - Ibid.

[4] - Ibid.

وقد اعتبر المدير التنفيذي للنيباد الدكتور **ابراهيم مایاكي** أنالنيباد قد حقق تقدما ملموسا من خلال التعبئة الفعلية للموارد المتاحة لانجاز برامج إنمائية عبر القارة،وأوضح خلال الاجتماع التحضيري 44 للجنة إدارة النيباد في أديس أبابا أن من بين تلك الانجازات" تعبئة 130 ألف يورو من الدعم الايرلندي وتوظيفها ليوم الأمن الغذائي 2012 المقرر تنظيمه في أكتوبر2012"[1].

وكشف النيباد في بيان له" أنه قام أيضا وبدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الإفريقية لبناء القدرات بتعبئة 137 ألف دولار أمريكي دعما لمبادرة تنمية جنوب السودان"[2].

ولاحظ البيان كذلك أن "النيباد استخدم بشكل عقلاني مبلغ 300 ألف دولار أمريكي الممنوحة من النرويج في دعم برنامج النيباد للإدارة المستدامة للمياه والزراعة والتغير المناخي"[3]،ونبه المدير التنفيذي للنيباد مع ذلك إلى أن الاعتماد المفرط على المانحين الخارجيين قد يخنق تنمية المؤسسة نظرا للأزمة الاقتصادية التي تواجهها أوروبا وأمريكا.

2 - <u>التحديات</u>:

بعد ثلاث سنوات من تأسيس النيباد، اجتمع الرؤساء الخمسة المبادرين في جوهانسبوغ (جنوب إفريقيا) في 22-10-2004 من أجل تقديم تقييم لعمل هذه المؤسسة، فأعلن الرئيس النيجيري **أوباسانجو** بأن "الوعود التي كانت في كناناسكيس (كندا) إلى إيفيان (فرنسا) وفي سيسايد (Seaside) بـ الو.م.أ، لم يتم متابعتها بطريقة نشطة وفعالة"[4].

---

[1]- أخبار العالم – أخبار إفريقيا، <u>المدير التنفيذي للنيباد يبرز الإنجازات المحققة</u>. [http://suna-sd.net/suna/show news/krboexufj-dvyHGoi1meocgdfr1fube11rnyAixu0Dg].

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- Salah Mouhoubi, op.cit, p 163.

كما صرح الرئيس السنغالي **عبد الله واد** بأن: "النيباد ليست إلا فكرة أو حلم، قليل هي الانجازات الملموسة التي حققها هذا البرنامج، أنا محبط جدا من ذلك، ليس هناك في الواقع أي مشروع أنجز"[1].

ورأى المراقبون للشؤون الإفريقية بأن "النيباد تعتمد على المؤتمرات وكل ما شابهها من الدبلوماسية الناعمة، كما أنها لا تمتلك رؤية واضحة عن كيفية إدارة المشكلات بفعالية، وأكبر دليل على عدم فاعلية النيباد، ما أشار إليه البنك الدولي وهو من ضمن 63 مشروعا استثماريا خططت لها المنظمة، بدأ تنفيذ سبعة (07) مشاريع فقط، ومن ضمن ثمانية عشر (18) مشروعا إنشائيا، ثم تنفيذ ستة (06) مشاريع فقط"[2].

ولقد عبر وزير خارجية السنغال **تيديان جادو Tidian Jadoo** عن هذا في قوله:"على امتداد ثلاث سنوات ونحن نسمع عن رؤية النيباد، إلا أنك لا تستطيع أن تأكل هذه الرؤية!! نحن نريد الآن أن نرى ثلاث أولويات للنيباد، الأولى التنفيذ والثانية التنفيذ والثالثة التنفيذ، لقد وصلنا إلى وضع حساس، صرنا فيه بحاجة إلى الخروج من نطاق النظريات والتساؤلات إلى نطاق المشروعات"[3].

وحسب **ألن كوتمان Alain Gouttman**الخبير الاقتصادي "إن النتيجة الجديدة التي ينتظرها الأفارقة من النيباد عبر عنها تدني الإنتاج الزراعي بسب دعم الدول الغربية لمنتجاتها، ورفع الدعم بالمقابل عن منتجات الدول الإفريقية، وهذا بسبب إسناد المشاريع للشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها سوى إستراتيجية الربح"[4].

ولأن النيباد يهدف إلى مواءمة السوق الإفريقي، والانسجام مع المعطيات الاقتصادية الجديدة التي تفرضها العولمة، طرحت عدة أسئلة منها حول مفهوم الشراكة الذي يقتضي وجود طرفين متساويين في القوة الاقتصادية.

---

[1]- عبد السلام الطيف عمارة، قانون التنمية الدولي ومقتضيات العولمة في إفريقيا ، (الندوة الدولية حول إفريقيا: الحاضر وآفاق المستقبل).[http://www.startimes.com]

[2] -نفس المرجع، ص266.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي،التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره،ص266.

[4]- عبد السلام الطيف عمارة، قانون التنمية الدولي ومقتضيات العولمة في إفريقيا،مرجع سبق ذكره.

وعليه: "- ما هي المساعدة الاقتصادية التي يمكن أن تقدمها الدول الإفريقية باعتبارها دول ضعيفة وفقيرة إلى دول غنية ومتقدمة؟ وهل يمكن لدول قد استعمرت القارة أن تكون سخية إلى هذا الحد؟"[1].

هذه الأسئلة يجيب عليها **ألن كوتمانAlain Gouttman**، حيث يقول:

"إن أحداث 11 سبتمبر أدخلت العالم في عصر جديد، في هذا العالم الجديد لا يوجد فيه مكان للرحمة ولا للمساعدة ولا الشعور المرهف.

ولذلك فإن المساعدات العالمية والاقتصادية التي يزمع الغرب واليابان تقديمها لإفريقيا في إطار النيباد، ليست إلا لهدف أساسي وهو تأمين القارة من أجل ضمان مصالحهم الخاصة.

إن النيباد أنشئ في مقابل الحصول على ضمانات أمنية ليس غير، والدليل على ذلك قلة المساعدات الممنوحة لإفريقيا في إطار النيباد، والتي لا تلبي حتى نسبة ضعيفة من احتياجاتها ومتطلباتها للخروج من الفقر.

وعليه التشكيك في الإرادة الحقيقية للدول المتطورة لمساعدة القارة لتبقى مسألة التمويل من أحد أهم التحديات التي تواجه المبادرة.

أضف لذلك أن نسبة الاستثمارات الخاصة التي تقوم عليها الشراكة، لم يوجه من مجملها إلى إفريقيا إلا بنسبة 5,1 % من حجم استثماراتهم العالمية سنة 2002، وهو ما أسفر عن عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية في القارة" [2].

---

[1]- نفسالمرجع.

[2]- عبد السلام الطيف عمارة، قانون التنمية الدولي ومقتضيات العولمة في إفريقيا،مرجع سبق ذكره.

في هذا الإطار، هناك من رأى بأن" النيباد قد ارتكب خطأ بالاعتقاد بأن الأفارقة يستطيعون الالتزام في شراكة مع الغرب وباقي العالم المتقدم، وبأن كل الشركاء هم متساوون وبالتالي بإمكانهم تغيير مستقبل الشراكة بطريقة متساوية" [1].

وأحد أكثر الانتقادات الموجهة للنيباد هي كونها طموحة جدا، حيث أن الرغبة في الوصول إلى تحقيق نمو عام للناتج الداخلي الخام بأكثر من 7% خلال 15 سنة المقبلة، وتخفيض النصف من نسبة الفقر، وضمان التمدرس لكل الأطفال بحلول عام 2015، هي كلها أهداف غير واقعية، وقد وصف توماس موش Thomas Mosh هذه الأهداف باللاواقعية ومتعذر بلوغها.

أضف لذلك أخذ النخبة الإفريقية أجندة غير منطقية، منحدرة من مؤسسات بروتن وودز والأمم المتحدة، والاعتماد على وصفات نيوليبيرالية هرمة وهي: "التفتح على الأسواق العالمية، الاندماج في النظام الشامل، الرقابة الصارمة للنفقات العامة، الاندماج الجهوي"[2].

إذن برنامج النيباد هو وسيلة لإدخال إفريقيا في نفس النمط الاقتصادي الليبرالي الجديد، والذي سيحول القارة إلى سوق موسع مفتوح، بينما لا تمتلك الشروط الضرورية للدخول في هذا النمط من الليبرالية المعولمة، ولا ضمان لنفوذ منتجاتها في الأسواق.

وما هو أخطر هو أن الشعب الإفريقي ليس معني بالخطة، لأنه لم يستشر ولم يشارك في عملها.

وخلص **ميلود شنوفي Miloud chennoufi** إلى أن "النيباد هو ليس مبادرة مستقلة لإفريقيا موجهة نحو إراحة شعوب القارة، ولكنه مرتبط بالدول الصناعية ونواياها"[3].

---

[1] - Barney karuuombe, « Le Nepad, un partenariat entre un cavalier et son cheval ? » Le Nepad face à ses défis, Alternatives àla mondialisation néo- libérale [http://www.libérationAfrique.org/IMG/PDF/nepad neolob-French.Pdf].

[2]- Julian Vlassenbroek, Les faiblesses potentielles, [http://www.mémoireonline.Com06/06/164-nepad- conditionnalité- intériorisée. Htm].

[3]- Georges Riffault, U.A. l'Union Africaine, [http : //pères- blancs.of.fr/ foi jus 38. Htm].

إضافة إلى أنه لا يأخذ بعين الاعتبار " التنوع الموجود في القارة الإفريقية، على المستوى التاريخي، الثقافي والاجتماعي، وتنوع الاتجاهات بين الدول الأساسية لشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء"[1].

وحتى الاقتصاديين الليبراليين الجدد اعترفوا بأن " واحدة من أهم نقائص مخطط النيباد هي كونها جد تقليدية في تفكيرها، إذ لم توضح الفشل المتكرر للتنمية"[2].

وحسب **كانلي أمووا Kunle Amouwe** فإن " أحد الفجوات الأساسية للنيباد هو عدم قدرتها ورفضها تفسير تخلف إفريقيا كنتيجة للاستعمار والإمبريالية، وكذلك كنتيجة للسياسات السيئة للقادة الأفارقة"[3].

أضف لهذا " قلة وسائل الالتزام الحقيقية لإخضاع الدول الأعضاء لاحترام القواعد التي وضعوها هو إشكالية فعلية للمبادرة وأحد أسباب فشلها " [4]. هذا المستوى النظري، أما على المستوى التطبيقي، فهناك تناقض في خطابات القادة الأفارقة،فعندما يتوجهون إلى نظرائهم يتحدثون عن الوحدة والتضامن، بينما الاتفاقيات المبرمة والقرارات التي يتخذونها تهدد النشاط المشترك.

ولعل من بين أهم الأسباب التي تفسر بطئ التقدم في متابعة الأهداف العامة للنيباد: انعدام المورد البشري والمالي والمشاركة غير الكافية للفواعل الهامة على المستوى المحلي، ناهيك عن ضعف المنشآت التحتية وعدم وجود معايير قابلة للقياس والرصد والتقييم (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا 2007) ومشاكل التنسيق بين سكرتارية النيباد والتجمعات الاقتصادية الجهوية.

---

[1]- Azzouz Kerdoun. « Gouvernance et développement durable pour l'Afrique, l'initiative du nepad, une solution ? Le quotidien d'oran,N°3111, 22-03-2005 ,p07.

[2] - Julian Vlassenbroek, op.cit.

[3] - Jam Taylor, La politique sud- Afrique et le Nepad(le lancement à Abuja le 23 octobre 2001 du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (Nepad) [http://www.politiqueafricaine.Com/numéros/PDF/ conjonctures. /091120. PDF [120 conjonctures.IAN Tayl. La politique sud- Afrique et le Nepad] .

[4] - Julian Vlassenbroek, op.cit.

3 -الآفـــــاق:

حسب تقديرات برنامج النيباد، إفريقيا بحاجة كل سنة إلى حوالي 64 مليار دولار إضافي، وذلك للوصول إلى نسبة نمو سنوي يصل إلى 7%، وإلى تخفيض نصف عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بحلول عام 2015.

ويتوقع مؤيدو النيباد بأن القيمة ستتحقق في إفريقيا، بفضل ارتفاع الصادرات والاستثمارات الأجنبية، بينما يتوقع بعض القادة الأفارقة الحصول على 10 إلى 12 مليار دولار كمساعدة إضافية للسنة.

في هذا الإطار أشار الرئيس **تابومبيكي** إلى أنه"من أجل أن يكون للبرنامج الإفريقي للنيباد حظ حقيقي للنجاح، من المهم أن يتم إنشاء نظام تجاري أكثر عدلا، بدلا من إعادة تعريف نظام المساعدة"[1].

كذلك هي بحاجة إلى:

- " دعم مالي لضمان فعاليتها وبالتالي نجاحها.
- بحاجة إلى خطة مارشال لإعطائها كل فرص النجاحات للاندماج في المجتمع الدولي.

وهذه الخطة يجب أن ترتكز على ثلاثة أعمدة أساسية هي:

مسح الدين لكل الدول الإفريقية، وزيادة المساعدة العامة للتنمية وفرضها على المؤسسات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي والمؤسسات الخاصة للأمم المتحدة"[2].

حيث أنه بدون التعبئة الدولية، لن تستطيع إفريقيا الخروج من مأزق التخلف والتهميش.

واعتبر الرئيس الجزائري السيد **عبد العزيز بوتفليقة** إلى أن المساعدات يجب أن تكون كبيرة وموجهة نحو أولويات النيباد حيث قال :

"إننا مطالبون بمواصلة الدفاع في أي مكان وزمان على التصور الذي لدينا عن المساعدة على التنمية، والتي لا نريدها فقط كبيرة في الحجم، وإنما كذلك متجددة التصور

[1]- Afrique relance, ONU, op.cit.

[2] - Salah Mouhoubi, op,cit, p180.

بشكل يجعلها أكثر وضوحا وأكثر فعالية، وبخاصة موجهة بنجاعة نحو الأولويات التي حددتها مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)"[1].

وعليه فعلى المجتمعات الإفريقية إنجاز الاستثمارات المشتركة الضرورية للنمو، وإصلاح السياسات، حيث تشير الدراسات المتمحورة حول إفريقيا إلى أن النمو والتنمية المستدامة هما مرتبطان بـ: بيئة مؤسساتية وسياسة مستقرة، وبأن النزاعات الداخلية والحروب لها تأثيرات على التحسينات الاقتصادية، وعلى السلوكيات العائلية أو الديموغرافية.

وبالتالي من الضروري تجاوز الاختلافات والانقسامات الإثنية، الاجتماعية، الدينية ومواجهة التحديات الدولية"[2].

وفي ظل هذا التصور، فقد رأت موتيما ساكريني هارمن Mutima Sakrini Hermanأنه "من المستلزم أن يكون هناك تغيير حقيقي في تصور الفاعلين وهنا نقصدسكرتارية النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية، حيث يجب على هؤلاء الشركاء الدخول بكل ثقل، حتى تتمكن الدول الإفريقية من تبني قواعد الحكم الراشد في كل مجالات الحياة، إضافة لتسهيل تطبيق المشاريع، أما بالنسبة لهذه الدول فيجب عليهم خلق مناخ ثقة للمستثمرين وخاصة القطاع الخاص"[3].

كما يجب عليها أيضا اتباع نمط جديد في برامجها التنموية، آخذة بعين الاعتبار إمكانياتها ومواردها، تركيبها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ناهيك عن المتطلبات

---

[1]- موقع الإذاعة الجزائرية،" بوتفليقة يعرب عن ارتياح الجزائر لتجسيدات النيباد في إفريقيا.

[http,//www radioalgérie. Dz/ ?= 54427] .july 2010.

[2]-Philippe Hugon, Le Nepad entre partenariat et gestion des conflits.[http://www.persee.Fr/web/revues/ home/prescript/polit- 0032-342x-2003-num_ 68_2_1210] .

[3]- Mutima Sakrini Herman, le Nepad est- il mal- parti ? »Réflexions sur la situation actuelle de l'initiative Nepad » [http://www. mediaterre . org /afrique/actu, 20060124181600 htm] vue le 14-09-2009 .

الضرورية لدولها وشعوبها على حد سواء. تراعي فيه تركيبها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والموارد المتاحة لها، والاحتياجات الأساسية لدولها.

ويتوجب على الحكومات أيضا توضيح إرادتها السياسية وذلك لاندماج سريع للاقتصاديات الإفريقية، أما المجتمع المدني فيجب عليه أن يلعب دوره، إذن يجب على النيباد أن يتبنى مقاربة داخلية "تتطلب تعبئة الموارد، والشعوب الإفريقية، والذي سيمنح المجتمع المدني فرصة جديدة للمشاركة في آلية النيباد ويسمح بتكريس ديمقراطية مشاركاتية فعليا وليس نظريا"[1].

وفي هذا الإطار اعتبر الرئيس الجزائري السيد **عبد العزيز بوتفليقة** بأن: "الأهداف التي سطرناها من أجل التنمية البشرية وتقوية المهارات في إفريقيا هي طموحة، وهذا يستوجب علينا جميعا مثابرة وحزم كبيرين في جهودنا، حيث أن النيباد هو مسار طويل الأمد، النيباد ليس وكالة، النيباد هو برنامج في خدمة الاتحاد الإفريقي"[2].

وكنتيجة لدمج النيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، فقد تم إنشاء وكالة النيباد للتخطيط والتنسيق بموجب قرار من جمعية الإتحاد الإفريقي في فبراير 2010 بوصفها الهيئة الفنية للإتحاد الإفريقي كبديل عن أمانة النيباد.

ولاية وكالة النيباد هي:

- "تسيير وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية.
- حشد الموارد والشركاء بغرض دعم تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية في إفريقيا.
- إجراء وتنسيق البحوث وإدارة المعارف.
- رصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع.
- الدفاع عن رؤية مهمة وقيم والمبادئ الأساسية للإتحاد الإفريقي والنيباد"[3].

---

[1] - Ravi Naidoo, « Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (Nepad) : quelle direction prendre dorénavant » ?
Le Nepad face à ses défis : Alternatives à la mondialisation néo- libérale.
[http://www libération Afrique. org /IMG/PDF/ nepad néo glob- french. PDF].

[2]- Salah Mouhoubi, op.cit, p 165.

3- Internet society: Agence de planification et de coordination du noouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique (NPCA, New partnership for Africa's Development Planning andcoordination Agency). [www.internetsociety.org/fr/node/10348] Avril 2014.

وقد تمت الإشارة إلى أهمية مسار تقييم الأطراف والالتزامات المدرجة في إطار الشراكة التي تربط هذه المجموعات، وتقرر مستقبلا ومرة كل عام القيام بهذا التقييم .

أما فيما يتعلق بالمنشآت القاعدية الإقليمية والقارية، فقد عينت لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه النيباد، "الجزائر كعضو في برنامج العمل الإفريقي 2010-2015، وذلك من أجل إعطاء دفع لتجسيد ومتابعة المشاريع الكبرى الإقليمية والقارية الخاصة بالمنشآت القاعدية"[1]. ويتم تكليف الوزراء بهذه المهمة تحت إشراف رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في هذه اللجنة. وقد وضعت النيباد برامج ومشاريع ذات الأولوية في عدّة قطاعات وذلك من الفترة الممتدة من سنة 2010-2015 :

1 -<u>في مجال الطاقة</u>:

- مشروع ربط الأنظمة الكهربائية في إثيوبيا وكينيا بشبكة نقل 400 كيلو فولط بمسافة 1200كم، وستزود مناطق شرق القارة (كينيا، أوغندا، رواندا وبورندي) بالكهرباء. وقدرت تكلفته بـ 845 مليون أورو.
- مشروع ربط الغاز نيجيريا – الجزائر على مسافة 4.300 كم . وقدرت تكلفته بـ 20 مليار دولار.

2 -<u>في مجال المياه والصرف</u>:

- مشروع تسيير المياه والبيئة في حوض نهر السنغال. وقدرت تكلفته بـ 21.20 مليون دولار.
- مشروع تسيير الموارد المائية في حوض النيل، وقدرت تكلفته بـ 32.86 مليون دولار.

3 -<u>في مجال النقل</u>:

- مشروع السكة الحديدية إيزاكا Isaka (تانزانيا)- كيغالي Kigali (رواندا)- بوجامبورا Bujumbura (بورندي). وقدرت تكلفته بـ 4 مليار دولار.

[1]- نفس المرجع.

- مشروع الطريق السيارللمغرب (نواقشط- نوادهيبو، نواقشط-زويرات، نواقشط - جسر روسو)، بتكلفة 90 مليون دولار للأولى و 63 مليون دولار للثالثة.

4 - <u>في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال</u>:

- شبكة إفريقيا الغربية، وقدرت تكلفته بـ 500 ألف دولار،ويجمع دول منطقة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (CEDEAO).
- الشبكة الجهوية لإفريقيا الوسطى، بتكلفة 500 ألف دولار،ويجمع دول منطقة جماعة التنمية لجنوب إفريقيا (SADC) .
- الاتصالات البحرية للأمن حول بحيرة فيكتوريا بتكلفة 450.000 دولار.

5 -<u>في مجال الصحة</u>:

- برنامج الإتحاد الإفريقي– النيباد لمشاريع بناء أساس أنظمة الصحة الوظيفية بتكلفة 3 مليار دولار، على خمس (5) سنوات.
- تنفيذ خطة الصناعة الصيدلانية لإفريقيا. بتكلفة 3.1 مليون دولار.
- مشروع دعم البحث لتحسين اتخاذ القرار الفعال.

6 -<u>في مجال البيئة والتغير المناخي</u> :

-برنامج المناخ من أجل التنمية في إفريقيا، بتكلفة 134 مليون دولار. على أربع (4) سنوات.

-مبادرة الحائط الأخضر من أجل الصحراء والساحل بتكلفة 639 مليون دولار على عشر (10) سنوات*.

و للعلم فإنّ مشاريع النيباد هي مشاريع متوسطة وطويلة المدى وبالتالي فإن انجاز وإتمام هذه المشاريع يستغرق وقتا، كما أنه مرتبط بعامل أساسي وهو العامل المادي. فمشروعات النيباد بحاجة إلى تمويل ضخم وهي تمثل قطاعات هامة وأساسية خاصة قطاع البنية التحتية.

*للمزيد تصفح الموقع: L'union Africane, <u>le plan d'action pour l'afrique de l'UA/ Nepad</u> [http/www.oecd.org/dataoecd/28/53/4108 4326.Pdf].

ولقد أعلن برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا PIDA وهو هيئة منخرطة في منظمة النيباد عن تقديم 51 مشروع تتعلق بالطاقة، الماء، النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بكلفة إجمالية وصلت إلى 68 مليار دولار أمريكي سيجري العمل على تنفيذها في الفترة ما بين 2012-2020.

وحول آليات تمويل مشاريع البرنامج، يعتقد الاقتصادي **غابرييل موغاني**GabrielMougani والمسؤول عن التكامل الإقليمي لدى البنك الإفريقي للتنمية BAD أن: " 38 مليار دولار سيجري البحث عنها لدى القطاع الخاص الإفريقي ومن خارج القارة، وقد منح كلا من القطاع الخاص الإفريقي والدولي 16 مشروعا للبنية التحتية من أصل 51 مشروع. أما عن بقية الأموال أي 30 مليار دولار فسيجري البحث عنها لدى الممولين التقليديين من دول ومؤسسات مالية دولية"[1].

وفي هذا الإطار فإن تنفيذ برنامج PIDA والتي لها دور في تحسين البنية التحتية في إفريقيا يتطلب تمويل عام يقدر بـ 360 مليار دولار حتى عام 2040.

خـــلاصـــة:

إذا أردنا تقييم المبادرة، فإننا نجد بأنها قد حققت انجازات أقل ما يمكن القول عنها أنها بسيطة مقارنة بالأهداف التي سطرتها، وهي تعاني من مشاكل وتحديات بعضها متعلق بالاحتياجات المالية العامة لضمان الأهداف والمتوقعة بـ 60 مليار دولار، وبعضها مرتبط بالأهداف في حد ذاتها من حيث عدم واقعيتها وافتقارها للوضوح والتدقيق ومشاكل أخرى داخلية.

[1] - Agence Ecofin, Le Nepad cherche 38 milliards $ pour financer un programme de développement desinfrastructures , [www.agenceecofin.com /investissement/0906-20630-le-nepad-cherche-38-milliadrs-pour-financer-un-programme-de-developpement-des-infrastructures] . Avril 2014.

الخـــاتمـــة:

إن الدراسة المتأنية للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) تؤكد بأن هذه المبادرة قد جاءت بالعديد من الطموحات والآمال للقارة ولشعوبها، غير أنّها قد اصطدمت بواقع مر هو واقع هذه القارة التي أنهكها الاستعمار والتبعية التي خلفها، والذي عمل على استغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية وخرب هياكلها ومؤسساتها وقيمها التقليدية وجعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوى الإمبريالية.

فقد أدى هذا الوضع إلى تقليص هامش المناورة للقادة الأفارقة في سياسات التنمية التي اتبعوها بعد الاستقلال من جهة، ومن جهة أخرى أدى إلى عرقلة التعبئة والاستغلال الفعال للموارد النادرة الإفريقية. ولقد دفع ذلك القادة الأفارقة إلى الاعتماد المفرط على القطاع العام وتخصيص إقتصادياتهم في إنتاج سلع نقدية قليلة مكرسة بذلك ظاهرة التبعية.

كما أدى نقص رأس المال في إفريقيا واضطرار قادتها إلى الاقتراض من السوق المالي الدولي معتمدين عادة على علاقات ثنائية مشروطة بالمدينين، إلى أزمة خانقة خلال ثمانينات و تسعينات القرن الماضي عرفت بأزمة الديون،و قد زاد من حدتها عدم التزام الدول المتقدمة بوعودها بتقديم مساعدات مالية للدول الإفريقية لمساعدتها على تمويل مشاريعها التنموية. فجاءت مبادرة النيباد محاولة تفادي مساوئ العولمة الاقتصادية وإتاحة الفرصة لإفريقيا لتصبح عنصر فعال في الاقتصاد العالمي،بإصلاح الوضع الداخلي الإفريقي وإقامة علاقات أكثر ايجابية مع العالم الخارجي.

وحتى الآن لم تحقق المبادرة سوى نجاحات قليلة قياسا على الآمال التي علقت عليها من طرف الأفارقة والعالم بصفة عامة، ويعود بالأساس إلى بعض نقائص النيباد ومنها الفلسفة التي تقوم عليها والتي تكرس التبعية فهي كمبرر للاستمرار في المطالبة بالمساعدات بالنسبة للقيادات الإفريقية،وبالنسبة للدول الغربية هي فرصة لإبقاء إفريقيا في النظام الرأسمالي وتمكين الدول الإفريقية من الحفاظ على المصالح الغربية في إفريقيا ، وبالتالي تبنيها للفكر الليبرالي الجديد المتجسد في برامج التكيف الهيكلي المفروض من طرف الجهات المانحة قد ساهم في الابتعاد عن الهوية الإفريقية من حيث قبول النموذج الغربي بمصطلحاته ومفاهيمه دون إحداث تغيير أو إيجاد صياغة بديلة لذلك. بمعنى أن النيباد قد اعتمد على نفس الترتيبات والمفاهيم التي أتت بها المؤسسات المالية

الدولية،الفرق الوحيد هو أنه مثلا مصطلح التعديل عوض بإصلاح اقتصادي وهو ما يؤكد اهتمامه بالجانب الشكلي على حساب المحتوى ، واعتبر **مختار ديوف Makhtar Diouf**،وهو باحث في المعهد الرئيسي لإفريقيا السوداء (IFAN) بداكار بأن النيباد ليس وثيقة إفريقية وهدفه ليس تنمية القارة بدليل أن هناك مؤتمرات قد سبقت خطط الأفارقة من أجل تنمية القارة وأخص بالذكر مؤتمر طوكيو الأول حول التنمية الإفريقية لسنة 1993وقمم أخرى نظمت من طرف الدول الغنية وليس من طرف الأفارقة ، وقد اعتبر نفس الباحث بأن النقطة الوحيدة الإفريقية هي المأخوذة من خطة عمل لاجوس،ونجدها عندما ذكروا المسؤولية التاريخية للاستعمار وللنظام الاقتصادي الدولي في التخلف وهو ما يتناقض مع التوجه الليبرالي المتطرف مع بقية النص.

كما تعد مبادرة فوقية مشروع نخبوي علوي صاغها بعض الرؤساء الأفارقة وتمّ فيها إقصاء منظمات المجتمع المدني الإفريقي،أضف لذلك ضعف رأس المال الإفريقي والذي من المفروض يساهم في دفع المبادرة للأمام ناهيك عن تخاذل الغرب وعدم تقديمها للمساعدات.

في هذا الإطار فإن مستقبل وآفاق المبادرة متعلق بالطرفين معا، الجانب الدولي وخاصة الدول المانحة نظرا للنقص الذي تعاني منه الدول الإفريقية في مجال التمويل والجانب الإفريقي والذي يجب عليه اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات والمتعلقة بإيجاد سياسة وإستراتيجية واضحة محددة المعالم والأهداف في كل القطاعات، وخلق أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية مناسبة بمعنى "ضرورة ترتيب البيت الإفريقي قبل التفكير في الدعم من المجتمع الدولي" كما قال الرئيس النيجيري السابق **عمر أوبا سانجو**.

ومن جملة هذه الإجراءات:

- الاعتماد على الذات : من خلال تعبئة الموارد المحلية وهذه التعبئة تتطلب حسن استغلال الثروات الطبيعية والاستثمار في القدرات البشرية، بالإنفاق على الجوانب الاجتماعية كالتعليم والصحة وخاصة تدريب عمالها على المزيد من استيعاب التكنولوجيا وصناعة المعلوماتية الحديثة.
- تقوية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي في التنمية.
- **اجراء اصلاحات اقتصادية وسياسية** :

فعلى المستوى الاقتصادي :

- فضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد التراكم الإنتاجي، والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة لرفع مستوى الأداء الاقتصادي ومنه الرفاهية للشعوب.
- ضرورة توجيه الإدخار الإفريقي نحو الداخل.
- الاهتمام بالصناعة كإستراتيجية مناسبة للتنمية في إفريقيا.
- إقامة بنية تحتية قوية.
- تعزيز وتقوية وتشجيع التكامل الإقليمي من خلال تفعيل التجمعات الإقليمية، وذلك بإزالة القيود على حركة التجارة وتشجيع التبادل، وخلق جو مناسب للمبادلات والتعاون البيني – نسبة التجارة بين البلدان الإفريقية لا تبلغ سوى 10% من مجموع التجارة بسبب قلة التنوع وضعف البنى التحتية والحواجز التعريفية وغير التعريفية المرتفعة – وهنا سيؤدي حتما إلى زيادة الاستثمارات وإلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع السوق الإفريقية وزيادة القدرة التنافسية لاقتصادياتها وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أما على **المستوى السياسي** ، فضرورة خلق بيئة تساعد على الاستثمارات من خلال جعل الديمقراطية هي أساس الحكم والحل لجميع المشاكل وهو ما ذكره بادي أونيمود في كتابه: إفريقيا- الطريق الآخر، أزمة الديون (1995) عندما قال بأنه "بدون ديمقراطية لن تكون هناك مسؤولية فعالة، وبدون المشاركة الديمقراطية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية أو المساواة لن يكون هناك سلام دائم أو نهاية للصراعات القاسية والنزاعات داخل الدول أو بينها، وبدون المسؤولية والسلام لا يمكن تحقيق تنمية قوية راسخة"[1]. وهي أربع متطلبات في معادلة التنمية الإفريقية.

[1]-بادي أونيمود،مرجع سبق ذكره،ص148

NOUVEAU PARTENARIAT POUR LE DEVELOPPEMENT DE L'AFRIQUE (NEPAD)

Organigramme

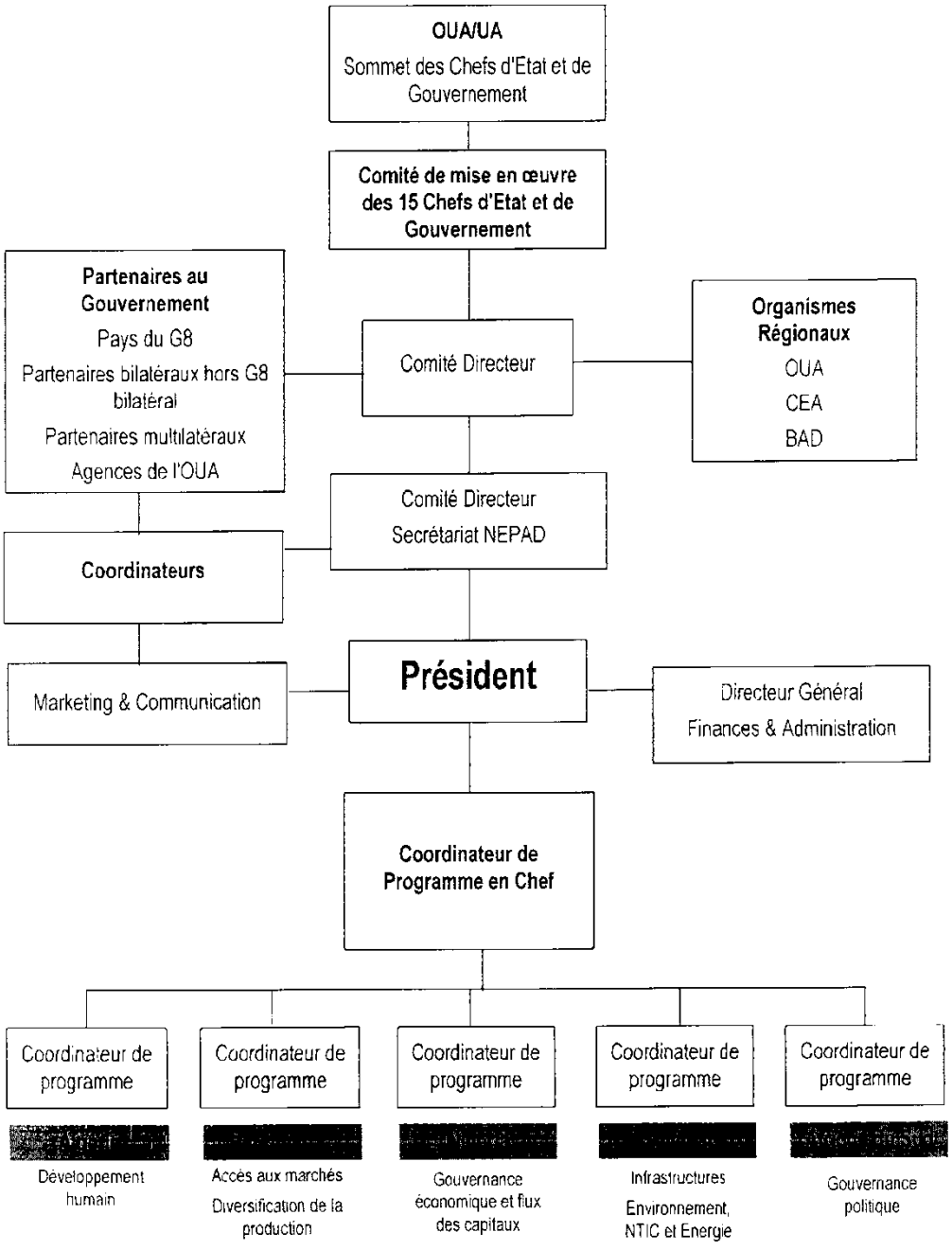

المـــراجـــع :

I - باللغة العربية:

أ - الوثـائق :

1 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2005.

ب -الكتـب :

1 -أبو المجد صبري، ثورة إفريقيا، القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1960.

2- أبو عامر علاء، الوظيفة الدبلوماسية، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.

3- أبو كريشة عبد الرحيم تمام ، دراسات في علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

4 -أبو هيف علي صادق، القانون الدبلوماسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005.

5 -أحمد خليفة إبراهيم، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

6 -أحمد مصطفى مريم، حفظي إحسان، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

7 -أونيمود بلدي، إفريقيا – الطريق الآخر أزمة الديون ، تر: بهجت عبد الفتاح عبده ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

8 -البابا طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ب.ت.

9 -الحمش منير، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير ، ط1، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

10 -الدسوقي سيد إبراهيم، الاستخلاف بين المنظمات الدولية ، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

11 -السامرائي شفيق عبد الرزاق، الدبلوماسية، ط 1، طرابلس الجامعة المفتوحة، 2002.

12 -السيد طارق، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
13 -الشكري علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير ، ط1، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.
14 -العشري حسين درويش ، التنمية الاقتصادية ،بيروت : دار النهضة العربية ، 1979.
15 -العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، القاهرة: دار الشروق، 2001.
16 -الفتلاوي سهيل حسين، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق ، ط 1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006).
17 -الفتلاوي سهيل حسين، تطور الدبلوماسية عند العرب، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2002.
18 -الكواري علي خليفة، "حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية" ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
19 -المخادمي عبد القادر رزيق ، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
20 -المغازير عاطف فهد، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق ، ط 1، عمان: دار الثقافة، 2009.
21 -الهاشمي مجد، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد ، ط 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.
22 -توفيق راوية ، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
23 -حفظي إحسان، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.
24 -حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، 2003.
25 -حنفي مجدي، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

26 -خلف محمود، الدبلوماسية النظرية والممارسة، ط 2، عمان: دار زهران للنشر، 1997.
27 -سعادي محمد ، قانون المنظمات الدولية ، منظمة الأمم المتحدة نموذجا، ط 1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
28 -سلامة حسين مصطفى، المنظمات الدولية، بيروت: الدار الجامعية، ب، ت.
29 -صباريني غازي حسين، الدبلوماسية المعاصرة، ط1، عمان: دار الثقافة، 2009.
30 -عبد الحميد محمد سامي، العلاقات الدولية،بيروت :الدار الجامعية، ب.ت.
31 -عبد الصمد زياد ، "المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير"، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي ، بيروت: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2004.
32 -محمود الإمام محمد، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
33 -نامق صلاح الدين، اقتصاديات التنمية، القاهرة: مطابع سجل العرب، 1972.
34 -هاريسون ديفيد، علم اجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة عيسى برهوم، ط 1، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
35 -وداعة الله الحسن حسن، "البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد"، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
36 -يوسفي أمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

ج -المقـــالات :

1 -السيد عوض عثمان، "المشكلات الإفريقية بين قمتين" ،السياسة الدولية، 152 ،أفريل 2003.

2 -حنفي علي خالد، "الشركات العالمية.... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، السياسة الدولية، 169، يوليو 2007.

3 -حنفي علي خالد ،المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا ، السياسة الدولية، 174، أكتوبر 2008.
4 -خفاجة رانيا حسين ، الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة السياسة الدولية، 150، أكتوبر 2002.
5 -دمير سليمان ، "الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية"، السياسة الدولية، 66، 1970.
6 -زقاع عادل، زياني صالح، "نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بإفريقيا"، دفاترالسياسة والقانون (01)، جوان 2009.
7 -سراج الدين كامل مها، "القمة العالمية للتنمية المستدامة"، السياسة الدولية، 150، أكتوبر 2002.
8 -شكري عز الدين، "أزمة الدولة في إفريقيا"، السياسة الدولية، 10، 1992.
9 -صندوق النقد الدولي الوقت المناسب، مجلة التمويل والتنمية، 04، ديسمبر 2006.
10 -عبد السلام مصطفى، " دور المنظمات الغير حكومية في تخفيف حدت الفقر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،01 ، يونيو 2008 .
11 -عبد الشفيع محمد، "الأمم المتحدة وصياغة القانون الدولي"، السياسة الدولية،38،1978.
12 -عبد المنصف محمد، "الأمن الغذائي والتنمية في إفريقيا"، المجلة الزراعية، 578، يناير 2007.
13 -عبد المنعم محمد علاء، "مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض"، السياسة الدولية، 150، أكتوبر 2002.
14 -عدلي ه ويدا، "المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي"، السياسة الدولية، 174، أكتوبر 2008.
15 -علاء محمد، مؤتمر مونتيري، "نحو تفعيل التعاون التنموي في إطار العولمة"، السياسة الدولية، 149، يوليو 2002.
16 -عمرو علي،"المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية (النيباد)"، السياسة الدولية، 149، يوليو 2002.

ح -المواقع الالكترونية:

1 -أخبار العالم - أخبار إفريقيا ، المدير التنفيذي للنيباد يبرز الإنجازات المحققة.
[http://suna-sd.net/suna/show news/krboexufj-dvyHGoi1meocgdfr1fube11rnyAixu0Dg]

2 -الأمم المتحدة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد ،(استشراق المستقبل)
[http\\www.uneca.org\CFN\2007\ docs\ArabicNepadwayforward.pdF]

3 -البنك الإفريقي، تدفق الأموال بطرق غير مشروعة من إفريقيا يعوق التنمية في القارة. 11 مايو/أيار 2013.
[www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/05/130511_africa_illicit]

4 -السيد عليوة، قضايا وأراء.[http://www.ahram.org.eg/archive/1998/10/29/opin3.htm]

5 -الصادق هشام، المجتمع الدولي يدعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نقلا عنErnest harsk.
[acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D23.HTM]

6 -العشبي محمد مطهر، ملخص الدبلوماسية الاقتصادية. -[lib-diplomatic- blogspot.com /2012/03/blog-post-19.htm|] .

7 -المنصوب طارق أحمد ، دبلوماسية التنمية في السياسة الخارجية اليمنية، 2007/04/20 [http://www.algomhorial.net/articles.php?id=3505]

8 - الهيئة الهامة للاستعلامات، مصر والمنظمات الإفريقية شبه الإقليمية.[3844 =http://www.Sis.gov.eg/AR/story.aspx?sid]

9 بن حسين سامية، الخصوصية الاثنية في الدول الإفريقية.
[www.bchaib.net/mas/index.php ?option=com_content&view=article&id =279:_ethnicite-&Itemid=10]

10 بهار رياض هاني، عوامل انتشار الجريمة المنظمة.
[www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=269793]

11 - بوقاعدة توفيق، إفريقيا تقيم برنامجها لدعم سلة غذائها. 29-03-2014
[http://m.xidev.net/me….]

12 - بومدين عربي، الشراكة الأورومتوسطية، نظرة في المفاهيم والنظريات.
[http://www.bchaib.net/….]
13 -بيان مشترك لقاء رؤساء الدول الأفارقة مع الاتحاد الأوروبي حول " المبادرة الإفريقية الجديدة " (بروكسل 10 أكتوبر 2001)
[http://www.elmoradia.dz/arabe/infos/actualité/archives/documents%20nepad/nepad-brussels-htm]
14 -تركماني عبد الله ، العولمة وتطورات العالم المعاصر، التنمية في إفريقيا : المعوقات وآفاق المستقبل.[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=190298]
15 حمدي عبد الرحمان، نحو خطو مارشال إفرقية جديدة [www.news-bank.net/cached-version-aspx ?id=hrm-249309], vue le 07-01-2015.
16 -زاوريني ماسيمو، القارة السمراء ملتقى طرق جديدة لتهريب المخدرات.
[http://www.misna.org/uploads/drogafrica-ar.pdf]
17 -زغلول خالد، قضية الإعتماد على الذات في إفريقيا.
[http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Serial=216706&eid=2397]
18 - سلطان عدنان عباس، الفساد : التنوعات.. التأثيرات.. معايير القياس.
[www.annabaa.org/Nbanews/67/225.htm]
19 - عبد الرحيم شريفة، التجارة، الباب الخلفي لعمليات غسيل الأموال المشبوهة.
[digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Serial=1600606&eid=941]
20 - عز الدين عبد السلام، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد (Nepad) .
[http://www.univ-emir.dz/abd-esalam.htm]
21 - عمارة عبد السلام الطيف ، قانون التنمية الدولي ومقتضيات العولمة في إفريقيا (الندوة الدولية حول إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل) [http://www.startimes.com]
22 -كوريزليبين دانييل| وكالة أنتربزيس سيرفس، إفريقيا، معبر مخدرات آسيا وأمريكا اللاتينية إلى أروبا.
[www.ipsinternational.org/arabic/nota.asp?id=news=1568]
23 -ليشان أدم، تقدم موضوعات تمويل التكنولوجيا في الدول الإفريقية جنوب الصحراء [http :\\www.choike.org\documentos\arab-brief lishan.doc]

24 -محمد علي بدر عزيزة، "استنزاف الإنسان في إفريقيا... الفقر والمرض و النزوح"، السياسة الدولية، 169،يوليو 2007.

25 -مصطفى سامي، تحديات إفريقيا، رؤية جديدة.

[http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=1237138.eid=1202]

26 -مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج عمل للفترة 2006-2010 الجريمة والمخدرات كعائقين للأمن والتنمية في إفريقيا.

[http://www.unodc.org/art/docs/arabic_prog-action.pdf]

27 -مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا، الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

[http:\\www.elmouradia.dz\arabe\infos\actualite\archives\Documents20% Nepad\Nepad.Brussels.HTM]

28 -مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا، تعزيز الدعم الدولي من أجل السلام والتنمية في إفريقيا. [www.org/arabica/africa/osaa/private/sector.htm]

29 -موقع الإذاعة الجزائرية،بوتفليقة يعرب عن ارتياح الجزائر لتجسيدات النيباد في إفريقيا. July 2010 [http://www.radioalgerie.dz\?p=54427]

II - -بالفرنسية :

A-Documents :

1- Afrique Relance , ONU, financement du nepad-l'Afrique toujours enquête d'un véritable partenariat, Rapport du Secrétaire général et note d'information (http\\www.un.org\French\ecosoc dev\geninfo\afrec\sgrepr fr\partnr fr.htm).

2- Banque africaine de développement, rapport sur le développement en Afrique, Abidjan, 2001.

3- Banque mondiale/ banque internationale pour le reconstruction et le développement, l'Afrique peut-elle revendiquer sa place dans le 21éme siècle ? (Washington : D.C Juin 2000).

4- Béatrice Marre, De la mondialisation subie au développement contrôlé, les enjeux de la conférence de Seattle, rapport d'information, N° 1824 , 30 novembre, 03 décembre 1999, assemblée nationale, délégation pour l'union européenne.
5- Le nouveau partenariat pour le développement De l'Afrique (http\\translate.google.fr) .
6- Love R. Alexander, Rapport de coopération pour le développement, Paris1991.

B-Livres :

1- Berg J. Robert et whitaker Jennifer Seymour, stratégies pour un nouveau développement en Afrique, traduit de l'Américaine par Anne Sauvêtre, Paris : économica.1990.

2- Cazorla Antoine et Drai Anne Mary, sous développement et tiers mondes Paris: librairie Vuilbert, 1992 .
3- Dahmani Mohamed, les Voies de développement dans l'impasse, Alger: office des publications universitaires, éditions N° 2385 ; 1987
4- Hocking Brian, Multi stake Holder diplomacy forms, function and frustrations", Multi stake holder diplomacy, Challenges and opportunities: Geneva and Malta: diplo foundation, 2006.
5- Ki Zerlo JOSEPH, A quand l'Afrique ? (paris : éditions de l'arbe, 2003).
6- Latouche Serge, Faut-il refuser le développement ? ,Paris : presses universitaires de France, 1986.
7- Mondolfo Philipe, conduire le développement sociale, 2ème édition ,Paris : Dunod, 2005.
8- Mouhoubi Salah ,Le Nepad une chance pour l'Afrique , Alger : office des publication universitaires , 2005.

9- Pajestka Josef, Dimensions sociales du développement New York : centre de l'information économique et sociale de l'ONU, 1971.
10- Said T.Fred, « Population et santé » : problèmes aigus pour l'avenir africaine, stratégies pour un nouveau développement en Afrique, Paris : Economica, 1990).
11- Timberlake Iloyd, « protection des ressources renouvelables en Afrique », stratégies pour un nouveau développement en Afrique, Paris, Economica, 1990.
12- Vernieres Michael ,Développement humain économie et politique, Paris: économica, 2003.
13- Yiu Lichia and Saner Raymond, "Development Diplomacy and poverty reduction strategy papers for le ast developed contries : Non-state actor advocacys and multistake holder diplomacy", Multi stake holder diplomacy, Challenges and opportunities, Geneva and Malta: diplo foundation, 2006.

C- Articles :

1- Assistance technique pour l'Afrique, Finances et Développement Juin 2002.
2- Hugon Philippe, « le Choc Alimentaire », Géographique Africaine, N° 30, (Avril- Juin 2008
3- Karuti Kanjinga & Musanbayi Katumanga, citizenship and rights, the failure of the post colonial state in Africa, Africa development, N°1& 2, 2003.
4- Kerdoun Azzouz, « Gouvernance et développement durable pour l'Afrique l'initrative du Nepad , une solution ? Le quotidien d'Oran , N°3110 , 21- 03- 2005.

5- Mucavele Firmino ,Directeur du Nepad signal une progression dans la transition du concept à l'action , Nepad dialogue, bulletin mensuel N°14, mars avril 2006 .

6- Mucavele Firmrno , les Ministres signent le portocole relatif au réseau du Nepad sur l'infrastructure des TIC à large bande , Nepad dialogue, bulletin mensuel , N° 17 octobre – Novembre 2006.

7- Mucavele Firmino, L'engagement du Nepad à assurer l'éducation dans le continent , Nepad dialogue , bulletin mensuel N°13, octobre-novembre 2006.

8- Mucavele Firmino « Mise en œuvre des programmesdu Nepad » Nepaddialogue, bulletin mensuel N° 17, octobre-novembre 2006.

9- Nkuklu Wiseman, « impulsion de marque pour le programme agricole du Nepad » , Nepad dialogue, bulletin mensuel N° 09 Mai\Juin 2004.

10- Nkuklu Wiseman , « Les dirigeants de l'Afrique de l'est s'engagent à soutenir les principes clés du Nepad », Nepad dialogue , bulletin mensuel, Nouvembre 2003.

11- Oniang'o Ruth K. « Nourrir les peuples affamés africains, tout n'est pas perdu », chronique ONU, les nations unies dans un monde uni, numéro 2/3, 2008.

12- Premier forum des parlementaires africains pour le nepad (Nouveau partenariat pour l'Afrique), message délivré au nom de lamy Pascal. Cotonou, 07-09 Octobre 2002.

13- Ribau Patrick « Pauvreté et coopération », économie et management, N°2, Mars 2003 .

14- Rubio François « Les ONG acteurs de la mondialisation » problèmespolitiques et sociaux(N° 877-878) 8 Aout 2002.

15- Uphiane Sethunya Tshepho Nepad and the digital Divide Africa Development Nos 1_2,2005.

16- Vimard Patrice, « Pauvretés et crises dans le monde en développement » notes et études documentaires, N° 5143, Novembre 2001.

17- Gerhard Schroeder appelle les pays industrialisés à s'engager plus pour l'Afrique journal El-Moudjahid quotidien algérien, N°11415, 27/ 04/ 2002.

18- G8_ Nepad Au somment de Kananaskis (Canada) 8 engagement du G8 pour l'Afrique ,El Moudjahid , quotidien algérien, N°11416, 28-29 avril 2002.

19- Lancement simultané de l'UA et de la mise en oeuvre du Nepad Le président Bouteflika, El Moudjahid, quotidien Algérien, 11/07/ 2002.

20- Le Nepad et les dirigeants du monde dans un nouveau forum de partenaires égaux ,Nepad dialogue, Le bulletin mensuel du Nepad , nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, N°06, 10/11/2003 .

21- Le Nepad , une émanation , El-Moudjahid, quotidien algérien, N°11484, 17/ 07/ 2002 .

22- l'UE apporte son soutien au Nepad ,El-moudjahid, quotidien algerien, N°11480, 12-13 Juillet 2002.

23- M. Messahel, Le plan de Kananaskis sera un plan de Synergie entre le G8 et l'Afrique El-Moudjahid, quotidien algérien, N°11415, 27/04/2002.

24- M. Poutine, Mouscou est prête à contribuer à la réalisation du Nepad , El-Moudjahid, quotidien algérien, N°11478, 10/ 07 / 2002 .

D- Sites Web:

1- Afrique Renouveau, Associer le secteur privé au développement « les milieux d'affaires Africaines sont invités à investir dans les priorités du Nepad [http://www.un.org/french/ecosocdev/geninfo/afrec/vol/18no3/183nepad-busfr.htm]. 2004

2- Agence Ecofin, le Nepad cherche 38 milliards $ pour financer un programme de développement des infrastructures. [www.agenceecofin.com/investissement/0906-20630-le-nepad-cherche-38-milliards-pour-financer-un-programme-de-developpement-des-infrastructures]. Avril 2014.

3- Barthélemy Kilosho , Afrique, Le Nepad 07 ans après , reste un coup d'épée dans l'eau ? [http:\\www.agoravox.fr\tribune-libre\article\afrique-le Nepad-07 ans – après – reste 55560] . 05 Mai 2009.

4- Briet Lode wijk, Le soutien de l'UE a l'intégration région en Afrique : une vision partagée [http:\\ictsd.org\i\news\eclairage\71393\...] 03/2010.

5- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le developpement, 23 Avril2012, Le nouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique, résultats et Difficultés et le rôle de la Cnuced. Note du secrétariat de la Cnuced . [http://unctad.org/meetings/fr/sessional.documents/tdbex55d3-fr.pdf]

6- Dandi Gnamou – Pertauton, Union africaine et Nepad : de la concurrence vers la complémentarité [http://afrilexu – bordeaux 4.Fr/sites/afrilex/IMG/Pdf/communication – Gnamou – petauton . Pdf].

7- Dandi. G Namou–Petauton, Le Nepad partenariat pour le développement de l'afrique. Dans l'architecture institutionelle. de l'union Africaine [http://rs. Sqdi .org/volumes/23_1- Petauton. Pdf]
8- Diouf Makhtar, Regard froid sur le nepad origine,nature et destin d'un document [http://www.gresea.be/spip.php?article 416].
9- FIDH (Fédération internationale des ligues des droits de l'homme) , le Nepad [https://www.Fidh.org/IMG/Pdf/Nepad - FR.Pdf.
10- Herbert Ross, Mise en œuvre du Nepad une évaluation critique [http:\\www.NSI_INS.CA\Fram\PDF\africa_report\chs-herbert-f.pdf].
11- Herman Mutima Sakrini , le Nepad est – il mal parti ? « Réflexions sur la situation actuelle de l'initiative Nepad » [http:\\www.mediaterre.org\afrique\actu , 2006 0124181600. htm] .
12- Hugon Philippe , Le Nepad entre partenariat et gestion des conflits . [http:\\www.persee.fr\web \revues\ home\ prescript\polit-0032-342x-2003-num -68-2-1210]
13- Iam Taylor , La politique sud-Afrique et le Nepad (le lancement à Abuja le 23 octobre 2010 du nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (Nepad) [http:\\www.politiqueafricaine.com\numeros\pdf\conjonctures\\091120.pdf]. 120 conjoncture IAN Taylor la politique sud-Africaine et le Nepad) .
14- Intermationale Diplomate-nausbildieng,diplomacy by network.[http://www.diplomatie.diplo.de/en/dipl-network-htm].
15- International relation & cooperation Republic of south Africa Nepad in brief [http:\\www.dfa.Gov.za\au nepad brief.htm] ,16-02-2004 .
16- Internet society: Agence de planification et de coordination du noouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique (NPCA, New partnership for Africa's Development Planning

andcoordination Agency).
[www.internetsociety.org/fr/node/10348] Avril 2014.

17-Kamuzora Faustin, « la Vision du développement économique de Nyerere ». (http://pambazuka.org/fr/category/comment/60163].

18-Karuirombe Barney : «Le Nepad : un partenariat entre un cavalier et son cheval , Le Nepad face à ces défis Alternatives à la mondialisation néo-libérale [http://www. Libiration afrique .org/IMG/pdf/nepad neoglob-french.pdf].

19-Le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, conférence sur la participation du secteur privé international au financement duNepad ,Dakar, 15-17-avril 2002 [http://www.Fnh.org/français/Frh/unicn/pdf/nopada-resume.pdf].

20-1- Moustapha Kassé , « une nouvelle version de développement intégré et concerté », Le Nepad et les enjeux du developpement en Afrique [www.m Kasse.com/IMG/Pdf/Ouvrage – Nepad.Pdf], p55, Vue le 26/03/2015.

21-Jamie Metzl, Network Diplomacy [http://www.carnegieendowment.org/2001/04/01/network-diplomatic/kiq].

22-Macharia Joel, l'accés à internet n'est plus un luxe. [www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014].

23-Molefi Tebego, "Exploring the constraints confronting civil society as it seeks to strike a partnership with government and other key players in the African union and nepad",[http://www.sarpn.org/documents/d 0000 438/p 409/DASA june 03.pdf]

24-Morteau Frédéric , Achacun son Nepad [http://www.liberation Afrique .org/spip.php/02-2003] .

25-Nkingi Dominique Miveze Chirhulwire , « Le Nepad et sa politique relative aux nouvelles technologies de l'information et la

communication » [http://classique.upac.ca/collection-sciences-développement/Mweae-chirlulwire-nkingi/Nepad-et politique-des-N.Tic/Nepad-et-pol-NTic.doc].

26- Novartis Foundation for sustainable development, Multistakeholder diplomacy: partnerships to reach the health-related Millennium.Development Goals.[http://www.novartisstifting.org/platform/content/element/4296/multistakeholder diplomaty-26.10.11.pd].

27- [http://trade.eceuropa.eu/doclib/docs/2004/septembre/tradoc_11875.pdf].

28- RaviNaidoo, « Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (Nepad) , quelle direction prendre dorénavant » ? Le Nepad facé à ses défis, Alternatives à la mondialisation néolibérale. [http://www.liberationafrique.org/IMG/pdf/ Nepad neoglob- french, pdf] .

29- Raymond Saner, Development Diplomacy by non-state actors, An emergingformof multistake holder diplomacy, [http://www.diplomacy.edu/sites/defauls/files/multistake holder%2B Diplomacy_part6.pd].

30- République du Congo, le Nepad en bref [http:// www.nepad.org/2005/fr/ enbrief.php] .

31- Riffault Georges , U.A.l'Union Africaine , [http://peres-blancs.of.fr/foyus38.htm].

32- Smith Gordon , "Reinventing Diplomacy,A virtuel necessery"Paper presented at the international studies Association conference,Virtual Diplomacy:A Revolution in Diplomatic Affairs,(18 February 1999),[http://www.usip.org/oc/vd/vdr/gsmithISAERER.htm].

33-Vlassenbroek Julian , Les faiblesses potentrelles , [http://www.memoire online.com/06/06/164-nepad-conditionnalité-interiorisée.htm] .

34-, l'Afrique doit se prendre en charge, [http ://www.presidence.DF/voies esperance.php?sid = 312 page =8,2005-2006, Burkina Faso présidence, Les Voies de l'espérance].

D- CD-ROM :

1- General Assembly United Nations, de new partner ship for Africa's development, Report of the SecretaryGeneral 28-09-2006, (D:/iktissade/July 2007 (H) nepad5.pdf_adobe_reader) .

2- G8 Action plan " Expanding Global capability for peacesupportoperation "(D:\iktissade\July2007(H)AFle 6.pdf- Adobe Reader)

3- G8 Africa Action plan « Sommet Kananaskis Canada 2002 . (D:\iktissade\July 2007 (H) Afle 7.pdf-Adobe-Reader)

4- G8 Gleneagles 2005 , progress reportly the G8 Africa personal Representatives on implementation of the Africa action plan (D,\iktissade\July2007(H)AFle8.pdf-Adobe Reader)

5- OXfan Briefing Not, the viewfrom the Summit-Gleneagles G8 one year on (D:\iktissade\July 2007 (H) AFr6.pdf. a dobe Reader) 9 June 2006.

6- World economic Forum on Africa going for Grawth Cape town Geneva\cologny 31 may – 02 june 2006 (D:\iktissade \ July 2007 (H) AFr1.PDF-Adobe Reader).

الفـــهـــرس :

مقـــدمـــة 1

الفصل الأول :الدبلوماسية التنموية.....7

المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية.....7

المبحث الثاني : مفهوم التنمية.....11

المبحث الثالث: مفهوم الدبلوماسية التنموية.....16

الفصل الثاني :واقع التنمية في إفريقيا.....30

المبحث الأول :تجارب التنمية على مستوى القارة الإفريقية.....30

المبحث الثاني :معوقات التنمية في إفريقيا.....40

الفصل الثالث :بنية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد).....53

المبحث الأول :مفهوم الشراكة.....53

المبحث الثاني :نشأة النيباد.....55

المبحث الثالث : أهداف ، مبادئ وأولويات النيباد.....59

المبحث الرابع : مؤسسات النيباد.....68

الفصل الرابع :الدبلوماسية الداخلية للنيباد.....74

المبحث الأول: الدول الإفريقية البينية.....74

المبحث الثاني : المجتمع المدني 81

المبحث الثالث: رأس المال الإفريقي.....84

الفصل الخامس:الدبلوماسية الخارجية للنيباد.....88

المبحث الأول :مبادرة الشراكة العالمية.....88

المبحث الثاني :الأمم المتحدة.....90

المبحث الثالث :مجموعة الثماني الصناعية.....94

المبحث الرابع :الإتحاد الأوروبي 100

الفصل السادس:نظرة تقييمية لإنجازات دبلوماسية النيباد.....103

المبحث الأول : مشروع تكنولوجيا الاتصال كنموذج من مشروع البنية التحتية..103

المبحث الثاني : إنجازات ، تحديات وآفاق النيباد.....109

الخـــاتمـــة.....125

المراجــع.....129

المراجــع باللغة العربية 129

المراجــع باللغة الفرنسية 135